







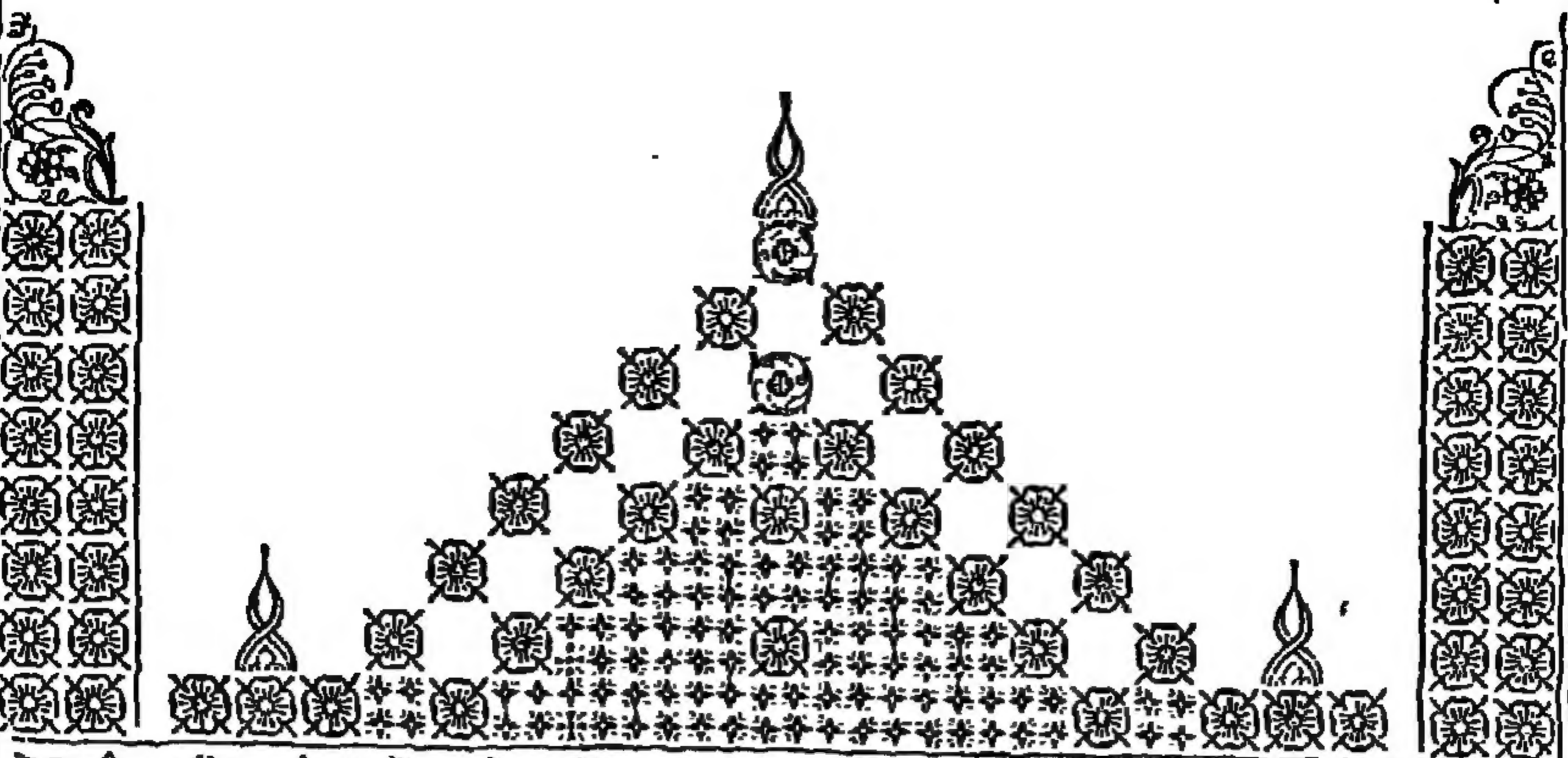


# شرح سوانح التوجهات على نظم الموجهات

لمؤلفهما هبولى العلوم الحكيمه وعنصر  
الصورة العلميه الشيخ عبد الله وافي  
الجامعي الفيومي اطال  
الله بقاءه والى أوج  
المعالى أرقاه  
آمين







بسم الله الرحمن الرحيم \* (كل ميسر لما خلق له)

سبحانك اللهم ما خلقتنا الا لنطوق جسد النعم من درر الحمد قلامدا وننظم في سلك المنن  
ولا آلى الآلاء من غرر الشكر فرائدا ونوجه مطايا التوجهات الى مناهل الاماني وموارد  
الآمال حتى نشفي غليل الفؤاد بنسيم التنسيم وظليل الظلال ونطفي غليل الابداد  
برحيق التنسيم وزلال الزلال ونكسوح لائل القرب من سندس السنن على نبي  
الملك حلال الصلاة وملمح السلام وننتثر من رياض الازهار على حياض الاقدار أثمار  
الامتثال وأوراق الاستسلام حتى نأمن رذائل الغوائل وغوائل الرذائل ونتهل من  
مناهل الفضائل وقضائل المتناهل هذا وقد طلبتم أيم الطلبة فتح الله لكم باب المطالب  
وأفاض عليكم من فيض جوده غرائب الرغائب ان أنظم لكم فلائذ الموجهات وعقود  
المنحرفات ثم أشفع لكم ذلك بشرح يسفر عن محيا مخدرا ثم الثام الجهالات وكأن  
الحوادث حياكم الله لم تطرق ساحة أذهانكم وصاعقة الخطوب والخطار لم تضرب  
طبله آذانكم وأنى اغريق بحورها وأسير شروورها جريح الخطار كليل الناظر  
مضغوط الافكار مقسور الاعصار أن يسوم نظم العالوم ونثرها أوبروم شرح  
المتون ونشرها ومما أعان على الزمان \* عفاف يدي وعلاوا اللهم

على ان الحكمة في هذه الاعصار قد هبت على رياضها ريح ذات اعصار فتقلصت بها  
أذيال الظلال وخطب الجهل على منابر الاطلال وعفار سم الكرام فعليه منا السلام  
متى تصل العطاش الى ارتواء \* اذا استنقت البحار من الركايا  
ومن يثنى الا صاغر عن مراد \* وقد جلس الاكابر في الزوايا  
وان ترفع الوضوء يوما \* على الرفعاء من احدى الزايا  
اذا استوت الاسافل والاعالي \* فقد طابت منادمة المنايا



ولكن انتهج المنهج الفضلاء وايتار المآثر الحكياء أجيب دعوة هذا الطلب متجاوزا  
عن تحامل الدهر فانه أبو العجب فاليكم ما طلبتم ودونكم ما اقترحتم

﴿ يقول عبد الله ذو التقصير \* مرتجيا ازالة التعسير ﴾

﴿ حمد المان وجهنا لبابه \* حتى اقتطفنا الشهد من لبابه ﴾

﴿ مصليا على فصيح المنطق \* وآله أهل البيان المنطق ﴾

﴿ وبعد فاما وجهات تحضر \* في أضرب أربعة ستذكر ﴾

الشروع في المقصود على بصيرة يستلزم تقديم تمهيدين

### ﴿ التمهيد الاول ﴾

قد قرع سمعك فيما علمت من المنطق ان القضية هي القول المحتمل للصدق والكذب وانها  
سميت بذلك لاشتمالها على القضاء وهو الحكم قال تعالى وقضى ربك ان لا تعبدوا الاياه  
وقال قضي الله يا اسماء ان لست زائلا \* أحبك حتى يغمض العين مغمض  
والحكم يستلزم محكوما به ومحكوما عليه ونسبة بينهما وهذه النسبة كيفية تتكيف بها  
في نفس الامر فكلما كان لكل من هذه الثلاثة وجود في نفس الامر وعند العقل وفي  
اللفظ وبالا اعتبارين الاولين تكون المذكورات جزأ للقضية المعقولة وبالا اعتبار الاخير  
تكون جزأ للقضية المفوضة فكذلك كيفية النسبة لها وجود في نفس الامر وعند  
العقل وفي اللفظ فباعتبار وجودها في نفس الامر تسمى مادة القضية لان مادة الشيء  
أصله الذي يتقوم منه والقضية وان كانت تتقوم بجميع أجزائها التي منها الكيفية فكل  
واحد منها يسمى مادة لكن الاصطلاح خص هذا الاسم بكيفية النسبة وكأنه لا هيئتها  
وضروريته ولو سميت مادة النسبة لكان له وجهه وباعتبار وجودها عند العقل  
وملاحظته اياه في القضية المعقولة أو ذكرها في اللفظ في القضية المفوضة تسمى  
جهة وباعتبار كونها جزءا من القضية المربعة الاجزاء عند ذكر اللفظ الدال عليها تسمى  
عنصر لان العناصر أربعة وهي أجزاء للمولات المادية والقضية المعقولة الملاحظ فيها  
تلك الكيفية باعتبار تسمية كيفية نسبتها في العقل وفي اللفظ جهة تسمى وجهة أي  
ملاحظتها فيها الجهة أو مذكورة فيها وتسمى أيضا منوعة ورابعة ولم نسم باعتبار السور  
خامسة لانه ليس يلزم كالجبهة وان لم تذكر فيها الجهة ولا تلاحظ تسمى مهمة  
والكيفية كناية عن الحكم العقلي المحصور في الوجوب والاستحالة والجواز مع ما يلاحظ  
فيه من التقييد بالوقت المعين وغير المعين والحين ودوام الوصف والحكم أو لادوامهما  
وغير ذلك مما سيرد عليك وهي محصورة في الضرورة واللا ضرورة اذ لا ضرورة يشمل



الجائز والمستحيل وكان يكفي ذلك في تقسيم الموجهات لان الضرورة تشمل الضروريات  
وبعض الدوائيم والمستحيل كذلك لان الاستحالة ان كانت وصفا لا يجاب كان النسب  
ضروريا وبالعكس والجائز يشمل بعض الدوائيم والمطلقات والممكنات لكنهم نظروا الى  
اختلاف المفاهيم فزادوا الدوام والادوام لان مفهوم الضرورة امتناع انفكاك الشيء  
عن الموضوع ومفهوم الدوام شمول النسبة بجميع الازمان ومتى كانت النسبة متمتعة  
لانفكاك عن الموضوع كانت متحققة في جميع ازمان وجوده بالضرورة ولا عكس  
لجواز انفكاكها عنه وعدم وقوعه لان الجائز لا يجب ان يكون واقعا فالضرورة  
أخص من الدوام والادوام أخص من اللا ضرورة لان تقيض الاعم أخص من تقيض  
الاخص فاللا ضرورة تشمل الجواز والاستحالة ويدخل فيها الممكنات والمطلقات وبعض  
الدوائيم غير الضرورية والادوام لا يدخل فيه شيء من الدوائيم وكأنه يحسن هنا ان يقال  
لامشاحة في الاصطلاح والافق دينازع أيضا في عدم المطلقات والممكنات من الموجهات  
لعدم ذكر ما يدل في الاولى على جهة النسبة وكيفيتها وعدم فعالية النسبة في الثانية  
كما سيأتي

### \*( التمهيد الثاني )\*

لكل من موضوع القضية ومحمولها مصادق ومفهوم فاصدق الموضوع يسمى ذات  
الموضوع وافراده ومفهومه يسمى وصف الموضوع وعنوانه وكذلك في المحمول فصدقه  
باعتبار مفهومه على افراده أو على مفهوم الموضوع وعنوانه غير مراد في القضية بل  
المراد فيها أمران الاول اصدق الموضوع باعتبار عنوانه ووصفه على افراده وذاته واختلاف  
فيه الشيخان فقال الفارابي ان اصدق الموضوع باعتبار وصفه وعنوانه على افراده  
بالامكان وقال ابن سينا انه بالفعل فاذا قلنا كل أسود زنجي فالمراد بالاسود عند الاول  
ما يمكن ان يتصف بالاسود ولو لم يتصف به بالفعل أزلا وأبد فيشمل الرومي مثلا والمراد به  
عند الثاني ما اتصف به بالفعل في أي زمن والثاني هو التحقيق موافقته اللغة والعرف  
الثاني اصدق المحمول باعتبار مفهومه وعنوانه على افراد الموضوع وذاته وهذا اصدق  
هو الذي يكون باعتباره تكيف النسبة بكيفية مخصوصة في نفس الامر وعند العقل وفي  
اللفظ المسمى اللفظ الدال عليها في القضية المفوضة وملاحظة العقل اياها في القضية  
المعقولة جهة وبذلك جاءت الموجهات وانقسمت الى مستسمع من قوله

### \*( وهي الضروريات والدوائيم \* والمطلقات الممكنات اللازم )\*

فالموجهات محصورة في هذه الانواع الاربعة فالضروريات نسبة للضرورة لذ كرها فيها  
في القضية المفوضة أو لحكم العقل بها في القضية المعقولة والدوائيم ما ذكر فيها اللفظ يدل



على الدوام في الملوحة أو مالم يلاحظ فيها الدوام في المعقولة والمطلقات ما أطلقت نسبتها عن  
التقييد بآثار جهة مخصوصة أو بنفيها عنها بل حكم فيها بمجرد ثبوت المحمول للموضوع  
أو سلبه عنه بالفعل قال الرازي في شرح المطالع والحق أن الفعل ليس كيفية للنسبة  
لأن معناه ليس الا وقوع النسبة والكيفية لا بد أن تكون أمرا مغايرا لوقوع النسبة  
الذي هو الحكم وانما عدت المطلقة في الموجهات بالمجاز كما عدت السالبة في الجمليات  
والشرطيات وان الممكنة ليست قضية بالفعل لعدم اشتغالها على الحكم وانما هي  
قضية بالقوة القريبة من الفعل باعتبار اشتغالها على المحمول والموضوع والنسبة  
وعدها من القضايا كعدهم المخيلات منها مع انه لا حكم فيها بالفعل اهـ ورد السعدى هو  
مر دود عليه وأجاب عنه عبد الحكيم بقوله ان الذي يقتضيه النظر الصائب ان الثبوت  
بطريق الامكان ان كان مغايرا لامكان الثبوت فالممكنة مشتملة على الحكم وعلى الجهة  
فتكون قضية وموجهة وكذلك المطلقة العامة لكون الفعل جهة مقابلة لامكان  
حينئذ وان لم يكن مغايرا فلا حكم فيها والمطلقة العامة هي القضية المطلقة وعدها من  
الموجهات باعتبار كونها في صورة الموجهات لاشتغالها على قيد بالفعل فتدبره فانه لتحقيق  
بالقبول اهـ وأي قبول وهو ما خرج عن حيز الاشكال وذلك لان حسم الاشكال انما  
يكون اذا جزمنا بان الثبوت على طريق الامكان مغاير لامكان الثبوت وهو لم يجزم بذلك  
وقوله وان لم يكن مغايرا فلا حكم الخ لغو محض لانه معنى كلام صاحب المطالع حيث قال  
وانما عدت المطلقات في الموجهات بالمجاز الخ بل نقص عنه افادة وجهه عداهامكانات من  
الموجهات على هذا بل نقص أصل عدها في الموجهات وهو عدها عبد الحكيم الذي تمتدح  
بالنقل عنه امرأه التقليد وقولنا في النظم اللازم خبر لم حذف أو بالعكس أي هذا اللازم  
أو اللازم هو ما ذكر من التقسيم الى ما رأيت ثم أشار الى تقسيم كل نوع من هذه الانواع  
الاربعة بقوله

﴿ أولها في سبعة قد حصروا \* أقسام ثمان في ثلاث ذكروا ﴾ ﴿  
﴿ أنواع ثالث بخمس شهرت \* أنواع رابع كذلك قصرت ﴾ ﴿

اعلم ان الموجهات لا تكون الا في الجمليات وانما باعتبار العقل لا تنحصر في عدد لان  
صفات النسبة التي تتكيف بها في الواقع تابعة للاعتبار فقد تعتبر بالضرورة أزلية أو  
ذاتية أو وصفية ووقتيّة معينة وغير معينة وحينية وغير حينية ويعتبر الدوام كذلك أزليا  
وذاويا وصفيا الخ ويعتبر الاطلاق بالفعل مطلقا أو في وقت معين أو غير معين الخ واعتبار  
تركب هذه الامور وتقييد بعضها بنقائص بعض ما أمكن واعتبار الامكان في مقابلة كل  
ضرورة ليكن القضايا التي جرت البادة بالبحث عنها وتحقيق مفهوماتها وبيان نسبها  
وأحكامها من التناقض والتعاكس حصرت عند بعضهم كما صاحب الشمسية في ثلاث



عشرة قضية وعند بعض آخر كصاحب التهذيب في خمس عشرة وعند بعض آخر كصاحب المختصر في تسع عشرة وعند بعض آخر كصاحب الجمل في اثنتين وعشرين ولكل وجهة وقد حصرناهما في عشرين ما رأيناها مذكروا في التعاكس والتناقض ما أهملوه هنا وفي أحدهما ما أهملوه في الآخر والعشرون محصورة في أربعة أنواع الضروريات والدوام والمطلقات والممكنات والمطلقات نقائص الدوام والممكنات نقائص الضروريات وكل من هذه الأنواع ينقسم إلى بسيط ومركب فالضروريات مركبة وبسيطة سبع الضرورية المطلقة والمشرطة العامة والمشرطة الخاصة والوقعية المطلقة والمنتشرة المطلقة والوقعية والمنتشرة والمركب منها ثلاث المشرطة الخاصة والوقعية والمنتشرة والباقي بسيط والدوام ثلاث الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة والمركب منها الأخيرة والباقي بسيط والمطلقات خمس المطلقة العامة والوجودية الدائمة والوجودية اللا ضرورية والمطلقة الوقعية والمطلقة الحينية والمركب منها الوجوديتان والباقي بسيط والممكنات خمس الممكنة العامة والممكنة الخاصة والممكنة الوقعية والممكنة الحينية والممكنة الدائمة والمركب منها الممكنة الخاصة والباقي بسيط فالمركب من الجميع سبع والبسيط ثلاث عشرة وقد أشار إلى تعريف أفراد كل نوع منها على هذا الترتيب فقال

\* الضروريات \*

﴿أولى الضروريات ما قد ذكرنا \* ضرورة بها عليها اقتصروا﴾

يعني ان القضية الاولى من الضروريات هي التي ذكرت فيها الضرورة فقط بدون زيادة عليها أمثالها موجبة كل انسان حيوان بالضرورة وسالبة لاشئ من الحيوان يجب ماد بالضرورة

﴿وهي الضرورية المطلقة \* لانها عن قيدها مطلقة﴾

أي وهذه الضرورية المتقدمة هي المسماة بالضرورية المطلقة من الضروريات السبع وتعرف بانها ما حكم فيها بضرورة النسبة مادام ذات الموضوع موجودة أي في جميع أوقات وجوده لا في بعض دون بعض وتسمى أيضا الضرورية الذاتية وسميت ضرورية لكون جهتها الضرورية ومطابقة لعدم تقيدها بغير ذات الموضوع (ولا يقال) ان التعريف غير مانع لصدقه على الممكنة الخاصة التي جعل مجموعها الوجود ونحو كل انسان موجود بالامكان الخاص لان ثبوت الوجود للإنسان مادام موجودا ضروري (لانا نقول) ان معنى مادام ذات الموضوع موجودا أن تكون أوقات وجوده ظرفا للضرورة لا شرطاً فلا يرد المثال المذكور لان الضرورة فيه بشرط الوجود لا في زمان الوجود (فان قيل) انه يلزم حينئذ حصر الضرورة المطلقة في الضرورة الزايلة لانها لا تصدق حينئذ



الافى الموضوع الواجب أو الممتنع لانه ما لم يجب وجوده لم يجب له شئ في أوقات وجوده  
(قلنا) لان سلم ذلك لان ثبوت الذاتيات للذات ضرورى في زمان وجوده لا بشرط الوجود  
نحو كل انسان حيوان بالضرورة فان الذاتى متقدم على الذات وجودا وعدما وقينل في  
الجواب ان الضرورة في المثال المذكور لاحقة من جانب المحمول وقد نصوا على انه لا عبرة  
باعتدالهم ولا يتكلم عليها هنا لانه معلوم ان الشئ مادام متصفا بشئ فهو متصف به  
أو منسب له عنه فهو منسب عنه وهو وجيه وانما قلنا في النظم ذكر وادون حكموا حتى  
يشمل العقلية لسهولة الضبط ووضوحه في الموجهات اللفظية دون العقلية حتى ان  
بعضهم خصها بالصطلحا

❦ (وما بالضرورة ولا زما \* معها دوام الوصف لا دائما) ❦  
❦ (فهذه مشروطة أى عامة \* لانها عن ما يليها عامة) ❦

الثانية من الضروريات المشروطة العامة وهى التى ذكرت فيها الضرورة مقيدة بدوام  
وصف الموضوع لزوما وليس فيها لفظ لا دائما الذى يذكره تصير مشروطة خاصة وتعرف  
بأنها ما حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع  
وسميت مشروطة لاشتمالها على شرط دوام الوصف وعامة لانها أعم من المشروطة  
الخاصة الاتية مثالها موجبة كل كاتب متحرك الاصاب بالضرورة مادام كاتباً  
وسالبة لاشئ من المكاتب بسا كن الاصاب بالضرورة مادام كاتباً فادام كاتباً هو شرط  
دوام وصف الموضوع وهو الكاتب فى الاولى والسا كن فى الثانية بمعنى ان ثبوت  
التحرك للكاتب لا يكون ضروريا لا بشرط اتصافه بالوصف وهو الكتابة بالفعل فادام  
الكاتب متصفاً بالكتابة بالفعل فلا بد أن يكون متحرك الاصاب واما اذا لم يكن كذلك فلا  
يكون متحرك الاصاب ضروريا له وكذلك سلب سكون الاصاب عن الكاتب لا يكون  
ضروريا الا اذا كان متصفاً بالكتابة بالفعل (فان قلت) لا حاجة الى هذا الشرط لان  
المحكوم عليه فى القضية هو الكاتب فالشرط مأخوذ من لفظه (قلنا) تقدم لك فى التمهيد  
الثانى ان المراد فى القضية هو صدق المحمول على افراد الموضوع وذاته فقط بدون وصفه  
العنوانى وانما وصفه العنوانى آلة للملاحظة الذات المحكوم عليه فالكاتب فى المثال  
كناية عن الذات التى تصلح لان يصدق عليه لفظ الكاتب وقتاً فاما للاحظ وقت الحكم  
هو خصوص الذات فلولا الشرط لاقوا ضرورة المحمول للموضوع مادام ذات الموضوع  
فترجع للضرورة الذاتية وليس كذهب النجاة من ان اسم الفاعل حقيقة فى المتلبس  
بالحدث بالفعل وسميت مشروطة عامة لاشتمالها على اشتراط دوام الوصف مع أعميتها  
عن المشروطة الخاصة الاتية ثم ليس المراد من الشرط ما هو المتبادر من معنى  
الشرطية وهو ما كان خارجا عن الماهية لان الحكم فى هذه القضية بضرورة المحمول



ليس بخصوص ذات الموضوع والوصف خارج اذا الضرورة فيها غير متحققة بالنظر الى الذات ولو قيدت بألف قيد بل هي بالنظر الى مجموع الذات والوصف فالحكم وان كان على ذات الموضوع فقط الا ان للوصف دخلا في تحقق الضرورة وانما سموه شرطا حيث يثبت باعتبارانه خارج عن الضرورة وان كان داخلا فيما تنسب له الضرورة والا لكانت عين الضرورية الذاتية

وواعلم ان ذات الموضوع قد تكون عين وصفه العنواني بان يكون العنوان نوعا نحو كل انسان حيوان فان مفهوم الانسان عين افراده التي يصدق هو عليها فكل فرد منها انسان لان النوع تمام ماهية افراده وقد تكون غير بان يكون العنوان خارجا عن ماهية افراده خاصة او عرضا عاما نحو كل كاتب متحرك الاصابع فان ذات الموضوع هي افراد الكتاب التي يصدق عليها وهي غير الوصف العنواني الذي هو الكتاب مع وصف الكتابة اتحققتها بدونها أو جزأ جنسا أو فصلا نحو كل حيوان حساس أو كل ناطق انسان وحيث يثبت بالنسبة بين المشروطة العامة والضرورة المطلقة هي العموم والخصوص الوجهي يجتمعان فيما اذا اتحد ذات الموضوع ووصفه وكانت المادة مادة الضرورة الذاتية فيصح ان تقول فيها بالضرورة فقط حتى تكون ضرورة مطلقة أو تزيد مادام انسانا حتى تكون مشروطة عامة وتنفرد الضرورة فيما اذا تغيرت الذات والوصف وكانت ضرورة النسبة لذات الموضوع فقط وليس للوصف دخل في تحقق الضرورة نحو كل كاتب حيوان فتقول بالضرورة ولا تغل مادام كاتب لان ضرورة الحيوانية انما هي لذات الموضوع لا لوصفه وتنفرد المشروطة العامة فيما اذا تغيرت الذات والوصف وكان للوصف دخل في تحقق الضرورة وليست لذات الموضوع فقط نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة فلا يصح الاقتصار على ذكر الضرورة بدون شرط الوصف حتى تكون ضرورية لان تحرك الاصابع ليس ضروريا بالذات الموضوع بل بشرط دوام وصفه

وقد يطلقون المشروطة العامة على ما اذا جعل القيد المذكور فيها ظرفا لا شرطا للحكم والفرق بين المعنيين انه على جملة له ظرفا لا يتعين أن يكون للوصف دخل في تحقق الضرورة بل يجوز أن يكون له دخل ويجوز أن لا يكون له دخل فهي أعم منها على المعنى الاول عمومها وجهي واجتماعان فيما اذا كان للوصف دخل في تحقق الضرورة وكان ضروريا للذات في وقت ما نحو كل متخسف مظلم بالضرورة مادام متخسفا فيصدق سواء جعلت مادام متخسفا فاشترط له دخل في تحقق ضرورة الاظلام لذات المتخسف أو ظرفا بمعنى ان ضرورة نسبة الاظلام للمتخسف متحققة في جميع أوقات الانخساف لان هذا المعنى لا يمنع أن يكون للوصف مدخل في تحقق الضرورة كما ههنا لان للانخساف دخلا في الاظلام فليس ضرورة الاظلام بخصوص ذات المتخسف وهو القمر والا لكان كل قمر متخسفا دائما وهو باطل وهو ضروري للقمر في بعض الاوقات



وهو وقت حيولة الارض بينه وبين الشمس على ما زعم علماء الهيئة وتنفرد المشروطة العامة بالمعنى الاول فيما اذا كان للوصف دخل في تحقق الضرورة ولم يكن ضروريا للذات في أى وقت نحو كل كاتب متحرك الاصاب بالضرورة مادام كاتباً فان لوصف الكاتب دخلا في تحقق الضرورة كما تقدم وليس هذا الوصف ضروريا للذات الكاتب في وقت ما اذ ليس هنالك من العوارض ما يوجب به بخلاف الانحساف للقمر فهناك ما يوجب به وهو الحيولة والنسبة بينها وبين الضرورية المطلقة على المعنى الثانى العموم والخصوص المطابق وهو ظاهر مما ذكرنا ومتى أطلقنا المشروطة العامة فالمراد بها ما كانت بالمعنى الاول والثانى

﴿ مشروطة أى خاصة ان صحبت \* زيادة لادائما وركبت ﴾

الثالث من الضروريات المشروطة الخاصة وهى عين المشروطة العامة مع زيادة لادائما وهى من القضايا المركبة وهى كل ما فيها لفظة لادائما ولا ضرورة كما بقاى لانها مشتملة على حكمين ايجاب وسلب مثلهاموجبة كل آ كل متحرك الفهم بالضرورة مادام آ كل لادائما وسالبة لاشئ من الا كل بساكن الفهم مادام آ كل لادائما ومعنى لادائما فيها نفي دوام ثبوت المحول للموضوع أو سلبه عنه بالنسبة لذات الموضوع لا لوصفه أى ان ذات الموضوع بقطع النظر عن اتصافه بأى صفة لا يستلزم دوام ثبوت المحول للموضوع أو دوام سلبه عنه فهى انفى الدوام الذاتى وأما الدوام المستفاد من التقييد بدوام وصف الموضوع فائما هو بحسب الوصف لا الذات فالضرورة الموجودة فى القضية المستلزمة للدوام انما هى بحسب الوصف كما هو معنى المشروطة العامة ونفى الدوام الذى به صارت هذه العامة خاصة انما هو بحسب الذات فلا تضارب وقاعدة هذا القيد افادة ان الوصف المستلزم للضرورة فى المشروطة العامة ليس بدائما للذات بل يقتضى عنها فى بعض الاحيان فتنتفى الضرورة المستلزمة هو لئلا ان انتفاء المزموم يستلزم انتفاء اللازم ولذا يشترط فى هذه المشروطة أن يكون وصف الموضوع مفارقا للذات ليس ضروريا لها والنسبة بينها وبين المشروطة العامة العموم والخصوص المطابق يجتمعان فيما اذا انفرد وصف الموضوع وذاته وكان للوصف دخل في تحقق الضرورة نحو كل كاتب متحرك الاصاب وتنفرد المشروطة العامة فيما اذا اتحدت وكانت الضرورة بحسب الذات وليس للوصف دخل في تحققها نحو كل انسان حيوان بالضرورة مادام انسانا فتصدق العامة دون الخاصة لانه لا يصح هنا نفي الدوام الذاتى حيث ان الوصف غير مفارق للذات بل هو ضرورى لها والنسبة بينها وبين الضرورية المطلقة المبينة لان الضرورية المطلقة ما حكم فيها بالضرورة بحسب الذات وهى يلزمها الدوام الذاتى وهذه نفي فيها الدوام المذكور وقوله مشروطة خبر بابتداء المحذوف والضمير فى صحبت للمشروطة العامة المتقدمة ولفظة زيادة



في النظم تقر بالمتنوين مع النصب مفعول أصحب بمعنى زائدا وما به دها بدل أو عطف  
بيان أو ما به دها مفعول أصحب وهي حال منه ووجه تسميتهما بما ذكر ظاهر مما ذكرنا

﴿وقتيه مطلقة ما بينوا \* ضرورة بها بوقت عيّنوا﴾

الرابعة من الضروريات الوقتيه المطلقة وهي ما بينت ضرورتها أي قيدت بوقت معين  
من أوقات وجود الموضوع سواء كان ذلك الوقت مضافا لوصف أو لغيره وتعرف بانها  
ما حكم فيها ضرورة النسبة في وقت معين من أوقات وجود الموضوع ويشترط فيها  
أضيف إليه الوقت أن يكون ضروريا للذات في وقت ما مثالها موجبة كل قر منخسف  
بالضرورة وقت حيولة الارض بينه وبين الشمس وسالبة لا شيء من القمر منخسف وقت  
التربيع والنسبة بينها وبين الضرورية المطلقة العموم والخصوص المطلق يجتمعان في  
تحول كل انسان حيوان لصحة بالضرورة أو في وقت كذا لان ضرورية الحيوانية للانسان  
في جميع الاوقات وتنفرد الوقتيه المطلقة في تحول كل قر منخسف بالضرورة وقت الحيولة  
لان الضرورة ليست ذاتية للقمر حتى تصدق الضرورية المطلقة وبينها وبين المشروطة  
العامه العموم والخصوص الوجهي يجتمعان في تحول كل منخسف مظلم بالضرورة  
لصحة قولك وقت الانخساف أو مادام منخسفا وتنفرد المشروطة العامة في تحول كل كاتب  
متحرك الا صابع بالضرورة مادام كاتبافلا تصدق فيه الوقتيه المطلقة لان الوقت لما لم  
يكن ضروريا للذات لم يستلزم ضرورية الكتابة وقد علمت ان شرط الوقتيه أن يكون  
ما أضيف إليه الوقت ضروريا للذات في وقت ما والكتابة هنا ليست ضرورية للذات في أي  
وقت بخلاف الحيولة للقمر فانها ضرورية في وقت ما وتنفرد الوقتيه المطلقة في تحول كل  
قر منخسف بالضرورة وقت الحيولة لعدم صحة التقييد فيها بدوام وصف الموضوع حتى  
تكون مشروطة عامة وبينها وبين المشروطة الخاصة العموم والخصوص الوجهي  
فيجتمعان في تحول كل منخسف مظلم بالضرورة لصحة قولك وقت الانخساف أو مادام  
منخسفا لا دائما وتنفرد المشروطة الخاصة في تحول كل كاتب متحرك الا صابع بالضرورة  
مادام كاتب لا دائما وتنفرد الوقتيه في تحول كل قر منخسف بالضرورة وقت الحيولة وسميت  
وقتيه للتقييد فيها بوقت معين ومطلقة لعدم تقييدها بالدوام الذاتي

﴿وسمها وقتيه ان سابت \* دوامها الذاتي وهذي ركبّت﴾

هذا اشارة الى الخامسة من الضروريات وهي الوقتيه أي وسم الوقتيه المطلقة المتقدمة  
وقتيه بدون زياد لفظ مطلقة ان سابت معها الدوام الذاتي بان زدت بها لفظ لا دائما  
وهي من القضايا المركبة مثالها موجبة وسالبة ما تقدم مع زيادة لفظ لا دائما الذي  
معناه ان ثبوت التحول للموضوع أو سلبه عنه ليس دائما باعتبار ذات الموضوع بل باعتبار



وقت معين من أوقات وجوده فينعدم عند انعدام هذا الوقت فهو لنفي الدوام الذاتي  
 لا الوقتي لأنه باعتبار الوقت لازم والنسبة بينها وبين الضرورية المطلقة المبينة وبينها  
 وبين المشروطتين العموم والخصوص الوجهي تجتمع مع الثلاثة في تحوكل منخسف مظلم  
 لصحة بالضرورة مادام منخسف فقط أومع لاداء أو في وقت الانخساف لاداء وتنفرد  
 الوقتية في تحوكل قر منخسف بالضرورة وقت الحيولة لاداء وتنفرد المشروطتان  
 في تحوكل كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة وبينها وبين الوقتية المطلقة العموم  
 والخصوص المطابق لأن المقيّد أخص من المطلق وتقدم لك في التوجيه ما يغني عن  
 التطويل ووجه التسمية بما ذكر ظاهر مما تقدم

### ﴿منتشرة مطلقة ما أرفقوا \* ضرورة بها بوقت أطلقوا﴾

السادسة من الضروريات المنتشرة المطلقة وهي ما أرفقوا أي ذكر واعم ضرورتها  
 المذكورة فيها وتماما لمقاعن التعيين وتعرف بانها ما حكم فيها بالضرورة النسبية في وقت غير  
 معين من أوقات وجود الموضوع مثالها موجبة كل انسان متنفس بالضرورة وتماما  
 وسالبة لاشئ من الانسان بمتنفس بالضرورة وتماما فان ثبوت التنفس للانسان وسلبه  
 عنه ضروري في وقت غير معين وسميت منتشرة لاحتمال الحكم فيها أي وقت فيكون  
 منتشرا في الاوقات ومطلقة لعدم تقييد دها بنفي الدوام الذاتي والنسبة بينها وبين  
 الضرورية المطلقة العموم والخصوص المطلق يجتمعان في كل انسان حيوان لصحة  
 بالضرورة مادام الذات أو في وقت ما وتنفرد المنتشرة المطلقة في تحوكل انسان متنفس  
 بالضرورة وتماما وبينها وبين المشروطة العامة والخاصة العموم والخصوص الوجهي  
 تجتمع الثلاث في كل منخسف مظلم لصحة وتماما أو مادام منخسفا لاداء وتنفرد المنتشرة  
 المطلقة في تحوكل قر منخسف بالضرورة وتماما وتنفرد المشروطتان في تحوكل كاتب  
 متحرك الاصابع بالضرورة لصحة مادام كاتب فقط أومع لاداء وعدم صحة وتماما وبينها  
 وبين الوقتية المطلقة والوقتية العموم والخصوص المطلق تجتمع معهما في تحوكل قر  
 منخسف بالضرورة لصحة وقت الحيولة فقط أومع لاداء أو وتماما وتنفرد عنهما في تحو  
 كل انسان متنفس بالضرورة وتماما اذ لا يصح التقييد بوقت معين ووجه التسمية  
 ظاهر مما تقدم

### ﴿وسمها إن زدتها لاداء \* منتشرة تركبها جالازما﴾

هذا اشارة الى السابعة من الضروريات وهي المنتشرة أي ومع المنتشرة المطلقة المتقدمة  
 منتشرة بدون لفظ مطابقة ان زدت فيها على التقييد بالوقت غير المعين لفظ لاداء وهي  
 من القضايا المركبة مثالها موجبة وسالبة ما تقدم مع زيادة لفظ لاداء فهي عين



المنتشرة المطلقة مع نفي الدوام الذاتي والنسبة بينها وبين الضرورية المطلقة المبانيسة  
وبينها وبين المشروطتين العموم والخصوص الوجهي فتجتمع الثلاثة في نحو كل منخسف  
مظلم لصحة بالضرورة في وقت ما لا داعيا أو مادام منخسفا فقط أو مع لا داعيا وتنفرد عنهما  
في نحو كل إنسان متنفس بالضرورة وقتا لا داعيا وينفردان عنها في نحو كل كاتب  
متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتب لا داعيا وبين الوقتية المطلقة والوقتية  
والمنتشرة المطلقة العموم والخصوص المطلق فتجتمع مع الثلاثة في نحو كل منخسف  
مظلم لصحة بالضرورة وقت الحيولة فقط أو مع لا داعيا أو وقتا فقط أو مع لا داعيا وتنفرد  
المنتشرة عن الوقتيتين في نحو كل إنسان متنفس بالضرورة في وقت ما لا داعيا وتنفرد  
المنتشرة المطلقة عنها في نحو كل إنسان حيوان وقتا أو وجه التسمية ظاهر مما تقدم  
ولما فرغ من الضروريات شرع في الدوام فقال

### ﴿الدوام﴾

﴿دائنة مطلقة ما يذكر \* فيها الدوام دون قيد يظهر﴾

الاولى من الدوام الثلاث الدائنة المطلقة وهي ما ذكر فيها اللفظ الدال على الدوام دون قيد  
أخرامه سوى دوام الذات ونعريف بانها ما حكم فيها بدوام ثبوت المحول للوضع أو سلبه  
عنه مادام ذات الموضوع موجودا مثلهاموجبة كل إنسان حيوان دائنا وسالبة  
لا شيء من الحيوان بجماد بالدوام وتسمى الدائنة الذاتية وسميت دائنة لاشتمالها على الدوام  
ومطلقة لعدم التقييد بدوام وصف الموضوع أو غيره والنسبة بينها وبين الضرورية  
المطلقة العموم والخصوص المطلق يجتمعان فيما يجتمع فيه الفسك المحول عن الموضوع  
كالثال المتقدم وتنفرد الدائنة المطلقة فيما يجوز فيه الانفكاك المذكور وان لم يقع نحو  
كل كافر فهو مذهب في الاخرة دائنا وبينها وبين المشروطة العامة والوقتية والمطلقتين  
العموم والخصوص الوجهي فتجتمع مع الاولى في نحو كل إنسان حيوان من كل ما اتحد  
فيه الموضوع ذاتا ووصفا وكانت المادة مادة الضرورة لصحة قولك دائنا وقولك مادام  
إنسانا وتنفرد الدائنة المطلقة في نحو كل كاتب حيوان دائنا من كل ما تغير فيه الموضوع  
ذاتا ووصفا وكانت المادة مادة الضرورة والدوام الذاتيتين وتنفرد المشروطة العامة في  
نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتب من كل ما تغير فيه الموضوع ذاتا  
ووصفا ولم تكن المادة مادة الضرورة الذاتية ولا الدوام الذاتي وكان للوصف مدخل  
في تحقق الضرورة ولم يتحد مع الذات وتجتمع مع الثانية فيما اجتمعت فيه مع الاولى نحو  
كل إنسان حيوان لصحة قولك دائنا أو في وقت كذا وتنفرد الوقتية في نحو كل قمر منخسف  
بالضرورة وقت الحيولة من كل ما كانت ضروريته ليست لذات الموضوع ولا لوصفه  
وتنفرد الدائنة في نحو كل رومي أبيض دائنا وتجتمع مع الثالثة فيما اجتمعت فيه مع



ما قبلها نحو كل انسان حيوان لصحة دائماً وفي وقت كذا وتنفرد المنتشرة المطلقة في نحو كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً تماماً التحديق فيه الموضوع ذاتاً ووصفاً وكانت فيه الضرورة لذات الموضوع ليست دائمة وتنفرد الدائمة في نحو كل رومي أبيض دائماً وبينها وبين المشروطة الخاصة والوقتيتين المباشرة لان فيها ثبوت الدوام وفي كل نفي الدوام الذاتي

﴿ عرقية أي عامة إن ذكرنا \* معها دوام الوصف قيداً شهيراً ﴾

الثانية من الدوام العرقية العامة وهي عين الدائمة المطلقة ان قيدت بدوام الوصف وتعرف بانها ما حكم فيها بثبوت المحول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع مثلاً موجبة كل كاتب متحرك الاصابع دائماً مادام كاتباً وسالبة لاشئ من الكتاب بساكن الاصابع دائماً مادام كاتباً وسميت عرقية لان العرف يفهم منها هذا القيد وان لم تقيد به فإنه اذا قيل لاشئ من المستيقظ بنائم دائماً يفهم منه العرف ان سلب النوم عن المستيقظ انما هو عند انصافه بالاستيقاظ وكذلك اذا قيل كل ماش على قدميه مستيقظ دائماً فان العرف يفهم منه ان دوام الاستيقاظ للماشى المذكور انما هو مادام ماشياً وعامة لانها أعم من العرقية الخاصة الذاتية والنسبة بينها وبين الدائمتين الضرورية والدائمتين المطاقتين والمشروطتين العامة والخاصة العموم والخصوص المطاق فتجتمع مع الدائمتين في نحو كل انسان حيوان مما التحديق فيه الموضوع ذاتاً ووصفاً وكانت المادة مادة الضرورة والدوام الذاتيتين لصحة قولك بالضرورة أو بالدوام فقط أو مع قولك مادام انساناً وتنفرد عنهما في نحو كل كاتب متحرك الاصابع مما تغاير فيه الموضوع ذاتاً ووصفاً ولم تكن المادة مادة الضرورة ولا الدوام الذاتيتين وينفردان عنهما في نحو كل كاتب حيوان مما فيه التغاير وكانت المادة مادة الضرورة والدوام الذاتيتين وتجتمع مع المشروطتين في نحو كل كاتب متحرك الاصابع من كل مما فيه التغاير ولم تكن المادة مادة الضرورة والدوام الذاتيتين لصحة قولك بالضرورة مادام كاتباً لا دائماً أو دائماً مادام كاتباً وتنفرد العرقية عنهما في نحو كل حص أبيض دائماً من كل ما كانت المادة فيه مادة الدوام الذاتي دون الضرورة وبينها وبين لوقيتات الاربعة العموم والخصوص الوجهى تجتمع مع الوقتيتين المطاقتين في نحو كل انسان حيوان مما فيه الاتحاد وكانت المادة مادة الضرورة والدوام الذاتيتين لصحة قولك في وقت كذا أو وقتاً تماماً أو دائماً أو مادام انساناً وتنفرد عنهما في نحو كل رومي أبيض مما كانت المادة فيه مادة الدوام الذاتي دون الضرورة وينفردان عنها في نحو كل انسان متنفس من كل ما كانت المادة فيه مادة الضرورة الذاتية لاني جميع الاوقات وتجتمع مع الوقتيتين في نحو كل منخسف مظلم مما فيه المادة مادة الضرورة الوصفية لصحة قولنا بالضرورة في وقت الحيولة أو وقتاً فقط فهما أومع لادائما فهما أودائما مادام منخسفاً وتنفرد عنهما في مادة الدوام دون الضرورة نحو كل زنجي أسود



وينفردان عنها في مادة الضرورة الذاتية في بعض الاوقات نحو كل انسان متنفس

﴿عرفية أى خاصة ان صحبت \* لا داعيا زيادة وركبت﴾

(الثالثة) من الدوام العرفية الخاصة وهى العرفية العامة ان زدت علم اللفظ لا داعيا الذى هو ان فى الدوام الذاتى وهى من القضايا المركبة فقوله عرفية خبر لمخذوف تقديره وهى يعود مع الضمير فى صحبت الى العرفية العامة مثالها موجبة وسالبة ما تقدم فى العرفية العامة مع زيادة لفظ لا داعيا والنسبة بينها وبين الداعيتين المبينة لاشتمالها على نفي الدوام الذاتى وثبوته فيهما وبينها وبين المشروطة العامة والوقيتات الاربعة العموم والخصوص الوجهى فتجتمع مع المشروطة العامة فى نحو كل كاتب متحرك الاصابع لصحة قولك بالضرورة مادام كاتباً فقط أو داعياً مادام كاتباً لا داعياً وتنفرد العرفية الخاصة عنها فى مادة الدوام دون الضرورة نحو كل زنجى أسود داعياً مادام زنجياً لا داعياً وتنفرد المشروطة العامة عنها فى نحو كل انسان حيوان من كل ما فيه الضرورة الذاتية وتجتمع مع الوقيتتين المطاقتين فى نحو كل منخسف مظلم من كل ما فيه المادة مادة الضرورة الوصفية وتنفرد عن ما فيها فى الدوام دون الضرورة نحو كل زنجى أسود وينفردان عنها فى مادة الضرورة الذاتية فى بعض الاوقات نحو كل قر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة وبينها وبين العرفية العامة والمشروطة الخاصة العموم والخصوص المطلق فتجتمع مع ما فى مادة الضرورة الوصفية نحو كل كاتب متحرك الاصابع وتنفرد عن المشروطة الخاصة فى مادة الدوام الوصفى دون الضرورة نحو كل زنجى أسود وتنفرد عنها العرفية العامة فى نحو كل انسان حيوان داعياً مادام انساناً ما فيه الاتحاد والضرورة والدوام الذاتيين

﴿المطلقات﴾

﴿مطابقة أى عامة ما أطلقت \* نسبتها عن قيدها بل حقت﴾

تقدم ان المطلقات هى القضايا التى حكم فيها بفعالية النسبة بدون تعرض لضرورة ولا دوام والمراد بفعاليتها اخرجها من القوة الى الفعل فى أى زمن ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً لا يزيد قائم كزيد يقوم محتوية على فعالية النسبة وكل انسان ميت محتوية على فعالية النسبة أيضاً وهى خمس أولها المطابقة العامة وهى ما أطلقت نسبتها عن أى قيد مما تقدم ولم يتعرض فيها الا لتحقيق النسبة وفعاليتها وتعرف بانها ما حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل مثالها موجبة كل انسان متنفس بالفعل أو بالاطلاق العام وسالبة لا شئ من الانسان بمتنفس بالفعل ووجه تسميتها بما ذكر اطلاقها عن التقييد واعيمتها عن ما بعدها قال السعدوسى سميت مطابقة لان المطابقة فى الاصل ما لم تكن مقيدة بجهة من



الجهات وهي تعم الفعاليات والممكنات لكن لما كان المفهوم من القضية عرفا وانعكاسا  
ما تكون النسبة فيها فلهيية خصوصاً المطلقة بهم هذا وخرجت الممكنات اهـ واعلم مراده  
بقوله ما لم تكن مقيدة بجهة من الجهات أي من الضرورة والدوام والافهوقائل بانها من  
الموجهات وبالغ في الرد على صاحب المطالع في استشكله المتقدم والنسبة بينها وبين  
جميع القضايا المتقدمة العموم والخصوص المطابق وهي الاعم لانه يلزم من ضرورة  
النسبة أو دوامها مطلقة ومقيدة فعالية النسبة ولا عكس فتجتمع مع كل واحدة وتنفرد  
عنها في نحو كل انسان ضاحك بالفعل

﴿ وما به الادعاء لازم \* فهي الوجودية الادعاء ﴾

الثانية من المطلقات الوجودية الادعاء وهي عين المطلقة العامة مع زيادة الادعاء التي  
هي بمعنى نفى الدوام الذاتي والمعنى ان المطلقة التي بها انقضاء الادعاء حال كونها لازمة فهي  
المسماة عندهم بالوجودية الادعاء ولفظ الادعاء يقرأ في البيت بقطع الهمزة للضرورة  
وسميت بذلك لوجود نسبتها بالفعل مع ذلك الادوام معها وتعرف بانها ما حكم فيها بثبوت  
المحمول للموضوع أو سابه عنه بالفعل مع نفى الدوام الذاتي مثالها موجبة كل انسان  
ضاحك بالفعل لادعاء وسالبة لا شيء من الانسان بضاحك بالفعل (قال شارح المطالع)  
وتسمى مطابقة اسكندرية لان المعلم الاول وهو ارسطو الذي هو معلم اسكندر كان كثيرا  
ما يمثل له فيها المطلقة بمادة الادوام تحرزا عن فهم الدوام ففهم اسكندر الافرو دوسي من  
ذلك الادوام اهـ والنسبة بينها وبين الادعاء المبينة لان نفى الدوام الذاتي وهما يثبتانه  
وبينها وبين الوقتية والمنتشرة المطلقتين والعرفية والمشرطة العامتين العموم  
والخصوص الوجهي فتجتمع مع الوقتيتين في نحو كل قر منخسف لصحة بالفعل لادعاء  
أو بالضرورة في وقت الحيولة أو في وقت ما وتنفرد عنهما في نحو كل انسان يعيش على اثنين  
لادعاء وينفردان عنهما في كل انسان حيوان بالضرورة وقتا ما أو في وقت كذا وتجتمع مع  
مع العامتين في نحو كل كاتب متحرك الاصابع لصحة ان يقال بالفعل لادعاء أو بالضرورة  
أو ادعاء مادام كاتباً وتنفرد عنهما في نحو كل انسان ضاحك بالفعل لادعاء وينفردان عنها  
في نحو كل انسان حيوان بالضرورة أو ادعاء مادام انساناً وبينها وبين الخاصتين والوقتيتين  
والمطلقة العامة العموم والخصوص المطلق فتجتمع مع الخاصتين في نحو كل كاتب متحرك  
الاصابع وتنفرد عنهما في نحو كل انسان متنفس بالفعل لادعاء وتجتمع مع الوقتيتين في  
نحو كل قر منخسف لصحة بالضرورة وقت الحيولة أو وقتا ما أو بالفعل لادعاء وتنفرد عنهما  
في نحو كل انسان متنفس بالفعل لادعاء وتجتمع مع المطلقة العامة في نحو كل انسان  
ضاحك بالفعل وتنفرد المطلقة العامة في نحو كل انسان حيوان بالفعل

﴿ واللا ضرورة ما قد صعبا \* للضرورة وذان ركبا ﴾



الثالثة من الضرورية الوجودية اللازمة وهي عين المطلقة العامة مع زيادة  
 لفظة لا بالضرورة التي هي لنفي الضرورة الذاتية وتعريف بانها ما حكم فيها بثبوت المحول  
 للموضوع أو سلبه عنه بالفعل مع نفي الضرورة الذاتية مثالها موجبة وسالبة ما تقدم في  
 الوجودية اللازمة بتبديل اللا دوام بالضرورة ووجه التسمية ظاهرة مما تقدم  
 والنسبة بينها وبين الضرورية المطلقة المبينة وهو ظاهر وبينها وبين العامة والوقعية  
 والمنتشرة المطلقتين واللائحة المطلقة العموم والخصوص الوجهي فتجتمع مع العامة  
 في نحو كل كاتب متحرك الاصاب صحة بالضرورة أو دائما ما دام كاتباً أو بالفعل  
 لا بالضرورة وتنفرد عنهما في نحو كل انسان يحرك يده بالفعل وينفردان عنها في نحو كل  
 انسان حيوان وتجتمع مع الوقتيتين المطلقتين في نحو كل قر منخسف لصحة بالضرورة وقت  
 الحيلة أو وقتاً ما أو بالفعل لا بالضرورة وينفردان عنها في نحو كل انسان حيوان  
 وتنفرد عنهما فيما انفردت فيه قبل وتجتمع مع اللائحة المطلقة في نحو كل زنجي أسود  
 لصحة دائماً أو بالفعل لا بالضرورة وتنفرد اللائحة في نحو كل انسان حيوان دائماً وتنفرد  
 الوجودية اللازمة في نحو كل انسان كاتب بالفعل لا بالضرورة وبينها وبين الخاصتين  
 والوقتيتين والمطلقة العامة والوجودية اللائحة العموم والخصوص المطلق فتجتمع مع  
 الخاصتين في نحو كل كاتب متحرك الاصاب وتنفرد عنهما في نحو كل انسان متنفس  
 بالاطلاق لا بالضرورة وتجتمع مع الوقتيتين في نحو كل قر منخسف وتنفرد عنهما في نحو  
 كل انسان يعيش على رجلين وتجتمع مع المطلقة العامة والوجودية اللائحة في نحو هذا  
 المثال وتنفرد عن الوجودية اللائحة في نحو كل حص أبيض بالفعل لعدم صحة نفي الدوام  
 وصحة نفي الضرورة وتنفرد عنهما المطلقة العامة في نحو كل انسان حيوان

### ﴿مطابقة حينية ما قيدت \* بحيد وصف الوضع لا ان جردت﴾

الرابعة من المطلقات المطلقة الحينية وهي ما قيدت نسبتها الفعلية بحيد وصف الموضوع  
 أي بعض أوقات الوصف فنحو كل كاتب متحرك الاصاب بالفعل حين هو كاتب أي في بعض  
 أوقات كونه كاتباً

### ﴿مطابقة وقتية ما بينا \* اطلاقها بقيد وقت عينا﴾

الخامسة من المطلقات المطلقة الوقتية وهي ما بين اطلاقها أي قيدت فعلية النسبة فيها  
 بوقت معين وتعريف بانها ما قيدت اطلاقها بوقت معين من أوقات وجود الموضوع فنحو كل  
 انسان طالب لال كل بالفعل وقت الجوع ووجه التسمية في هاتين المطلقتين ظاهر  
 بساكنة اعلم اننا لم نر من تعرض للطفقة الوقتية لاهنا ولا في النقائض والعكوس فان  
 كان ذلك استغناء عنها بالمطابقة الحينية فقد ذكرنا مع الممكنات الممكنة الوقتية مع



ذكرهم فيها الممكنة الحينية ولم يستغنوا بإحداها عن الاخرى وان كان لا مراً آخر فلم  
 يذكروا فلا تخالفناهم فان قلت ان عدم ذكرهم لها لعدم الاحتياج اليها في النقائص  
 والعكس قائم يقال ذلك ايضا في ذكر الممكنة الوقتية مع ذكرهم الممكنة الحينية  
 فتبصر ثم لا توقعك المناسبة اللفظية بينها وبين الوقتية المطلقة المتقدمة في شرك الحيرة  
 والوهم فكما بينهما ما فرق في اللفظ بينهما ما فرق في المعنى اذ تلك في الضروريات وهذه في  
 المطلقات فتم ذكر والفرق بين المطلقة الوقتية والحينية ان المطلقة الحينية قيدت بحين  
 وصف الموضوع لا بحين وجوده كما هو صريح النظم والمراد بحين الوصف بعض أزمانه  
 والمطلقة الوقتية قيدت بوقت معين من أوقات وجود الموضوع لا من أوقات وصفه  
 سواء كان وقت الوصف أو غيره ولذا أطلق الوقت في النظم والثانية أعم من الاولى مطلقا  
 مجتمعان في نحو كل ماش متحرك بالفعل لصحة حين هو ماش أو في وقت المشي وتنفرد  
 المطلقة الوقتية في نحو كل كاتب تارك للكتابة وقت النوم لعدم صحة حين الكتابة والنسبة  
 بينهما وبين المطلقة العامة التساوي فلا تخالف بينهما ما في الماصدق بل في المفهوم فقط  
 وحينئذ فالنسبة بينهما وبين جميع القضايا هي ما بين المطلقة العامة وجميع القضايا

### § (الممكنات) §

#### § (ممكنة أى عامة ما قد نفي \* في ضمنها ضرورة المخالف) §

الممكنات قضايا لوحظ في نسبتها مجرد القوة القريبة من الفعل سواء وقعت بالفعل أم لا  
 وتقدم لان توجيه عدها من الموجهات وهي خمس اولها الممكنة العامة وهي ما حكم فيها  
 بعدم استحالة نسبتها أعم من أن تكون ضرورية أو دأئة أو غيرها وأعم من أن يكون  
 نقيض نسبتها ممكنا أو دأئا أو ممتنعاً ولا يكون ضرورياً ولا لا كانت نسبتها ممتنعة فلا تكون  
 ممكنة فنفي الضرورة عن نقيض نسبتها الذي هو الطارق المخالف لازم لها لا مدلولها  
 الحقيقي ولذا عدلنا عن تعريفهم اياها بانها ما حكم فيها بسبب ضرورة الطرف المخالف الى  
 قولنا في ضمنها فانه لا معنى لتعريف القضية بما هو صفة من صفات نقيضها مثالها موجبة  
 كل انسان كاتب بالامكان العام فهذه القضية مثل كل قضية لها طرفان موافق  
 وهو مفهوم القضية المصريح بها وطرف مخالف وهو مفهوم نقيضها وقد حكمت هذه  
 القضية صراحة بان نسبة الكتابة للانسان غير ممتنعة ولزوماً بان سلبها عنه ليس بضروري  
 وهو كذلك نحو الله موجود بالامكان العام بمعنى ان ثبوت الوجود لله تعالى غير ممتنع أعم  
 من أن يكون ضرورياً أو دأئياً أو جائزاً ولكن الدليل العقلي عين الاول وكذلك عدم  
 الوجود له تعالى غير ضروري أعم من أن يكون ممتنعاً أو دأئياً أو ممكناً ولكن الدليل  
 العقلي عين الاول وتسميت ممكنة لاشتمالها على الامكان وعامة لانها أعم من الممكنة  
 الخاصة الاتية والنسبة بينها وبين المطلقة العامة العموم والخصوص المطلق مجتمعان



في نحو كل انسان حيوان وتنفرد الممكنة العامة في نحو كل انسان يعيش على أربع فهي أعم من المطلقة العامة لانه متى تحققت فعلية النسبة كانت غير محتثة سواء كانت ايجابية أو سلبية وتقدم ان المطلقة العامة أعم من جميع القضايا المتقدمة فتكون الممكنة العامة أعم أيضا من جميعها لان الأعم من الأعم فالنسبة بينها وبين جميع القضايا المتقدمة بما فيها المطلقة العامة العموم والخصوص المطلق تجتمع مع كل واحدة وتنفرد عن الجميع فيما اذا لم تحقق النسبة ولم تخرج من القوة الى الفعل كالمثال المتقدم

### ﴿ ممكنة أى خاصة ماسابت \* ضرورة الجزأين وهي ركب ﴾

الثانية من الممكنات الممكنة الخاصة وهي ماسابت فيها ضرورة الذاتية عن الجزأين أى الطرفين الموافق والمخالف نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص بمعنى ان كلاً من النسبة الثبوتية والسلبية غير ضروري بل جائز وهي من القضايا المركبة والنسبة بينها وبين الضرورية المطلقة المبينة وهو ظاهر وبينها وبين العامتين والوقيتين المطلقتين والدائعة المطلقة والمطلقة العامة العموم والخصوص الوجهي فتجتمع مع العامتين والوقيتين في نحو كل منخسف منظم لصحة بالضرورة أو دائماً مادام منخسف فأوفي وقت الانخساف أو وقتاً ما أو بالامكان الخاص لان ضرورة الاطلاق ليست لذات الموضوع بل لوصفه وهي لا تنافي الامكان الخاص لانه ساب الضرورة الذاتية على ما تقدم وتنفرد عن الجميع في نحو كل انسان يعيش على اثنين بالامكان الخاص وينفرد الجميع عنها في نحو كل انسان حيوان وتجتمع مع الدائعة المطلقة والمطلقة العامة في نحو كل زنجي أسود لصحة دائماً أو بالفعل أو بالامكان الخاص وتنفرد عنها في نحو كل زنجي أبيض وينفردان عنها في نحو كل انسان حيوان وبينها وبين الممكنة العامة والخاصتين والوقيتين والوجوديتين العموم والخصوص المطلق فتجتمع مع الكل في نحو كل كاتب متحرك الاصابع لصحة بالضرورة أو دائماً مادام كاتباً دائماً أو في وقت الكتابة أو وقتاً ما لا دائماً أو بالفعل لا دائماً ولا بالضرورة أو بالامكان العام أو الخاص وتنفرد عن الجميع في نحو كل انسان يعيش على أربع وتنفرد عنها الممكنة العامة في نحو الله موجود

### ﴿ ممكنة حينية ماقيدا \* امكانها بحين وصف قصدا ﴾

(الثالثة) من الممكنات الممكنة الحينية وهي ماقيدا امكانها العام بحين وصف الموضوع أى باى وقت من أوقاته نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالامكان العام حين هو كاتب

### ﴿ ممكنة وقتية ماحكما \* فيها وقت بين قد علما ﴾

(الرابعة) من الممكنات الممكنة الوقتية وهي ماحكم فيها بالامكان العام مع التقييد بوقت

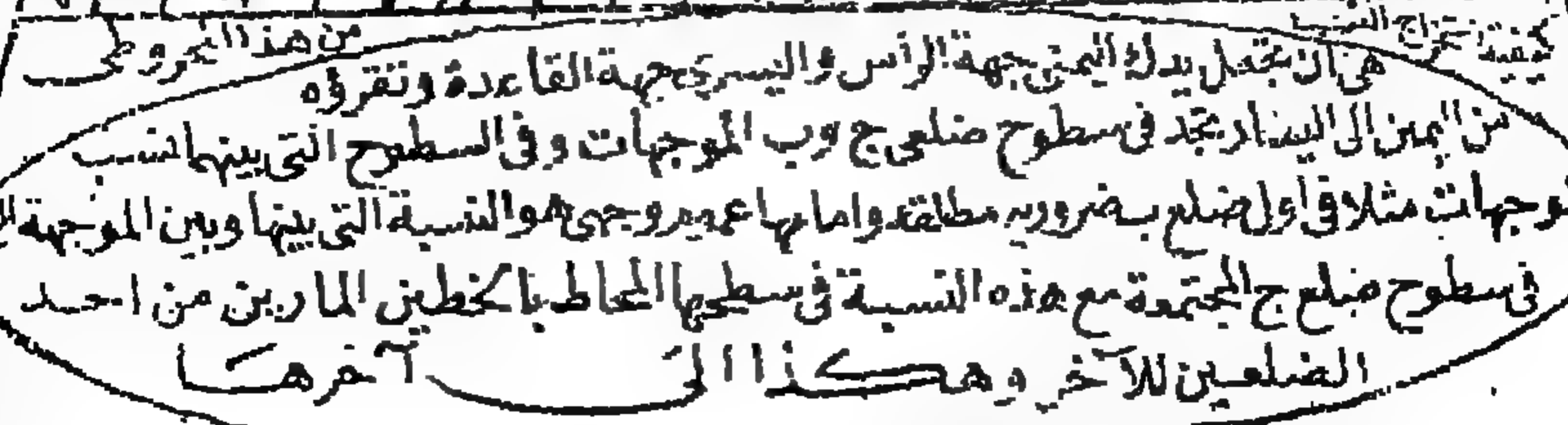


معين معلوم وتعرف بانها ما قيد امكانها العام بوقت معين من اوقات وجود الموضوع نحو  
كل انسان طالب للادب كل وقت جوعه بالامكان العام والفرق بين هاتين الممكنتين هو  
ما تقدم من الفرق بين المطلقين الوقية والحينية فتدكر واعتصم به تسليما شوش به  
بعضهم هنا من ان الفرق هو ان الحين يدل على بعض الاوقات والوقت يدل على جميعها  
او ان الحين يدل على وقت غير معين والوقت يدل على وقت معين وما تعرض به الا بخر من  
لزوم التحكم

﴿ تمكينة دائمة مارافقا \* وصف الدوام الوصف فيها السابق ﴾

(الخامسة) من الممكنات الممكنة الدائمة وهي مارافق أي صاحب وصفها السابق وهو  
الامكان العام وصف الدوام وتعرف بانها ما قيد امكانها العام بالدوام نحو كل جرم معدوم  
بالامكان العام دائما وقيد بقوله السابق اشارة الى الامكان العام المتقدم في الممكنة  
العامه لا الامكان الذي في الممكنة الخاصة لان هذه الممكنات الثلاثة تقسم الى الامكان  
العام كالممكنة العامة والنسبة بين الممكنة الحينية والوقية العموم والخصوص المطلق  
والوقية الاعم على قياس ما تقدم في المطلقين والنسبة بينهما وبين الممكنة الخاصة العموم  
والخصوص المطلق وهما أعم وهو ظاهر والنسبة بين هذه الثلاثة وبين الممكنة العامة  
التساوي فالنسبة بينها وبين جميع القضايا هي ما بين الممكنة العامة وجميعها وهذا غاية  
ما وصلت اليه افهامنا في تعريف الموجهات وذكر نسبها ولم نرأ أحدا من المناطق تعرض لها  
على هذا الوجه فان من حصرها في التسع عشرة لم يذكر نسبها ومن ذكر نسبها لم يزد فيها عن  
خمس عشرة (سائحة) رأينا بعض حواشي الخبيص بعد ما ذكر نسب خمس عشرة قضية  
لا غير أخذ من شراح الشمسية رسمها في شكل سماه الشكل المنبري وكاد ان يبطأ بذلك  
الريان فخرا زعماء منه بأنه أتى بما لم نخط به خيرا وهو مع ما فيه من خلل الانتظام والبعد  
عن مناهج الافهام ليس فيه الا التظاهر بحسن الظاهر على ان تسميته بالمنبري مما  
تصادى على جهل واضعه بعلم الهندسة يدرك ذلك من يدرك فانه ليس عندهم من  
الاشكال ما يسمى بهذا الاسم وذلك لان الاشكال عندهم اما سطحية أو جسمية والاولى  
هي المربع والمستطيل ومتوازي الاضلاع والمثلث وشبهه المنصرف وكثير الاضلاع  
والدائرة والثانية هي المكعب والمنشور والهرم والاسطوانة والمنحروط والكرة نعم قد  
يسمى شكله على ما فيه بالمثلث قائم الزاوية لا بالمنبري (ولعله علم قديم وثر)  
ولقد أبرزنا لك العشرين بنسبها تختمال في حلال الشكال والظهور من تسميته في هذا الشكل  
المنحروطي ارتسام الصور في مرآة البلور غريبة الوضع بدعية الصنع تكاد تسبق  
الاذهان الى الافهام والحمد لله على هذا الالهام







﴿فهذه عشرون منهاركبا \* سبع بسيط ما بقى قلت كتب﴾

القضية ان اشتملت على حكم واحد ايجاباً أو سلباً فهي بسيطة نحو كل انسان حيوان بالضرورة أو لا شيء من الحيوان بجماد بالضرورة وان اشتملت على حكمين أحدهما ايجاب والاخر سلب فهي مركبة نحو كل انسان كاتب بالفعل لا دائماً فان معناها ايجاب الكتابة للانسان وسلبها عنه بالفعل على ما ستعرف فهذه الموجهات المذكورة عشرون منها سبع مركبات مشتملة على حكمين مختلفين وثلاث عشرة بسيطة مشتملة على حكم واحد والسبع المركبات منها ثلاث من الضروريات المشروطة الخاصة والوقتيتان وواحدة من الدوام وهي العرفية الخاصة واثنان من المطلقات وهما الوجوديتان وواحدة من الممكنات وهي الممكنة الخاصة والثلاث عشرة البسيطة منها أربع من الضروريات وهي الضرورية المطلقة والمشروطة العامة والوقتية والمنتشرة المطلقتان واثنان من الدوام وهما الدائمة المطلقة والعرفية العامة وثلاث من المطلقات وهي المطلقة العامة والمطلقة الحينية والمطلقة الوقتية وكل الممكنات ماعدا الممكنة الخاصة

### ﴿المركبات﴾

﴿مركب ما فيه لا وخاصة \* لا دائماً مطلقاً أى عامة﴾  
 ﴿واللا ضرورة هنا ممكنة \* ممكنتان عامتان خاصة﴾

هذان البيتان اشارة الى ضابطين ضابط لتمييز المركب من البسيط وضابط آخر لمعرفة معنى ما حصل به التركيب فاشار بقوله \* مركب ما فيه لا وخاصة \* الى الضابط الاول يعنى ان المركب من الموجهات نوعان النوع الاول هو القضايا التي فيها زيادة عن اللفظ الدال على جهة الفظة لا سواء كانت لنفي الضرورة الذاتية وهي الوجودية اللا ضرورية أو لنفي الدوام الذاتي وهي باقى المركبات والنوع الثانى هو الممكنة الخاصة وأشار بقوله لا دائماً الخ الى الضابط الثانى يعنى ان لفظة لا التي حصل بزيادتها تركيب القضية ان كانت لنفي الدوام فهي بمعنى قضية مطلقة عامة مخالفة لمصدر القضية في الكيف موافقة له في الحكم وان كانت لنفي الضرورة فهي بمعنى ممكنة عامة وان الممكنة الخاصة بمعنى ممكنتين عامتين وقد علمت ان ما فيه لا دائماً هو الخاصتان والوقتيتان والوجودية لا دائماً وبيان ذلك في المشروطة الخاصة انها ان كانت موجبة نحو كل كاتب متحرك الاصاب بالضرورة مادام كاتباً لا دائماً فهي مركبة من قضيتين موجبة مشروطة عامة وهي المصدر وسالبة مطلقة عامة قائلة لا شيء من الكتاب يتحرك الاصاب بالفعل وهي معنى الجز الذى هو لا دائماً وانما كان لا دائماً في قوة هذه المطلقة العامة لان القضية أفادت ان ايجاب المحول للموضوع ليس بدائم وان لم يدم كان معناه ان الايجاب ليس



متحققا في جميع الاوقات فيكون السلب متحققا في الجملة وهو معنى المطلقة العامة  
 السالبة وان كانت سالبة نحو لا شيء من الكتاب يساكن الاصاب بالضرورة مادام كاتبها  
 لا دائما فهي مركبة من مشروطة عامة سالبة وهي المصدر ومطابقة عامة موجبة  
 قائلة كل كاتب ساكن الاصاب بالاطلاق العام وهي معنى العجز الذي هو لا دائما وانما  
 كان لا دائما في قوة هذه المطلقة العامة لان القضية أفادت ان سلب المحمول عن  
 الموضوع ليس بدائم واذا لم يدم كان معناه ان السلب غير متحقق في جميع الاوقات فيكون  
 الايجاب متحققا في الجملة وهو معنى المطلقة العامة الموجبة وعلى ذلك القياس في كل ما فيه  
 نفى الدوام الذاتي المعبر عنه بلا دائما وعلمت ان ما فيه نفى الضرورة الذاتية هو الوجودية  
 الا لضرورة فقط وبيان ذلك فيها انها ان كانت موجبة نحو كل انسان متنفس بالفعل  
 لا بالضرورة فهي مركبة من مطلقة عامة موجبة وهي المصدر وممكنة عامة سالبة  
 قائلة لا شيء من الانسان بمتنفس بالامكان العام وهي معنى العجز الذي هو لفظ  
 لا بالضرورة وانما كان لا بالضرورة مفيد هذه الممكنة العامة السالبة لان القضية  
 أفادت ان ايجاب المحمول للموضوع ليس ضروريا واذا لم يكن ضروريا كان هناك سلب  
 ضرورة الايجاب وسلب ضرورة الايجاب هو معنى الممكنة العامة السالبة وان كانت  
 سالبة نحو لا شيء من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة فهي مركبة من مطلقة عامة  
 سالبة وهي المصدر وممكنة عامة موجبة قائلة كل انسان ضاحك بالاطلاق العام وهي  
 معنى العجز الذي هو لا بالضرورة وانما كان هذا العجز مفيد هذه الممكنة العامة الموجبة  
 لان القضية أفادت ان سلب المحمول للموضوع ليس بضروري واذا لم يكن ضروريا كان  
 هناك سلب ضرورة السلب وسلب ضرورة السلب هو معنى الممكنة العامة الموجبة  
 وعلمت ان الممكنة الخاصة هي التي حكم فيها بسلب الضرورة الذاتية عن الطرفين وبيان  
 ذلك فيها انا اذا قلنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص أولا شيء من الانسان بكاتب  
 بالامكان الخاص كان معناه ان سلب الكتابة عن الانسان وايجابها له ليسا بضروريين  
 وسلب ضرورة الايجاب امكان عام سالب وسلب ضرورة السلب امكان عام موجب  
 فالممكنة الخاصة سواء كانت موجبة أو سالبة مركبة من ممكنتين عامتين احدهما  
 موجبة والاخرى سالبة فهي في معنى ممكنتين عامتين قائلتين في المثال كل انسان كاتب  
 بالامكان العام لا شيء من الانسان بكاتب بالامكان العام ولما انتهى الكلام على  
 الوجهات وتعميرها ونسبها وتقسيمها الى مركب وبسيط ومعرفة كل منهما بأوضح  
 اشارة وبسط عبارة شرع في أحكامهما من التناقض والتعاكس مقدما للتناقض فقال

### ﴿التناقض﴾

قد علم لديك في المنطق ان التناقض في القضايا هو اختلاف القضيتين ايجابا وسلبا اختلافا



يقضى لذاته بصدق احدها وكذب الاخرى وذلك لا يكون الا بالاتحاد في وحدة النسبة فان كانت القضية مخصوصة فلا يزداد على ذلك شيء نحوز به عالم زيد ليس بعالم وان كانت مسورة زيد على ذلك شرط آخر وهو الاختلاف في الحكم فان كانت كلية فنقيضها جزئية وبالعكس وان كانت موجهة زيد على ذلك شرط آخر وهو الاختلاف في الجهة ولما كان لا يعرف حال التناقض في الموجهات بمجرد ذلك بل لابد من معرفة ان هذه الجهة تناقض هذه الجهة وذلك غير معلوم أفرد تناقضها بالذكر والمراد بالنقيض في الموجهات احد أمرين اما النقيض الحقيقي أو اللازم المساوي له كما سيظهر لك

### ❦ (نقائض الموجهات تنقسم \* بسيطا أو مركبا كالزم) ❦

والمعنى ان نقائض الموجهات تنقسم الى نقائض بسيطة ونقائض مركبة كالزم ذلك من تقسيم نفس الموجهات الى ذلك فالبسائط منها لها نقائض مخصوصة والمركبة منها لها نقائض مخصوصة والتركيب في نقيض المركبة غير ما تقدم في معنى التركيب فيها ولما كان البسيط مقدما بالطبع ناسب ان يقدمه في الوضع فقال

### ❦ (تناقض البسائط) ❦

### ❦ (بسائط الامكان والضرورة \* يناقضان البعض بالضرورة) ❦

يعني ان الموجهات البسيطة التي جهتها الضرورة وهي الضروريات والموجهات البسيطة التي جهتها الامكان وهي الممكنات يناقضان بعضهما في صدقت احدهما كذبت الاخرى لما علمت ان الممكنات هي ما حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرفين أو الطرفين المخالف والضروريات ما حكم فيها بالضرورة ولما كان كل منهما متعدد أشار الى تعيين ما تناقض الاخرى منهما فقال

### ❦ (أولى الضروريات والامكان \* نقائض بواضح البرهان) ❦

يعني ان الاولى من الضروريات السبع وهي الضرورية المطلقة والاولى من الممكنات الخمس وهي الممكنة العامة نقيضان كل منهما تناقض الاخرى بالبرهان الواضح وهو ان مفهوم الضرورية الموجبة اثبات الضرورة الذاتية في جانب الايجاب ومفهوم الممكنة العامة السالبة سلب الضرورة الذاتية عن ذلك الجانب وبينهما تناقض فالضرورية الموجبة الكلية تحوكل انسان حيوانا بالامكان العام وبالعكس ومفهوم الضرورية السالبة اثبات الضرورة الذاتية في جانب السلب ومفهوم الممكنة العامة الموجبة سلب الضرورة عن ذلك الجانب وبينهما تناقض فالضرورية السالبة تحوكل شيء من الانسان



بجماد بالضرورة تقيض الممكنة العامة الموجبة وهي بعض الانسان جماديا لا مكان العام  
وبالعكس فقد ثبت بينهما التناقض ايجابا وسلبا

﴿ مشروطة أى عامة وممكنة \* حينية تقاوض مبينة ﴾

يعنى ان كلام من المشروطة العامة والممكنة الحينية تقيض للآخرى وذلك مبين بالدليل  
وهو ان المشروطة العامة كما علمت ضرورتها بحسب الوصف والممكنة الحينية أمكانها  
بحسب الوصف فكأن الضرورة الذاتية في الضرورية المطلقة تنافي الامكان الذاتي  
في الممكنة العامة فكذلك الضرورة الوصفية في المشروطة العامة تنافي الامكان  
الوصفي في الممكنة الحينية بعين البرهان المتقدم في تناقض الضرورية المطلقة والممكنة  
العامة بتبديل الضرورة الذاتية هناك بالضرورة الوصفية هنا بان يقال ان مفهوم  
المشروطة العامة الموجبة اثبات الضرورة الوصفية في جانب الايجاب ومفهوم الممكنة  
الحينية السالبة سلب الضرورة الوصفية عن ذلك الجانب وبينهما تناف فثبت ان  
المشروطة العامة الموجبة تحوكل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتب تناقض  
الممكنة الحينية السالبة القائلة ليس كل كاتب متحرك الاصابع بالامكان العام حين هو  
كاتب وبالعكس ومفهوم المشروطة العامة السالبة اثبات الضرورة الوصفية في جانب  
السلب ومفهوم الممكنة العامة الحينية الموجبة سلب الضرورة الوصفية عن ذلك الجانب  
وبينهما تناف فثبت ان المشروطة العامة السالبة تحولاتي من الكاتب بساكن  
الاصابع بالضرورة مادام كاتب تناقض الممكنة العامة الحينية الموجبة القائلة بعض  
الكاتب ساكن الاصابع بالامكان العام حين هو كاتب

﴿ وقتية مطلقة وممكنة \* وقتية بينهما مباينة ﴾

فبين الوقتية المطلقة والممكنة الوقتية تناقض ومباينة كلية لان الوقتية المطلقة كما علمت  
ضرورتها بحسب الوقت المعين والممكنة الوقتية أمكانها بحسب الوقت المعين فكأن  
الضرورة الذاتية في الضرورية المطلقة تنافي الامكان الذاتي في الممكنة العامة فكذلك  
الضرورة الوقتية في الوقتية المطلقة تنافي الامكان الوقتي في الممكنة الوقتية بعين  
البرهان المتقدم بتبديل الضرورة الذاتية هناك بالضرورة الوقتية هنا بان يقال ان  
مفهوم الوقتية المطلقة الموجبة اثبات الضرورة الوقتية في جانب الايجاب ومفهوم  
الممكنة الوقتية السالبة سلب الضرورة الوقتية عن ذلك الجانب وبينهما تناف فثبت ان  
الوقتية المطلقة الموجبة تحوكل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة تناقض  
الممكنة العامة الوقتية السالبة القائلة ليس كل كاتب متحرك الاصابع بالامكان العام  
وقت الكتابة وبالعكس الى آخر ما تقدم



﴿ تمكينة دائمة منتشرة \* مطلقة نقائص معتبرة ﴾

فالضرورة في أي وقت المأخوذة من المنتشرة المطلقة تنافي سلبها في جميع الاوقات  
المأخوذة من التمكينة العامة الدائمة بعين البرهان المتقدم بتبديل الضرورة الذاتية هناك  
بالضرورة في وقت ما هنا فنحو كل انسان معدوم بالضرورة وقتا ما نقيضه ليس بعض  
الانسان معدوم ابدا لكان العام دائما وبالعكس

﴿ بسائط الدوام والمطلقات ﴾

﴿ بسائط الدوام والاطلاق \* يناقضان البعض باتفاق ﴾

فكما ان بسائط الضروريات تناقض بسائط الممكنات كذلك بسائط الدوام تناقض  
بسائط المطلقات لان دوام الايجاب أو السلب المأخوذة من الدوام ينافي بالاطلاق  
المصادق ببعض الاوقات المأخوذة من المطلقات فجميع الدوام البسيطة تناقض جميع  
المطلقات البسيطة ولما كان كل منهما متعددا بحسب التقييد وعدمه أشار الى تعيين كل  
قضية ونقيضها منها فقال

﴿ دائمة مطلقة ومطلقة \* أي عامة نقائص لادى الثقة ﴾

فبين الدائمة المطلقة والمطلقة العامة تناقض لان مفهوم الدائمة المطلقة هو الدوام الذاتي  
ايجابا وسلبا ومفهوم المطلقة العامة هو التحقق في بعض الاوقات ايجابا وسلبا فالايجاب  
الدائمي الذاتي في الدائمة المطلقة الموجبة أي الثبوت في جميع الاوقات ينافي السلب  
الذاتي في بعض الاوقات في المطلقة العامة السالبة وبالعكس نحو كل انسان حيوان  
دائما يناقض ليس كل انسان حيوانا بالاطلاق العام والسلب الدائمي الذاتي في الدائمة  
المطلقة السالبة أي السلب في جميع الاوقات يناقض الايجاب في بعض الاوقات في  
المطلقة العامة وبالعكس فنحو لا شيء من الانسان يجاد دائما يناقض بعض الانسان  
جادا بالاطلاق العام وهو ظاهر في سائحة في قوله لادى الثقة تمر يض بر ما ذهب اليه  
صاحب التهذيب تبعا لصاحب المطالع من ان نقيض الدائمة المطلقة انما هو المطلقة  
المنتشرة ومحصل ما ذهب اليه هو ان دوام الايجاب أو السلب في جميع الزمان يناقضه  
تحققه في وقت ما وهذا ليس معنى المطلقة العامة لانها المحكوم فيها بفعالية النسبية من  
غير قيد آخر وهو أعم من التي حكم فيها بفعالية النسبية في وقت ما التي هي المطلقة المنتشرة  
لانه يجوز أن يكون الحكم بالفعل في المطلقة العامة لا يتحقق في زمن أصلا كما قولنا  
الزمان حادث و لزمان غير قار الذات لانه ليس لحادث الزمان زمان هذا محصل له وهو  
مردود من وجوه (الاول) انهم لم يذكروا المطلقة المنتشرة في الموجهات ولا في أحكامها



فهذا دليل على انها غير معتبرة وانما ذكرها المنتشرة المطلقة وهذه غير تلك كما هو ظاهر  
 (الثاني) ان المطلقة العامة اذا لم تحقق نسبتها في بعض الاوقات أصلا فامعنى فعلية نسبتها  
 حينئذ (الثالث) أى فرق بينها وبين المطلقة المنتشرة التي ذكرها لان فعلية النسبة في  
 في وقت ما الذي هو معنى لهذه المطلقة المنتشرة مستلزم لتحقيقها في بعض الاوقات ان لم  
 يكن عينه فالأورد على المطلقة العامة من قولنا الزمان حادث الخ وورد على هذه  
 المنتشرة أيضا فكان اللازم أن لا يكون للدائنة تقيض مطلقا (الرابع) ان قولنا الزمان حادث  
 كقولنا أمس قبل اليوم وغدا بعد اليوم فانهم يبرهنوا في العلوم الحكمية على ان تقدم أو  
 تأخر الزمان بعضها على بعض ليس زمانيا لان مقتضى التقدم الزماني أن يكون المتقدم في  
 زمان سابق والمتأخر في زمان لاحق فلو كان ذلك التقدم زمانيا لزم ان يكون الـأمس  
 في زمان متقدم واليوم في زمان متأخر عنه وتنقل الكلام الى ذينك الزمانين فيلزم  
 وجود أزمنة غير متناهية ينطبق بعضها على بعض وهو محال فعملية أمس عن اليوم  
 وبعديته غد عنه ليست بزمن زائد عنهما حتى يكون للزمان زمان فكذلك هنا تحقق  
 الحدوث للزمان ليس في زمن زائد عنه فالحدوث له حاصل بالفعل في زمن هو عينه  
 فاحرص عليه فانه طالع على غيرنا حتى عن مثل هذين الفاضلين وكل من نظر في كلاهما  
 سلبا وإيجابا

### ﴿عرفية أى عامة قد ناقضت \* مطابقة حينية وعارضت﴾

فالعرفية العامة تنقض المطابقة الحينية لان مفهوم العرفية العامة هو الدوام الوصفى  
 أى الحكم بالإيجاب أو السلب في جميع أوقات وصف الموضوع ومفهوم المطابقة الحينية  
 هو الاطلاق الوصفى أى فعلية النسبة في بعض أوقات وصف الموضوع ونسبة المطابقة  
 الحينية الى المشروطة العامة كنسبة المطابقة العامة الى الدائنة المطابقة فكأن الدوام  
 الذاتى فى الدائنة المطابقة ينساق فى الاطلاق الذاتى فى المطابقة العامة كذلك الدوام الوصفى فى  
 العرفية العامة ينساق فى الاطلاق الوصفى فى المطابقة الحينية فتعوض كل كاتب متحرك  
 الاصابع دائما مادام كاتبنا نقض ليس كل كاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام حين  
 هو كاتب وبالعكس

### ﴿نقائض المركبات﴾

تقدم لأن الموجهة المركبة هي ما اشتملت على حكمين مختلفين بالإيجاب والسلب فهي  
 بمعنى قضيتين بسيطتين متخالفتين في الكيف متوافقتين في الكم وان الموجهة البسيطة  
 هي ما اشتملت على حكم واحد إيجابا أو سلبا وقد علمت نقائض البسائط وأما نقائض  
 المركبات فهو المشار اليه بقوله



﴿تم المركبات جمعاً تنقسم \* كلية جزئية كاعلم﴾

يعني ان النظر في نقائص المركبات يقتضي ملاحظة تقسيمها الى كلية وجزئية وتقسيمها الى ما ذكره يوم من المنطق في بحث القضايا فالكليات منها لها نقائص مخصوصة والجزئيات منها كذلك

﴿نقائص الكليات﴾

﴿كلية تقيضها منفصلة \* مانعة خلو فاعقل مثله﴾

﴿أطرافها نقائص الجزأين \* من أصلها كلية الحكيمين﴾

المانع ان تقيض المركبة الكلية قضية منفصلة مانعة خلو تجوز الجمع وأطراف هذه المنفصلة هي تقيض أطراف القضية الاصلية الكلية المركبة من الحكيمين أي القضيتين البسيطتين (فطريق) أخذت تقيض المركبة الكلية ان تحللها الى بسيطتها المركبة هي منهما وهما لصدر والعجز وتأخذت تقيض كليتهما وتركب منهما منفصلة مانعة خلو مرددة بين هذين التقيضين وقد علمت نقائص البسائط فاذا أردنا ان نعرف تقيض المشروطة الخاصة الكلية القائلة كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لا دائماً قبل لا دائماً فيها قضية بسيطة هي المشروطة العامة الموجبة ولفظ لا دائماً فيها في قوة قضية بسيطة مطلقة عامة سالبة قائمة لا شيء من الكتابات متحرك الاصابع بالاطلاق العام كما تقدم بيان ذلك فتأخذت تقيض هاتين البسيطتين وقد علمت ان تقيض المشروطة العامة الموجبة الكلية ممكنة عامة حينية سالبة جزئية وهي هنا ليس كل كاتب متحرك الاصابع بالامكان العام حين هو كاتب وتقيض المطلقة العامة السالبة الكلية دائمة مطلقة موجبة جزئية وهي هنا بعض الكتابات متحرك الاصابع دائماً فتأخذت هذين التقيضين وتركب منهما منفصلة مانعة خلو قائمة دائماً ليس كل كاتب متحرك الاصابع بالامكان العام حين هو كاتب واما بعض الكتابات متحرك الاصابع دائماً وانما كانت هذه المنفصلة تقيض هذه المركبة لان المركبة ان كانت صادقة فلا تصدق الا بصدق جزأيه اعم ضرورة ان صدق الكل يستلزم صدق جزأيه وما متى صدق الجزآن معا كذب تقيضاهما فالكذب المنفصلة لانها مركبة منهما وهما كاذبان وهذا معنى التناقض وان كانت كاذبة فلا بد من كذب جزأيه اعماً أو كذب أحدهما ضرورة ان كذب الكل يستلزم كذب الجزأين أو أحدهما ومتى كذب الجزآن أو أحدهما صدق تقيضاها أو صدق تقيض أحدهما وكذب الآخر متى صدق أحدهما صدقت المنفصلة المذكورة لصدق جزأيه اعماً أو صدق أحدهما وكذب الآخر على كل فلا يرتفعان معا كما هو معنى المنفصلة المانعة الخلو وهذا هو معنى التناقض (وانما جعلوا) تقيض هذه المركبة الكلية منفصلة مانعة خلو ولم



يجعلها مانعة جمع أو مانعة التكون نقيضا للمركبة على كل احتمال فإن المركبة كما علمت  
 لا تكون صادقة إلا بصدق جزأيه معا وأما المنفصلة المذكورة فتكون صادقة بصدقهما  
 معا أو بصدق أحدهما وكذب الآخر وإياها كان يلزم من صدقها كذب المركبة الكلية  
 لأن صدقهما معا يلزم منه تكذيب جزأى المركبة معا وصدق أحدهما يلزم منه  
 تكذيب أحد جزأى المركبة وعلى كل حال تكون المركبة كاذبة أما عند كذب جزأيهما  
 فظاهر وأما عند كذب أحدهما وصدق الآخر فلا نكذب أحد جزأى المركب  
 بل يلزم كذبه كما تقدم بخلاف ما لو كانت مانعة جمع فقط فانها تصدق بكذب جزأيهما  
 معا أو كذب أحدهما ولا يلزم تكذيب المركبة إلا عند كذب أحدهما وصدق الآخر  
 لأنه عند صدق هـ ذا الآخر في مانعة الجمع يكون كاذبا في المركبة ومتى كذب أحد  
 جزأى المركبة كذبت وأما عند كذب جزأى مانعة الجمع فلا يلزم منه تكذيب المركبة  
 بل تكون صادقة فتجتمع مع مانعة الجمع في الصدق فلا تناقض وبخلاف ما لو كانت  
 مانعة هما فانها تصدق عند كذب أحدهما وصدق الآخر فلا تكون نقيضا للمركبة إلا  
 بتكذيب أحد جزأيه وأما بتكذيبهما معا فلا لأن تكذيبهما معا انما هو بصدقهما في  
 مانعة هما وهو متنوع اذ بصدقهما يحصل الجمع وهي لصدقهما منع الجمع تكذب عند  
 صدقهما معا وتكذب أيضا المركبة لكذب جزأيهما حينئذ فيكذبان معا فلا تناقض  
 (ومن أحاط) بما تقدم من معرفة حقائق المركبات ونقائض البسائط هـ ان عليه معرفة  
 نقيض كل مركبة وتركيب المنفصلة المذكورة من نقيض طرفيها وان آيت الاعيب  
 التكرار فلنوضح لك كيفية أخذ نقيض جميع المركبات بلاتلو مع ولا اضمار فنقول تقدم  
 لك كيفية أخذ نقيض المشروطة الخاصة وكيفية أخذ نقيض الوقتية الموجبة الكلية  
 القائلة مثـ لا بالضرورة كل قرمختسف وقت الحيـ لولة دائما ان تحللها الى بسائطها  
 المصدر الذي هو الوقتية المطلقة الموجبة الكلية والعجز الذي هو المطلقة العامة السالبة  
 الكلية القائلة هذا لا شئ من القمر يختسف بالاطلاق العام وعلمت ان نقيض الوقتية  
 المطلقة الموجبة الكلية ممكنة وقتية سالبة جزئية قائلة هنا ليس كل قرمختسف بالامكان  
 العام وقت الحيـ لولة ونقيض المطلقة العامة السالبة الكلية دائرة مطلقة موجبة جزئية  
 قائلة هنا بعض القمر يختسف دائما فتركب من هذين النقيضين منفصلة مانعة خلو قائلة  
 دائما اما أن يكون ليس كل قرمختسف وقت الحيـ لولة بالامكان العام واما أن يكون  
 بعض القمر يختسف دائما ومثل ذلك اذا كانت هذه الوقتية سالبة ~~وهو~~ كيفية  
 أخذ نقيض المنتشرة الموجبة الكلية القائلة مثـ لا بالضرورة كل انسان متنفس  
 وقتا ما لا دائما ان تحللها الى بسائطها المصدر وهو المنتشرة المطلقة الموجبة الكلية  
 والعجز وهو المطلقة العامة السالبة الكلية القائلة لا شئ من الانسان يتنفس بالفعل  
 ونقيض المنتشرة المطلقة الموجبة الكلية ممكنة دائرة سالبة جزئية قائلة هنا ليس بعض



الانسان بمتنفس بالامكان العام دأماً ونقيض المطلقة العامة السالبة الكلية دأمة  
مطلقة موجبة جزئية قائلة هنا بعض الانسان متنفس دأماً فتركب من هذين النقيضين  
منفصلة مانعة خلو قائلة دأماً اما أن يكون ليس بعض الانسان بمتنفس بالامكان العام  
دأماً واما أن يكون بعض الانسان متنفساً دأماً ومثل ذلك اذا كانت المنتشرة سالبة  
وكيفية ثم أخذ نقيض العرفية الخاصة الموجبة الكلية القائلة مثلاً كل كاتب متحرك  
الاصابع دأماً مادام كاتباً لا دأماً ان تحللها الى بسيطتها المصدر وهو العرفية العامة  
الموجبة الكلية والعجز وهو المطلقة العامة السالبة الكلية القائلة لاشئ من الكاتب  
بمتحرك الاصابع بالفعل وقد علمت ان نقيض العرفية العامة الموجبة الكلية مطلقة  
حينية سالبة جزئية قائلة هنا ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق حين هو  
كاتب ونقيض المطلقة العامة السالبة الكلية دأمة مطلقة موجبة جزئية قائلة هنا  
بعض الكاتب متحرك الاصابع دأماً فتركب من هذين النقيضين منفصلة مانعة خلو  
قائلة دأماً اما ان يكون ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق حين هو كاتب  
واما ان يكون بعض الكاتب متحرك الاصابع دأماً ومثل ذلك اذا كانت العرفية  
الخاصة سالبة وكيفية ثم أخذ نقيض الوجودية الدأمة الموجبة الكلية القائلة  
مثلاً كل انسان ضاحك بالفعل لا دأماً ان تحللها الى بسيطتها المصدر وهو المطلقة  
العامة الموجبة الكلية والعجز وهو المطلقة العامة السالبة الكلية القائلة لاشئ  
من الانسان بضاحك بالفعل ونقيض الاولى دأمة مطلقة سالبة جزئية قائلة ليس  
بعض الانسان بضاحك دأماً ونقيض الثانية دأمة مطلقة موجبة جزئية قائلة  
بعض الانسان ضاحك دأماً فتركب من هذين النقيضين منفصلة مانعة خلو قائلة  
دأماً اما ان يكون بعض الانسان ليس بضاحك دأماً واما ان يكون بعض الانسان  
ضاكماً دأماً ومثل ذلك اذا كانت الوجودية الدأمة سالبة وكيفية ثم أخذ نقيض  
الوجودية الضرورية الموجبة الكلية القائلة مثلاً كل انسان متنفس بالفعل لا  
بالضرورة ان تحللها الى بسيطتها المصدر وهو المطلقة العامة الموجبة الكلية والعجز  
وهو الممكنة العامة السالبة الكلية القائلة هنا لاشئ من الانسان بمتنفس بالامكان  
العام ونقيض الاولى دأمة مطلقة سالبة جزئية ونقيض الثانية ضرورة مطلقة  
موجبة جزئية فتركب من هذين النقيضين منفصلة مانعة خلو قائلة دأماً اما ان يكون  
ليس بعض الانسان بمتنفس دأماً واما ان يكون متنفساً دأماً ومثل ذلك اذا كانت سالبة  
(وكيفية) أخذ نقيض الممكنة الخاصة القائلة مثلاً كل انسان كاتب بالامكان الخاص ان  
تحللها الى بسيطتها الممكنتين العامين القائلتين هنا كل انسان كاتب بالامكان العام  
لاشئ من الانسان بکاتب بالامكان العام ونقيض الممكنة العامة الموجبة الكلية



ضرورية مطلقة سالبة جزئية ونقيض الممكنة العامة السالبة الكلية ضرورية مطلقة  
موجبة جزئية فتركيب من هذين النقيضين منفصلة مانعة خلوقائلة دائماً ما أن يكون  
بعض الانسان ليس بكتاب بالضرورة واما ان يكون كتاباً بالضرورة هذا تخصيص  
الحاصل فيمأسماء يخفى عليك في استخراج نقائص المركبات والى هذا أثرنا في النظم  
بقولنا فاعقل مثله والمثل بضمين جمع مثال (ثم مرادنا) بالمنفصلة مانعة الخلوهي المنفصلة  
الشبيهة بالحلية لا المنفصلة الصرفة كما ستعرف

### ﴿نقائص الجزئيات﴾

﴿جزئية نقيضها فيما تنظر \* حلية شبيهة بما ذكر﴾  
﴿بجملها كلية الموضوع \* مردد المحمول للجميع﴾

توضيح المقام يستلزم تمهيدين

### ﴿التمهيد الاول﴾

اعلم ان القضية كما تكون حلية صرفة وهي ما ليس فيها أداة انفصال ولا اتصال نحو كل  
انسان حيوان ومنفصلة صرفة وهي ما صدرت بأداة الانفصال واختلف المحكوم عليه  
في طرفيها نحو اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجوداً تكون أيضاً  
حلية شبيهة بالمنفصلة وهي ما كان المحكوم عليه في طرفيها واحداً وتقدم على أداة الانفصال  
نحو العدد اما زوج واما فرد ومنفصلة شبيهة بالحلية وهي ما كان المحكوم عليه فيها  
واحداً وتأخر عن أداة الانفصال نحو اما أن يكون زيداً كذا أو متحركاً وكل من هاتين  
الشبهتين اما كلية أو جزئية فان كانتا جزئيتين فهما متلازمتان في الصدق نحو بعض  
الحيوان اما انسان أو ليس بانسان ونحو اما ان يكون بعض الحيوان انساناً أو ليس  
بانسان فالأولى حلية شبيهة بالمنفصلة والثانية منفصلة شبيهة بالحلية ولا يكونان جزئيتين  
الا اذا كانت كل منهما نقيضاً للركبة الكلية لان نقيض الكلية جزئية فهما متلازمان في  
نقيضهما فينتد كل منهما تعني عن الاخرى لفظاً وتساوياً متلزمهما معنى وكل منهما يصلح نقيضاً  
لهما فنقيض الوجودية الادائة مثلاً القائلة كل انسان ضاحك بالفعل لا دائماً اما منفصلة  
شبيهة بالحلية وهي قولنا اما ان يكون بعض الانسان ليس بضاحك دائماً واما ان يكون  
ضاحكاً دائماً واما حلية شبيهة بالمنفصلة وهي قولنا بعض الانسان اما ليس بضاحك  
دائماً واما ضاحك دائماً وانما اقتصرنا فيما تقدم نظمنا وشرحنا وأمثلة على جعل نقيض  
الركبة المذكورة منفصلة شبيهة بالحلية وان كان يجوز جعلها حلية شبيهة بالمنفصلة ايثاراً  
لجانب الانفصال المناسب لمنع الخلو



(وان كانتا كليتين) فليستتا متلازمتين في الصدق لصدق كل منهما بدون الاخرى لانه يصدق كل حيوان اما انسان أو ليس بانسان ويكذب اما كل حيوان انسان أو ليس بانسان ولا يكونان كليتين الا اذا كانت كل منهما نقيضا للمركبة الجزئية لان نقيض الكلية جزئية وحينئذ فكل منهما لا تغني عن الاخرى لفظا ولا تستلزمها معنى فلا تصلح كل منهما نقيضا للمركبة الجزئية بل لا يصلح نقيضا لها الا الجملة الشبيهة بالمنفصلة دون المنفصلة الشبيهة بالجملة لانها قد تكذب مع كذب المركبة الجزئية والنقيضان لا يكذبان معا وذلك كافي الوجودية الداعية الجزئية نحو بعض الجسم حيوان لداعيا فلهذه مركبة من مطلقتين عامتين جزئيتين الاولى موجبة وهي الصدر والثانية سالبة وهي العجز فائلة ليس بعض الجسم بحيوان بالاطلاق فنقيض الاولى داعية مطلقة سالبة كلية فائلة لاشئ من الجسم بحيوان داعيا ونقيض الثانية داعية مطلقة موجبة كلية فائلة كل جسم حيوان داعيا فلوركنبنا من هذين النقيضين منفصلة مانعة خلو شبيهة بالجملة على نسق ما سبق في نقيض المركبات الكلية قلنا اما لاشئ من الجسم بحيوان داعيا واما كل جسم حيوان داعيا وهي كاذبة بالبداهة وكذلك الجزئية التي هي اصل لها كاذبة لانها حكمت على ان بعض الجسم تارة حيوان وتارة لا حيوان وليس لنا بعض واحد من الحيوان هو كذلك بل منه بعض يكون حيوانا داعيا كالانسان وبعض آخر ليس بحيوان داعيا كالخبر

### § (التمهيد الثاني) §

السرف في عدم صلاحية هذه المنفصلة نقيضا للجزئية وصلاحيتها نقيضا للكلية هو ان المركبة مطلقا لا بد فيها من اتحاد الموضوع في طرفيها عنوانا وذا تافا حكم عليه بالايجاب في صدر القضية الموجبة هو ما حكم عليه بالسلب في عجزها وبالعكس لانها قضية واحدة صريحة فيلزم ان يكون موضوعها واحد البصع ارتباط كل منهما بالاخرى ويطاق عليها اسم واحد بخلاف القضيتين البسيطتين اللتين لم يكونا طرفي مركبة فلا حاجة الى الربط بينهما بالاستقلال كل منهما وانفصالهما عن الاخرى فيجوز ان لا يكون موضوعهما واحدا في الايجاب والسلب وتقدم لك انه عند ارادة اخذ نقيض المركبة تحليلها الى بسيطتيها وتأخذ نقيضيهما فبعد التحليل صارتا منفصلتين كل قضية على حدة فلا يحتاج فيها حينئذ الى الربط بينهما الموجب لاتحاد الموضوع ذاتا وان كان لا بد من بقاء اتحاد عنوانا والاما كانتا جزئيتين للمركبة لاحالا ولا أصلا واذ لم يجب الاتحاد ذاتا فيجوز ان يختلف الموضوع فيهما ذاتا وان اتحد عنوانا لانه حال التركيب وبعده جزئي فيجوز ان يكون هذا الجزئي غير هذا الجزئي فلا يكون الحكم فيهما واردا على ما ورد عليه في حال كونهما جزئي المركبة فلا يكون نقيضهما نقيضا للمركبة فكذلك جاز كذب المركبة وكذب هذه المنفصلة وحينئذ يلزم ان يكون نقيض المركبة شيئا آخر غير نقيض هذين الجزأين حيث لم تصلح هذه



المنفصلة المذكورة تقيضا للركبة الجزئية بخلاف ما اذا كانت المركبة كلية فموضوع  
جزأيه بعد التحليل هو عين موضوعهما حال التركيب لان الموضوع حال التركيب كلي  
مستغرق لجميع الافراد وبعبارة كذلك والشرط بقاء الاتحاد في العنوان وهو يدل على جميع  
الافراد في الحالتين فلو اختلف ذاتا لاختلف عنوانا وهو باطل لانهم حينئذ لا يكونان  
جزأين للمركبة لاحالا ولا أصلا فلذا صلت المنفصلة الشبيهة بالحماية المركبة من تقيض  
طرفي المركبة تقيضا لهذه المركبة فلم يحتج لغيرها في أخذ تقيضها بخلاف الجزئية فانه  
احتج في أخذ تقيضها الى غيرها هذه المنفصلة الشبيهة بالحماية وقد اختلف في هذا الغير  
فذهب بعض الى انه حماية شبيهة بالمنفصلة وقد علمت انها ما كان المحكوم عليه فيها واحدا  
وتقدم على اداة الانفصال بان تأخذ تقيض موضوع المركبة الجزئية وتجعله كليا وتأخذ  
تقيض محمول طرفيها وتجعله هيئة الانفصال على ذلك السكاي فتقول في المثال المتقدم كل  
جسم اما لحيوان دائما او حيوان دائما وتجعل هذا التزديد راجعا لكل فرد فرد من  
أفراد الجسم ولا شك ان كل فرد من أفراد الجسم لا يخلو عن أحدهذين الحكمين دائما  
فاما حيوان دائما كالانسان او غير حيوان دائما كالخروف فتصدق هذه الحماية وكذبت  
تلك الجزئية المركبة وهذا هو معنى التناقض وانما كذبت تلك الجزئية المركبة لانها  
أثبتت لبعض واحد من الجسم انه تارة حيوان وتارة لا حيوان وهو باطل وهذا هو  
معنى ما أثرنا اليه بقولنا جزئية الخ يعني ان المركبة الجزئية تقيضها فيما نظره القوم  
واستدلوا عليه بما تقدم هو قضية حماية شبيهة بما ذكرنا بالمنفصلة المذكورة سابقا في  
تقيض المركبة الكلية وفيه استخدام لانه أطلق المنفصلة أولا وأراد بها كما تقدم المنفصلة  
الشبيهة بالحماية وأعاد عليها الضمير في قوله بما ذكرنا معنى المنفصلة الصرفة وقوله بجعلها  
الخ باوة للتصوير رأى جعلها حماية شبيهة بما ذكرنا وان تأخذ تقيض المركبة الجزئية  
وتجعله كليا وتأخذ تقيض محمول طرفيها وتردده على هيئة الانفصال بالنسبة للجميع أي  
لكل فرد فرد من أفراد الموضوع وذهب بعضهم الى طريق آخر لاخذ تقيض هذه المركبة  
الجزئية وهو أن تأخذ نفس المنفصلة الشبيهة بالحماية كنه تقيض الكلية انما تريد عليه  
جزأ آخر مقرونا باداة الانفصال معطوفا على ما قبله بان تقول في المثال المذکور اما كل  
جسم حيوان دائما واما لا شيء من الجسم بحيوان دائما واما بعض الجسم حيوان دائما  
وبعض الجسم ليس بحيوان دائما وذهب بعض آخر الى جعل التقيض هو المنفصلة  
المذكورة مع تقييد موضوعه بجزء الجزئية المركبة بمحمول صورها وعند أخذ التقيض  
يؤخذ تقيض العجز مقيدا فيه موضوعه بما ذكرنا حتى يرد الىيجاب والسلب على شيء واحد  
بان يقال في المثال المذکور اما كل جسم حيوان دائما أو لا شيء من الجسم الذي هو حيوان  
بحيوان دائما وهذا الطريق أظهر مما قبله وما في النظم أظهر الجميع هذا كشف اللثام  
عن ما تعجب عن كثير من الاعلام وانما أرخينا فيه عن القلم لانه من مرال القدم والى



هنا انتهى بالكلام في تناقض الموجهات وأحكامها وإيضاح رسومها وإعلامها  
ولنشرع الآن في عكسها وأحكامه مستمد من مبداء الإيجاد

### ﴿العكس المستوي﴾

قد قرع سمعك في المنطق أن العكس المستوي هو تبديل طرفي القضية مع بقاء المصدق  
والكيفية نحو كل إنسان حيوان فإذا حاولنا عكسه بالمستوي بدلتا طرفيه بأن نقدم  
لنحول ونجعله محكوما عليه باعتبار ذاته ونؤخر الموضوع ونجعله محكوما به باعتبار  
منه ومعه ونؤنه ونقول بعض الحيوان إنسان وكثيرا ما يطلق العكس على نفس القضية  
الحاصلة بعد التبديل والعكس لازم للقضية في المصدق فتصدق صدق لأنه متى صدق  
اللزوم صدق اللازم وعلمت هناك أيضا أن القضايا الأربع الشخصية والكيفية والجزئية  
والهـ ملة إن كانت موجبة تنعكس موجبة جزئية وإن كانت سالبة فلا تنعكس منها  
لأن الكيفية والشخصية فيمكن أن كلفهما والعكس في الموجهات لا ينقص عن ذلك  
وغيره يذهب بعض أحكام تستدعي زيادة البحث وتحقيق النظر ولذا أفرد بالذكر وأعلم أن  
دعوى عدم عكس القضية إلى أي عكس لا تحتاج إلى دليل سوى الاتيان بمادة يتخلف  
فيها صدق العكس مع بقاء صدق الأصل وأما دعوى ثبوت أي عكس لاية قضائية فلا بد  
لها من دليل ينطبق على جميع المواضع وهذا معنى قولهم الإثبات بالبرهان والمقنع  
بالمادة وحيث أن معرفة الدليل متقدمة على معرفة الدعوى طبعاً مناسب تقديم بيان أدلة  
المكوس وضعه ليناسب الوضع الجامع

### ﴿دلائل الكوس﴾

﴿دلائل الكوس بما تنحصر \* لدى الجميع في ثلاث تذكر﴾

﴿عكس وخالف واقتراض علما \* مخصصا وغيره قد عمنما﴾

رأينا لقوم عند استدلالهم على صدق أي عكس مستويا أو كس تقيض لاية قضائية  
لا يخرجون عن هذه الأدلة الثلاثة والعجب أنهم مع شدة احتياجهم إلى ما في اثبات  
الكوس لم يترضوا لتعريفها ولا لأحكامها ولا للبحث فيها قصدوا بالذات واللاصرفنا  
زمام العزيمة إلى جمعها من متشعب كلامهم وأفرادها بالترجمة والبيان ليختص كتابنا  
بجائيل المنزاي ويرأى عن تقليد البرايا والدلائل الثلاثة هي العكس والخالف والاقتراض  
والاولان عامان يجريان في الموجهات والسوالب مطبقا والاخير خاص بالموجهات  
وسوالب المركبات لا غير كما سيوضح لك وقد شرع في ذكرها على هذا الترتيب فتعال

﴿فالعكس أن تعكس تقيض العكس \* تعبد ضد الأصل دون العكس﴾



يعني ان دليل العكس هو ان تعمد الى العكس الذي تريد اثباته وتأخذ نقيضه ثم تعكس هذا  
النقيض فتجد كسبه منافيا للاصل بان كان نقيضه أو أخص من نقيضه والاصل مفروض  
الصدق فيكون هذا العكس كاذبا فأصله وهو النقيض كاذب فعكس الاصل الاصيل  
صادق وهو المطلوب فاذا ادعيتنا مثلا ان المطابقة العامة الموجبة الجزئية تنعكس كنفسها  
فلما اذا صدق بعض الانسان ضاحك بالاطلاق العام صدق في كسبه بعض الضاحك  
انسان بالاطلاق العام بدليل انه لو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو  
لا شيء من الضاحك بانسان دائما ويلزم من صدق هذا النقيض صدق عكسه لما علمت  
ان العكس لازم للقضية في الصدق وهو لا شيء من الانسان بضاحك دائما فتجد هذا  
العكس منافيا للاصل الاصيل المفروض الصدق لعدم منازعة الخصم فيه وما نافي  
الصادق كاذب فلا أدى اليه وهو النقيض كاذب فلعكس صادق وهو المطلوب  
ثم ان المدارج في هذا الدليل على أن يكون عكس النقيض منافيا للاصل  
الاصيل سواء كان نقيضا حقيقيا له كافي هذا المثل أو أخص من نقيضه كما اذا ادعيت  
العكس الضرورية المطلقة الموجبة الجزئية مطلقة حينية موجبة جزئية فتقول  
مثلا اذا صدق بعض الانسان حيوان بالضرورة صدق عكسه القائل بعض الحيوان  
انسان بالاطلاق العام حين هو حيوان بدليل انه لو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه  
وهو لا شيء من الحيوان بانسان دائما مادام حيوانا فيصدق عكسه كنفسه وهو لا شيء  
من الانسان بحيوان دائما مادام انسانا فتجده منافيا للاصل الاصيل لا يمكن لا يكونه  
نقيضا له بل لا يكونه أخص منه لان الاصل الاصيل ضرورية مطلقة موجبة جزئية  
ونقيضها ممكنة عامة سالبة كلية ولا شك أن العرفية العامة أخص من الممكنة العامة  
ولي هذا لقياس وهذا الدليل يجري في اثبات عكس الموجبات والسوالب لكن ان  
أحريته في اثبات عكس الموجبات فلا بد ان تكون تحققت من عكس السوالب بطريق  
آخر غيره وكذا ان أجريته في اثبات عكس السوالب فتكون تحققت من عكس  
الموجبات بطريق آخر غيره والالزام الدور لان اجراءه في عكس احداهما متوقف على  
معرفة عكس الاخرهما وذلك لان القضية المطالب عكسها ان كانت موجبة فيكون  
عكسها موجبا فيكون نقيض هذا العكس سالبا فلا بد وان يكون مع ما لا يدرك من قبل  
اثبات عكس السوالب حتى تأخذ عكس هذا النقيض السالبي وتقابل بالاصل الاصيل  
فتجده منافيا ومثل ذلك اذا كانت القضية المطالب عكسها سالبة فيكون عكسها سالبا  
فيكون نقيضها موجبا فلا بد وان يكون مع ما لا يدرك من قبل اثبات عكس هذا النقيض  
الموجب حتى تأخذ الخ

﴿ دليل الخلف ﴾



﴿والخلف ضم ذا النقيض حالا \* للأصل شكل ينتج المحالا﴾

يعني ان دليل الخلف هو أخذ هذا النقيض أي نقيض العكس وضعه حال أخذه بدون  
انتظار عكسه للأصل الاصيل صغرى أو كبرى على هيئة قياس من الشكل الاول ينتج  
المحال مثال ذلك مع كونه صغرى أردنا اثبات عكس السالبة الكمية الضرورية المطلقة  
الى دأئة مطلقة فنقول اذا صدق لاشئ من الحيوان بجماد بالضرورة صدق في عكسه  
لاشئ من الجماد بحيوان دائماً بدليل انه لو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو بعض  
الجماد حيوان بالاطلاق العام لان نقيض السالبة الكمية الدأئة المطلقة موجبة جزئية  
مطلقة عامة ثم تضم هذا النقيض صغرى الى الأصل الاصيل على هيئة قياس من  
الشكل الاول هكذا بعض الجماد حيوان بالاطلاق العام لاشئ من الحيوان بجماد  
بالضرورة ينتج بعض الجماد ليس بجماد بالضرورة وهو محال لانه سلب الشئ عن نفسه  
وصورة القياس صحيحة والمقدمة الثانية مسئلة الصدق فلا خلل الا من المقدمة الاولى  
التي هي النقيض فهي كاذبة فأصلها وهو العكس صادق وهو المطلوب ولا يقال ان سلب  
الشئ عن نفسه جائز ان كان غير موجود فلا يكون محالا فتكون النتيجة المشتملة على هذا  
السلب صادقة لانا نقول صدق السالبة اما لدم موضوعها أو لوجوده مع عدم ثبوت  
المحمول له والاول باطل هذا لان موضوع النتيجة هو موضوع الصغرى التي هي النقيض  
الموجب المفروض الصدق والموجبة تستلزم وجود الموضوع فلو سلبت هذه النتيجة  
التي هي سلب الشئ عن نفسه لم يكن صدقها الوجود الموضوع مع عدم ثبوت المحمول  
وهو محال لان المحمول فيها هو عين الموضوع فيكون ثابتاً لا ثابتاً وهو محال ومثال ذلك  
مع كونه كبرى أردنا اثبات عكس الضرورية المطلقة الموجبة الكمية أو الجزئية الى  
مطلقة حينية فنقول اذا صدق كل انسان حيوان بالضرورة صدق في عكسه بعض  
الحيوان انسان بالاطلاق حين هو حيوان بدليل انه لو لم يصدق هذا العكس لصدق  
نقيضه وهو لاشئ من الحيوان بانسان دائماً مادام حيواناً فتضمه كبرى للأصل على  
هيئة قياس من الشكل الاول هكذا كل انسان حيوان بالضرورة لاشئ من الحيوان  
بانسان مادام حيواناً ينتج لاشئ من الانسان بانسان بالضرورة وهو محال ولا خلل الا من  
المقدمة الثانية التي هي النقيض فالنقيض كاذب فأصله وهو العكس صادق وهو  
المطلوب وما قيل هناك سؤالاً وجواباً يقال هذا وهذا الدليل أيضاً عام يجري في الوجبات  
والسوالب كما ذكرنا في المثالين وهو يسمى هذا الدليل بالخلف بفتح الخاء لانه يثبت  
المطلوب من خلفه أي من ورائه وهو نقيضه كما ان مقابله يسمى الدليل المستقيم وهو  
ما يثبت المطلوب من امامه على وجه الاستقامة وقيل بضم الخاء بمعنى الباطل لانه  
مشمئل على ابطال النقيض قال العصام سمي خلفاً لانه باطل بنفسه بل لانه ينتج الباطل

أولاً لأنه يتمسك فيه بملاحظة الباطل واعتبار دوسمى ما يقابله بقياس المستقيم ولهذا قيل الظاهر أنه يسمى خلفاً لأن سالكه لا يأتي المطالب من أمامه بل من خلفه حيث يتمسك فيه بتقيضه الذي هو الخلف لأنه إلى القدام اه وقال السعدى خلفاً لأنه يؤدي إلى الخلف أى المحال على تقدير عدم حقيقة المطالب وقيل لأنه يأتي المطالب من خلفه أى من ورائه الذى هو تقيضه اه ومثلها ما قاله يد فى حواشى القطب وحينئذ قد اشتبه بين المدرسين فى صبرنا من ان معنى الخلف بالفتح انه يرمى من وراء الظهور بخلافه بان يرمى من وراء الظهور

### ❦ (دليل الافتراض) ❦

❦ (والافتراض فرضك! موضوعاً \* شيئاً معيناً يرى موضوعاً) ❦  
❦ (ويحمل الموضوع والحمول \* عليه حتى ينتج المادول) ❦

يعنى ان دليل الافتراض هو ان تفرض الموضوع شيئاً معيناً بما يصدق عليه العنوان ويحمل هو موضوعاً ويحمل عليه رصف الموضوع والحمول الكائنين فى أصل القضية كالأعلى حدة فينتج المقصود وهو اثبات العكس وحمل وصف الموضوع عليه يكون دائماً بالاجاب وأما حمل المحمول عليه فتارة بالاجاب وتارة بالسلب ويحمل هذين الوصفين عليه فيحصل معك مقدمتان يسميان بقدمتى الافتراض فاما ان تركهما على هيئة قياس من الشكل الثالث ينتج العكس المطالب بدون الاحتياج الى شئ آخر مثال ذلك أردنا عكس المعرفة العامة الموجبة الى مطقة حينية فنقول اذا صدق بعض الكتاب متحرك الاصابع دائماً مادام كاتباً صدق في عكسه بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق العام حين هو متحركها بدليل الافتراض فنفرض ان ذات الموضوع شيئاً معيناً هو زيد مثلاً ونحمل عليه وصف الموضوع والحمول فيحصل معنا مقدمة ان فنركمهما على هيئة قياس من الشكل المذكور هكذا زيد متحرك الاصابع دائماً مادام كاتباً زيد كاتب دائماً مادام متحركها ينتج بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق العام حين هو متحركها ويظهر ان المقدمة التى يكون مجموعها موضوع القضية من هاتين المادمتين هى التى تجعل كبراهما كما رأيت (واما) ان تحتاج مع أخذ المقدمتين المذكورتين الى مقدمة أجنبية لازمة لأصل القضية فتضم اليها إحدى مقدمتى الافتراض على هيئة الشكل المذكور أولاً نضم بل نستخرج صدق العكس من المجموع كما سيأتى فى عكس الخاصتين الجزئيتين موجبتين أو سالبتين فانتظر ثم ان دليل الافتراض خاص بالموجبات وسوالب المركبات لأنه لا يكون الا فى القضايا التى يكون موضوعها وجوداً والموجبات دائماً كذلك وكذلك سوالب المركبات لان موضوعها لا بد وان يكون واحداً لا يتوارد الحكم ايجاباً وسلباً على شئ واحد وامادى لا بالعكس والخلاف فماتان للموجبات والسوالب مطلقاً كما علمت



ثم توجد هذه الأدلة الثلاثة في اثبات نتائج ما عدا الشكل الاول بنوع من هذه المسألة  
فتنظر هناك وحسبك هذا القارئ فسيرد عليك ما عدا عينيك وما انتهى الكلام على  
لدلائل شرعية في انقضاء فقال

﴿ كل اوجهات عكس قدمت \* موجبة سالبة قد فهمت ﴾

والمعنى ان النظر في عكس الموجهات وتقدمه مرتب على انقسامها الى موجبات  
وسواها برقد فهمت منقسمة الى هذا التقسيم مما تقدم وليس النظر في عكسها مرتباً  
على انقسامها الى موجبات وبسائط كما هو النظر في نقائضها وقد أشارة الى عكس  
الموجبات أولاً بقوله

﴿ عكس الموجبات ﴾

﴿ فاعكس جميع اوجهات ما عدا \* الممكنات في مقال أيدا ﴾

علمت ان الموجهات عشرون وهي اما كلية أو جزئية وفي كل موجبة أو سالبة بجميع  
الموجبات كلية أو جزئية تنعكس ما عدا الممكنات بناء على المذهب المؤيد وهو مذهب  
ابن سينا المتقدم في صدق الموضوع على افراده وذلك لانه تقدم لك ان صدق الموضوع  
على افرادها بالامكان على مذهب الفارابي وبالفعل على مذهب ابن سينا ويطرب على  
الاول صحة انعكاس الممكنات وعليه جرى المتقدمون ويطرب على الثاني عدم صحة  
انعكاسهم وعليه جرى المتأخرون ~~في سائر~~ نسخنا ان ذلك جرى بين الفريقين مع  
غاية البسط والايضاح ليظهر لك ما في المقام من الاوهام فتقول لما ذهب المتقدمون الى  
انعكاس الممكنات استدلو على ذلك بالخلاف والافتراض والعكس ومحصل الاول ان تقول  
اذ صدق بعض الانسان كاتب بالامكان العام صدق كسبه ممكنة عامة جزئية فائلة بعض  
الكاتب انسان بالامكان العام والاله صدق قبيضة وهو لا شيء من الكاتب بانسان بالضرورة  
فتضم هذا النقيض كبرى الى الاصل صغرى على هيئة قياس من الشكل الاول هكذا بعض  
الانسان كاتب بالامكان العام لا شيء من الكاتب بانسان بالضرورة ينتج المحل وهو سلب  
الشيء عن نفسه ولا خلل الا من هذا النقيض فهو كاذب فالعكس صادق وهو المطلوب  
ومحصل الثاني ان تفرض في المثال ان ذات الموضوع شيء معين وهو زيد مثلاً وتحمل عليه  
وصفي المحمول والموضوع وتضعهما على هيئة قياس من الشكل الثالث هكذا زيد كاتب  
بالامكان زيد انسان بالامكان ينتج بعض الكاتب انسان بالامكان العام وهو العكس  
المطلوب ومحصل الثالث ان تقول اذ لم يصدق في المثال ان ذلك كور بعض الكاتب انسان  
بالامكان العام صدق نقيضه وهو لا شيء من الكاتب بانسان بالضرورة فيصدق عكسه  
وهو لا شيء من الانسان بكاتب بالضرورة وهذا العكس منافي للاصل الاصيل وماتاني

الصادق كاذب فالنقيض كاذب فالعكس صادق وهو المطالب بـ **رد المتأخرين**  
 هذه الأدلة الثلاثة أما الأول والثاني فلان الصغرى وقعت فيهما إمكانية وشرط انتاج  
 لشكل الأول والثالث فعليتها وأما الثالث فلانه موقوف على ان عكس السالبة  
 الضرورية كنفسها لانك أخذت فيه نقيض العكس وهو لا شيء من الكتاب بانسان  
 بالضرورة وعكسته عكسا ينفي الأصل ولا يتنافيه الا اذا كان سالبة ضرورية قائلة لا شيء  
 من الانسان بكتاب بالضرورة وسيأتى ان عكس السالبة الضرورية دائمة مطلقة  
 لا كنفسها فبطالت هذه الأدلة الثلاثة فبطل المدعى وحينئذ فلا عكس للممكنات وتقدم  
 لك ان دعوى عدم العكس لاية قضية يكفي فيها النقص بالمادة والنقض هنا اذا فرضنا  
 ان زيد لم يركب طول عمره بالفعل الا الفرس فيصدق كل حمار من كوب زيد بالامكان  
 ولا يصدق عكسه ممكنة قائلة بعض من كوب زيد حمار بالامكان لصدق نقيضه وهو لا شيء  
 من من كوب زيد بحمار بالضرورة لانه لم يركب طول عمره الا الفرس والسرف في ذلك ان  
 القضية الاصالية وقع فيها من كوب زيد محمولا وصدق المحمول على افراد الموضوع تعرض  
 له الجهات من الامكان وغيره والجهة هنا الامكان وهو صادق وأما عكسها فقد وقع فيه  
 من كوب زيد موضوعا وصدق الموضوع على افرادها هو بالفعل على ما هو المختار من  
 مذهب ابن سينا الذي عليه العمل ومن كوب زيد بالفعل ليس هو الحمار بل الفرس ولذلك  
 كذب هذا العكس وأما على مذهب الفارابي فيصدق العكس المذكور اكون الحمار  
 من كوب زيد بالامكان وان لم يكن بالفعل هذا توضيح كل من المذهبين وعندى في كل من  
 رد المتأخرين أدلة المتقدمين ونقضهم عكس الممكنات بالمادة في الفرض المذكور نظر  
 طاهر وذلك انه من المشهور المسلم لدى العموم انه لا يرد بذهب على مذهب وأنت ترى  
 من توضيح هذه الردود والنقض المذكور انها لاتتم الا ببناء على مذهب ابن سينا الذي جرى  
 عليه المتأخرون كما أوضحناه وأما على مذهب الفارابي الذي تبعه عليه المتقدمون في  
 دعوى صدق ~~عكس~~ الممكنات فلا تتم هذه الردود ولا هذا النقض اما عدم تمام  
 الردود الواردة على الأدلة فلانها مبنية على اشتراط فعلية الصغرى في انتاج لشكل الأول  
 والثالث وقد صرحوا بان الفارابي لا يشترط في انتاج الشككين المذكورين فعلية  
 الصغرى وعن صرح بذلك السيد في حواشيه القطبية واما عدم تمام النقض المذكور  
 فلانه مبني على ان صدق الموضوع على افرادها بالفعل كما رأيت وهو خلاف مذهب  
 الفارابي الذي جرى عليه المتقدمون في صدق عكس الممكنات والعجب من العلامة  
 السيد حيث صرح بما ذكرنا وسلم للمتأخرين نقضهم وردودهم المذكورة وتبعه على  
 ذلك اسراء التقليد الا لهم انابر آء مما يصنعون من دون الحق ولو جعلا ما ذكرناه  
 توجيه المكان وجهها وجهها وانما جريتنا في النظم على مذهب ابن سينا وجهه انما هو المؤيد  
 لما ذكره المتأخرون بل لان مذهبه كما تقدم لك من اراهو الموافق للغة والعرف في ان



صدق الموضوع على افراده فعلى لا امكاني واياك ان يميل بك الحق الى شخص الحق  
فتصيبك صاعقة الوعيد

﴿أولى الضروريات والدوام \* والعامتان اتحدت في اللازم﴾

علمت ان الموجهات الموجبات عشرون وان منها الممكنات الخمس لا تنعكس والباقي كله  
ينعكس وهو الضروريات والدوام والمطلقات فأولى الضروريات وهي الضرورية  
المطلقة وأولى الدوام هي الدائمة المطلقة ويطلق عليهما الدائمات وثانية كل منهما وهي  
المشروطة العامة والعرفية العامة ويطلق عليهما العامتان اتحدت جميعها في عكس  
واحد لازم لها وهو ما أشار إليه بقوله

﴿فكسها جميعها مطلقة \* حينية موجبة جزئية﴾

أي فعكس كل واحدة منها هو المطلقة الحينية الموجبة الجزئية أما كونها مطلقة فلأنه  
تقدم أنه يلزم من الضرورة أو الدوام الاطلاق والعكس لازم وأما كونها موجبة وجزئية  
فلما علمت من أن عكس الموجبات دائماً في الموجهات وغيرها هو الموجبة الجزئية  
ولأنه في أعمها وهو العرفية العامة الجزئية لأنه اذا ثبت العكس لها وهي أعم من  
الثلاث الباقية ثبت للثلاث أن لازم الأعم لازم الأخص فلو ثبت العكس للأعم  
ولم يثبت للأخص لازم وجود المزموم بدون اللازم فنقول ذا صدق بعض الكتاب متحرك  
الأصابع دائماً مادام كاتباً صدق في عكسه بعض متحرك الأصابع كاتب بالاطلاق العام  
حين هو متحرك الأصابع والالصدق نقيضه القائل لا شيء من متحرك الأصابع كاتب  
دائماً مادام متحرك الأصابع فإن شئت دليل الخلف فضم هذا النقيض كبرى لأصل  
القضية على هيئة قياس من الشكل الأول هكذا بعض الكتاب متحرك الأصابع دائماً  
مادام كاتب لا شيء من متحرك الأصابع بكتاب دائماً مادام متحرك الأصابع ينتج ليس  
بعض الكتاب بكتاب هذا خلف وإن شئت دليل العكس فاعكس هذا النقيض إلى  
قولنا لا شيء من الكتاب بمتحرك الأصابع دائماً مادام كاتباً تجده منافي لأصل الأصل  
وهو صادق وما نافي الصادق كاذب فلزومه وهو النقيض كاذب فأصله وهو العكس  
صادق وهو المطلوب وإن شئت دليل الافتراض فافرض ذات الموضوع شيئاً معيناً وهو  
زيد مثلاً واحل عليه وصفي المحمول والموضوع يحصل معك مقدمتان تركهما على هيئة  
قياس من الشكل الثالث هكذا زيد متحرك الأصابع دائماً مادام كاتباً زيد كاتب دائماً  
مادام متحرك الأصابع ينتج بعض متحرك الأصابع كاتب بالاطلاق حين هو متحركها  
وهو العكس المطلوب ومثل ذلك يقال في الثلاث الباقية مثال المشروطة العامة هو  
عين ما تقدم بتبديل الدوام بالضرورة ومثال الضرورية والدائمة الكائيتين كل إنسان  
حيوان بالضرورة أو دائماً وعكسها بعض الحيوان إنسان بالاطلاق العام حين هو

نسان بين الادلة المتقدمة ومثالها ما اذا كانتا جزئيتين نحو بعض الانسان حيوان الخ

﴿والخاصتين اعكسهما اذى المطلقه \* وزد بها الادعاء الذي الثقة﴾

يعني ان عكس المشروطة والعرفية الخاصةتين هو هذه المطلقه المتقدمة في عكس  
لدائمتين والعامتين وهي المطلقه الحينية مع زيادة نفي الدوام لذاتي عليا بذكر افظ  
لدائمتين عند الثقة من المنة طاقة كالخروجي والسراج صاحب الشمسية وذهب ابن الاثير  
الى عدم هذه الزيادة والاول هو الاصح لان كل من الخاصتين المطالب اعكسهما امر كب  
من صدر وهو عامته ما وعجز وهو لا دائمتين فاعكس العامتين فيهما ما هو عكسهما قبل  
لتركيب وهو المطلقه المذكورة فلو اقتصرتنا على الباقي لادعاء الذي هو في قوة قضية  
مطلقه عامة بدون عكس فلا بد لها حينئذ من عكس ايضا يضم على المطلقه الحينية وهو  
لادعاء حتى يكون مجموع صدر الحينية وعجزها عكس المجموع المصدر والعجز في الخاصتين  
ولتبينه بالخلاف في الخاصتين السكائيتين فنقول اذا صدق كل كاتب متحرك الاصابع دائمتا  
او بالضرورة مادام كاتب الادعاء لزم ان يصدق في عكسه بعض متحرك الاصابع كاتب  
بالاطلاق حين هو متحرك الادعاء ما صدق المطلقه الحينية وهي ما قبل لادعاء فلما  
ثبت انها عكس لعامته ما وعكس الاعم عكس الاخص واما صدق الدوام معها فلان  
لادعاء في الاصل المطالب عكسه يعني كل كاتب ليس بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام  
فاذا صدق هذا صدق في عكسه بعض متحرك الاصابع ليس هو بكتاب بالاطلاق لتمام  
والا لصدق نقيضه وهو كل متحرك الاصابع كاتب دائمتا غم أولا صغرى الى صدر القضية  
الاصلية على هيئة الشكل الاول هكذا كل متحرك الاصابع كاتب دائمتا وكل كاتب متحرك  
الاصابع دائمتا او بالضرورة مادام كاتب الادعاء ينتج كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع  
دائمتا تضيئه صغرى ثانيا العجز القضية كذلك هكذا كل متحرك الاصابع كاتب دائمتا كل  
كاتب ليس متحرك الاصابع بالاطلاق ينتج ليس كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع  
بالاطلاق فيلزم من صدق هذا التمييز اجتماع النقيضين وهما نتيجتا غم المصدر والعجز  
وهو محال فادى اليه وهو صدق النقيض محال فاعكس صادق وهو المطالب ولذا انبأته  
بدليل الافتراض ايضا ولتبينه في الجزئيتين لانهما اعم فنقول اذا صدق بعض الكاتب  
متحرك الاصابع دائمتا او بالضرورة مادام كاتب الادعاء صدق في عكسه بعض متحرك  
الاصابع كاتب بالاطلاق حين هو متحرك الاصابع لادعاء ما صدق المطلقه الحينية وهي  
ما قبل لادعاء فلنكونها عكس لعامته ما ولازم اعم لازم الاخص واما صدق الادعاء  
التي هي بمعنى بعض متحرك الاصابع ليس بكتاب بالفعل فلا نفرض ذات الموضوع وهو  
الكتاب شيئا معيناً وهو زيد مثلاً ونحمل عليه وصفي المحمول والموضوع فيتحصل معك  
مقدمة ن فائتة ن زيد متحرك الاصابع زيد كاتب فزيد باعتبار هذا الحمل يصدق عليه انه



كاتب وانه متحرك الاصابع ثم تدعى صدق قضية أخرى مأخوذة من عجز الاصل لزوما  
غائلة زيد ليس بكاتب بالاطلاق ولو لم تصدق لصدق نقيضها وهو زيد كاتب دائما فيلزم  
ان زيد متحرك الاصابع دائما لاننا حكمنا في الاصل بانه متحرك الاصابع مادام كاتب  
واذا صدق دوام الشرط صدق دوام المشروط وهو مخالف للاصل القائل ببعض الكتاب  
متحرك الاصابع مادام كاتب بالادعاء واذا صدق على زيد انه متحرك الاصابع يحكم احدى  
مقدمتي الافتراض وانه ليس كاتب بالفعل. بل يحكم المقدمة الاجنبية وزيد هو بعض  
الكتاب صدق بعض متحرك الاصابع ليس كاتب بالفعل وهو معنى لا دائما في المطلق  
الاجنبية وهو العكس المطلوب وانما احتجنا للمقدمة الاجنبية لانها هي التي افادت محمول  
العكس المطلوب وانما كانت لازمة لعجز الاصل لانه بمعنى بعض الكتاب ليس بمتحرك  
الاصابع بالفعل ومن لم يتحرك أصابعه لا يكون كاتب بالفعل ولذلك ان تركب احدى  
مقدمتي الافتراض مع المقدمة الاجنبية الى هيئة القياس المذكور هكذا زيد متحرك  
الاصابع زيد ليس كاتب بالفعل ينتج بعض متحرك الاصابع ليس كاتب بالفعل وهو العكس  
المطلوب وهذا بعض ما وعدناك به في الكلام على دليل الافتراض من انه قد يحتاج مع  
مقدمتي الافتراض الى مقدمة اجنبية لازمة لاصل القضية تضم اليها احدى مقدمتي  
الافتراض أولا تضم وقد علمت به. فان دلائل الخلف خاص بالخاصتين السكيتين ودليل  
الافتراض عام في السكيتين والجزئيتين وانما لم يجز دلائل الخلف في الجزئيتين لانك علمت  
انما تضم النقيض فيه صغرى للاصل كبرى على هيئة قياس من الشكل الاول وكبرى  
هذا الشكل لا تكون الا كلية وهي هنا جزئية فاحسن تدبر المقام

﴿ وعكس وقتياتها الاربعة \* والمطلقات السابقة الخمسة ﴾ ﴿  
﴿ مطابقة أي عامة كذا ظهر \* في عكس موجباته الذي النظر ﴾ ﴿

تقدم لك عكس ست من الموجبات وهي الدائمتان والعامتان والخاصتان والباقي  
تسع وهي الوقتيات الاربعة الوقتية والمنتشرة البسيطتين والمركبتين والمطلقات  
الخمس السابقة وهذه التسع تنعكس مطابقة عامة بدليل انه اذا صدق كل كاتب متحرك  
الاصابع باحدى الجهات المذكورة صدق في عكسه بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق  
والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من المتحرك بكتاب دائما فثبت دليل الخلف فضم هذا  
النقيض كبرى لاصل القضية على هيئة قياس من الشكل الاول هكذا كل كاتب متحرك  
الاصابع باحدى الجهات المذكورة لا شيء من متحرك الاصابع بكتاب دائما ينتج لا شيء  
من الكتاب بكتاب وهو محال وان شئت دليل العكس فاعكس هذا النقيض الى قولك  
لا شيء من الكتاب بكتاب متحرك الاصابع دائما فتجد منافي للاصل الذي هو كل كاتب متحرك  
الاصابع باحدى الجهات المذكورة لانه انحص من نقيضه وان شئت دليل الافتراض

فافرض ذات الموضوع شيئا معينا وهو زيد مثلا واجعل عليه وصفي المحمول والموضوع  
فيحصل عندك مقدمتان ركبهما على هيئة قياس من الشكل الثالث هكذا زيد متحرك  
الاصابع زيد كاتب يا حدى الجهات المذكورة ينتج بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق  
وهو العكس المطالب هذا ما ظهر لنا في عكس هذه الموجبات عند النظر والاستدلال  
وأما عكس السوالب فقد أشار اليه بقوله

### ﴿عكس السوالب﴾

﴿والسالبات انقسمت في عكسها \* كلية جزئية بنفسها﴾

يعنى ان سوالب الموجهات العشرين ليست جميعها على حد سواء في العكس بل تنقسم  
بالنسبة له الى كلية وجزئية ولكل منهما أحكام في العكس تخصه أشار الى أولاهما بقوله

### ﴿الكليات﴾

﴿فستة كلية تنعكس \* وغيرها الكلى لا ينعكس﴾

علمت ان الموجهات عشرون موجبة وسالبة وفي كل كلية أوجزئية وعلمت حكم  
الموجبات منها في العكس كلية وجزئية وأما السوالب فان كانت كلية فلا ينعكس منها  
الاستة الدائمتان والعامتان والخاصتان

﴿فالعكس في الدائمتين دائمه \* مطلقة على الاصح لازمه﴾

يعنى أن عكس الدائمتين السكيتين السالبتين وهما الضرورية والدائمة المطاقتان دائمة  
مطلقة على القول الاصح وهو قول ابن سينا بان صدق الموضوع على افراده فملى كما تقدم  
ولم يتعرض في النظم لبيان كون هذه الدائمة المطلقة سالبة أو موجبة كلية أو جزئية  
لما علمت ان الموجهات كغيرها في ذلك من ان السالبة السكائية تنعكس كنفسها في الحكم  
والكيف وبيان صدق عكس الدائمتين الى دائمة مطلقة انه اذا صدقت الدائمتان الدائمتان  
لاشئ من الحيوان بجماد بالضرورة أو دائمة صادقة عكسه دائمة مطلقة قائلة لاشئ من  
الجماد بحيوان دائمة دليل انه لو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو بعض الجماد  
حيوان بالاطلاق العام فان شئت دليل الخلف فضم هذا النقيض صغرى للاصل الاصيل  
على هيئة قياس من الشكل الاول هكذا بعض الجماد حيوان بالاطلاق لاشئ من  
الحيوان بجماد بالضرورة أو دائمة ينتج لاشئ من الجماد بجماد وهو محال وصورة القياس  
صحيحة والمقدمة الثانية مسلمة المصدق لعدم النزاع فيها من الخصم فلا خال الا من  
الصغرى التي هي النقيض فهو كاذب فأصله صادق وهو العكس المطالب وان شئت دليل  
العكس فلا تضم هذا النقيض بل تعكسه الى بعض الحيوان جماد بالاطلاق تجده منافيا



للاصل الاصيل الذي هو لاشئ من الحيوان بجماد دائماً أو بالضرورة وهذا الاصيل صادق وما نافي الصادق كاذب فلزومه وهو النقيض كاذب فالتكس صادق وهو المطلوب ودليل الاقتراض لا يجري هنا لما علمت انه خاص بالموجبات وسوالب المركبات وانما لم تنعكس الضرورية السالبة كنفسها للنقض بالمادة كما تقدم لك عند الكلام على عكس الموجبات في رد دليل المتقدمين على عكس الممكنات فتذكر

### ﴿ والعامتين اعكسهما عرفية \* مثلها سالبة كلية ﴾

يعني ان عكس المشروطة والعرفية العامتين السالبتين السكائيتين عرفية مثلها أي عامة سالبة كلية بالدليان المتقدمين لانه اذا صدق دائماً وبالضرورة لاشئ من الكتاب بسا كن الاصابع مادام كتاب صادق عكسه عرفية مثلها ما قائلة لاشئ من سا كن الاصابع بكتاب دائماً مادام سا كن الاصابع والاصل صدق نقيضه وهو بعض سا كن الاصابع كتاب بالاطلاق العام حين هو سا كنهما فاذا أردت دليل الخلف فضم هذا النقيض صغرى للاصل الاصيل على هيئة قياس من الشكل الاول هكذا بعض سا كن الاصابع كتاب بالاطلاق حين هو سا كن لاشئ من الكتاب بسا كن الاصابع دائماً وبالضرورة مادام كتابا ينتج ليس بعض سا كن الاصابع بسا كن الاصابع وهو محال ولا يخلل الا من نقيض العكس فهو كاذب فالتكس صادق واذا أردت دليل العكس فالتكس هذا النقيض الى قولنا بعض الكتاب بسا كن الاصابع بالاطلاق تجده منافي للاصل الاصيل الصادق وما نافي الصادق كاذب فلزومه وهو النقيض كاذب فاصله وهو العكس صادق وهو المطلوب وانما لم تنعكس المشروطة العامة الى مثلها مشروطة عامة للنقض بالمادة كما في المثال المذكور في نقض عكس السالبة الضرورية كنفسها المتقدم في رد دليل المتقدمين على عكس الممكنات

### ﴿ والخاصتين اعكسهما عرفية \* لادائما في بعضها مثلية ﴾

يعني ان عكس المشروطة والعرفية الخاصتين عرفية عامة مقيدة بالادوام في البعض مثلية أي مماثلة للاصل في كونها سالبة كلية وذلك ان كلام الخاصتين مركب من صدر وهو العامة مشروطة أو عرفية وعجز وهو لادائماً الذي هو بمعنى مطلقة عامة موافقة للمصدر في الموضوع والمحول والكم ومخالفة له في الكيف كما تقدم مثلاً اذا قلنا لاشئ من الكتاب بسا كن الاصابع بالضرورة أو دائماً مادام كتاب لادائماً فاقبل لادائماً عرفية أو مشروطة عامة سالبة كلية وهي المصدر ولادائماً فمما يعني قضية مطلقة عامة موجبة كلية قائلة كل كتاب سا كن الاصابع بالاطلاق العام فلا بد في عكس هذه المركبة من مركبة مثلها المصدر للمصدر والعجز للعجز وهي العرفية العامة لادائماً

في البعض وهي قضية مركبة من عرقية عامة كلية ومطلقة عامة جزئية الاولى من  
 الصدر والثانية من الجزء اذا علمت ذلك فنقول اذا صدق لاشي من الكتاب بسا كن  
 الاصابع بالضرورة او دائما مادام كاتب الادعاء صدق عكسه عرقية عامة لا دائمة في  
 البعض قائلة لاشي من سا كن الاصابع بكتاب دائما مادام كاتب الادعاء في البعض اما صدق  
 العرقية العامة فلانه قد ثبت انه عكس عامتهم ما وعكس العام عكس الخاص واما صدق  
 الادعاء في البعض الذي هو بعض سا كن الاصابع كاتب بالاطلاق العام فبدليل انه  
 لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو لاشي من سا كن الاصابع بكتاب دائما فاذا اردت دليل  
 الخلف فضم هذا النقيض كبرى للاصل الاصيل على هيئة قياس من الشكل الاول  
 هكذا كل كاتب سا كن الاصابع بالاطلاق العام لاشي من سا كن الاصابع بكتاب دائما  
 ينتج لاشي من الكتاب بكتاب الاصابع دائما وهو محال وان اردت دليل العكس  
 فاعكس هذا النقيض الى قولك لاشي من الكتاب بسا كن الاصابع دائما تجده منافيا  
 للاصل الذي هو معنى الادعاء في الخاصتين وهو صادق وما نافي الصادق كاذب فلزومه  
 وهو النقيض كاذب فاصله وهو العكس صادق وهو المطلوب وهو سائحة في قولوا دائما  
 لم ينمكسا عرقية عامة لا دائمة في الكل فتكون عرقية خاصة ولا دائما في مطلق  
 عامة كلية موجبة قائلة كل سا كن الاصابع كاتب بالفعل كاذب هذه الكلية بدليل  
 صدق نقيضها وهو بعض سا كن الاصابع ايس بكتاب دائما كالارض فانها سا كنة  
 وليست بكتاب دائما اذ يصدق على الارض انها سا كنة الاصابع أي غير متحركة كنهال عدم  
 وجود اصابع لها هكذا قال من رأينا كالكطب وحواشيه وجميع مقاليه وان كان في  
 النفس من ذلك شيء لان الكلام في المثال في سكون الاصابع وحيث لا أصابع للارض  
 فأن سكونهم انهم لو كان الذي في المثال مطلق سكون لصح هذا النقص والتوجيه الذي  
 ذكره بقولهم لعدم وجود الخاتمة يقال في نحو لاشي من أصابع الارض يتحرك مثلا  
 لان السالبة تصدق بنفي الموضوع وأين هذا ما هنا فان ما هنا يرجع الى موجبة قائلة  
 الارض غير متحركة الاصابع وهو يرجع الى قولك أصابع الارض غير متحركة قياسا على  
 نخوز يد غير فصيح اللسان أي لسان زيد غير فصيح على قياس النعت السبي في نحو قولك  
 خضر الرجل الفصيح اللسان والافكان يصح على توجيههم أن يقال مثلا الانسان غير  
 متحرك القرون دائما لعدم وجود قرون للانسان والجم غير كريم المحبة مثلا وهو من  
 السفة فكان والواجب الرجوع في ذلك لما هو معلوم وتقدم لك التنبيه عليه من ان  
 عكس الموجبة الكلية في الموجهات وغيرها انما هو الموجبة الجزئية بالادليل الذي  
 اتفقوا عليه وصار بينهم بان انه يصدق كل انسان حيوان ولا يصدق عكسه كلية قائلة  
 كل حيوان انسان وقواعد الفن لا بد وان تكون كلية مطردة منطبقة على جميع المواد  
 ويكفي في هدمها النقص ولو بمادة واحدة ألا ترى انك لو قلت كل انسان ناطق لصدق



عكسه كلية مع اتفاقهم على ان عكس الموجبة الكلية انما هو موجبة جزئية دائماً  
والاصل المطلوب عكسه هنا هو لا دائماً الذي في الخاصةتين وهو بمعنى مطابقة مامة  
موجبة كلية فيكون عكسها موجبة جزئية وهو معنى لا دائماً في البعض الذي في العكس  
الذي به صارت القضية عرفية عامة لا دائماً في البعض هذا هو الكلام الذي تقبله  
الافهام ولو لم يكن أصل المثال وما عليه من الكلام لمثل هؤلاء الفحول لما كان لبحثنا فيه  
من مجال اذا البحث في المثال ليس من داب الرجال ولكن هم القوم لا تنسى وقائعهم

### ﴿عكس جزئيات السوالب﴾

﴿جزئية جميعها لا تنعكس \* منها سوا الخاصةتين لا تنعكس﴾

المعنى ان جزئيات السوالب لا تنعكس منها سوى الخاصةتين وكان القياس عدم عكسها  
لان السالبة الجزئية لا عكس لها كما هو شأن العكس في غير الموجهات لكن قام الدليل  
هنا على عكس هاتين الجزئيتين كما سندكره وأما غيرهما من جزئيات السوالب الكلية  
التي تقدم انهما تنعكس فلا ينعكس لعدم وجود الدليل المخرج عن الأصل الموجب لعدم  
القياس ولوجود النقص بالمادة ولنبينه في آخرها وهو الضرورية المطلقة واذا لم  
ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم لان لازم الاعم لازم الاخص فاذا فرضنا عكس الاعم  
مع عدم عكس الاخص لزوم وجود المزموم بدون لازمه وهو محال فنقول انما تنعكس  
جزئيات الدائمتين والعامتين السوالب لانه يصدق بعض الحيوان ليس بناطق بالضرورة  
ولا يصدق في عكسه بعض الناطق ليس بحيوان لصدق نقيضه وهو كل ناطق حيوان

﴿فالعكس ما عرفية أى خاصة \* هذا جدير ان يراعى خاصة﴾

أى اذا علمت ان الخاصتين الجزئيتين السالبتين تنعكسان فاعكسهما عرفية خاصة سالبة  
جزئية وأشار بقوله أولاً لا تنعكس وقوله ثانياً هذا جدير الخ الى التعريض برمد مذهب من  
ذهب الى عدم انعكسها قياساً على غيرهما من السوالب الجزئية لقيام الدليل هنا على  
هذا العكس وهو دليل الافتراض وحاصله ان تقول اذا صدق بعض الكاتب ليس هو  
ساكن الاصابع دائماً أو بالضرورة مادام كاتباً لا دائماً صدق عكسه عرفية خاصة سالبة  
جزئية قائلة بعض ساكن الاصابع ليس هو بكاتب دائماً أو بالضرورة مادام ساكنها  
لا دائماً لا نفرض ذات الموضوع شيئاً معيناً سواء كان ذلك موضوع المصدر أو العجز  
فتفرضه زيدا مثلاً ثم تحمل عليه وصف ذلك الموضوع ايجاباً وهو كاتب فتقول زيد كاتب  
ووصف محمول العجز كذلك ايجاباً فتقول زيد ساكن الاصابع وانما لم تحمل عليه وصف  
محمول المصدر لانه مسلوب فباعتبار هاتين المقدمتين المسميتين بمقدمتي الافتراض صار  
زيد موصوفاً بكونه كاتباً وبكونه ساكن الاصابع معاً ثم تدعى صدق مقدمة أخرى أجنبية

لازمة للصدق قائلة زيد ليس كاتباً دائماً مادام سا كن الاصابع وتستدل عليها بقولنا  
لوم تصدق هذه المقدمة لصدق تقيضها وهو زيد كاتب بالفعل حين هو سا كن الاصابع  
فتعكس هذا النقيض في المعنى الى قولك زيد سا كن الاصابع بالفعل حين هو كاتب فتجده  
متناقضاً لاصل الاصيل القائل بعض الكتاب ليس بسا كن الاصابع دائماً وبالضرورة  
مادام كاتباً لا دائماً لان زيد المحكوم عليه في هذا العكس بانه سا كن الاصابع بالفعل حين  
هو كاتب بعض الكتاب المحكوم عليه في أصل القضية وهذا الاصل صادق وماتاق  
الصادق كاذب فلزومه وهو التقيض كاذب فاصلاً وهو المقدمة الاجنبية المذكورة  
صادقة والى هنا صارت المقدمات المحفوظة عندك ثلاثة فلك في تمام الدليل بعد ذلك  
طريقان الطريق الاول ان تأخذ المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض وتجعلها  
صغرى والمقدمة الاجنبية المذكورة كبرى على هيئة قياس من الشكل الثالث هكذا  
زيد سا كن الاصابع زيد ليس بكاتب دائماً مادام سا كن الاصابع ينتج بعض سا كن  
الاصابع ليس بكاتب دائماً مادام سا كنه وهذا عكس المصدر ثم تأخذ الثانية المقدمة الثانية  
من مقدمتي الافتراض وتضعها صغرى للمقدمة الاولى من ههنا على هيئة الشكل  
المتقدم ههنا كذا زيد سا كن الاصابع زيد كاتب ينتج بعض سا كن الاصابع كاتب  
وهو عكس الجزئية ذين القياسين خرج مجموع العكس وتم المطلوب الطريق الثاني ان  
تستخرج العكس المطلوب من حاصل المعنى بان تقول ان زيداً باعتبار مقدمتي الافتراض  
صدق عليه انه كاتب وانه سا كن الاصابع وهما متناقضان فيه فتي كان كاتباً لم يكن سا كن  
الاصابع وبالعكس وحينئذ فيلزم ان يصدق بعض سا كن الاصابع ليس بكاتب دائماً  
أو بالضرورة مادام سا كنه لانه لما صدق على زيدانه سا كن الاصابع باعتبار رجل محمول  
الجزء عليه وانه ليس بكاتب دائماً مادام سا كنه باعتبار المقدمة الاجنبية التي أخذناها  
بعقضى المصدر لزم ان يصدق بعض سا كن الاصابع ليس بكاتب دائماً أو بالضرورة  
مادام سا كنه وهذا عكس المصدر ولما صدق عليه انه كاتب وانه سا كن الاصابع معاً  
باعتبار مقدمتي الافتراض صدق عليه انه كاتب بالفعل وهو مفروض عين الموضوع  
فيصدق بعض سا كن الاصابع كاتب بالفعل وهذا عكس الجزئية المعنونة عنه بلا دائماً فقد  
خرج العكس بجزئية وهو المطلوب والطريق الاول أوضح وأخصر وهذا هو البعض  
الاخر مما وعدناك به في الكلام على دليل الافتراض من انه قد يؤخذ مع مقدمتي  
الافتراض مقدمة أخرى أجنبية لازمة لاصل القضية تضم اليها إحدى مقدمتي  
الافتراض فتذكر بهذا ما ينبغي عكس من السوالب كلياً وجزئياً وأما باقيها وهو الرابع  
عشرة الوقتيات والمطلقات والممكنات فلا تنعكس مطلقاً سواء كانت كلية أو جزئية  
لنقض بالمادة ولنبينه في أخصها وهو الوقتية الكلية لانه اذا لم ينعكس الاخص  
لم ينعكس الاعم على ما تقدم فنقول يصدق لاشئ من القمر بخسوف بالضرورة وقت



الترجيع لا دائما ويكذب في عكسه لاشئ من المنخسف بقمر بأى جهة لصدق نقيضه وهو كل منخسف قرا بالضرورة والنقيضان لا يصدقان معا ولما انتهى بنا الكلام على العكس المستوي بما لا مزيد عليه من الجمع والمنع أعقبناه بالكلام على عكس النقيض فقلنا

### ﴿عكس النقيض﴾

اعلم انه جرى الخلاف بين الاوائل والاواخر من المناطق في حقيقة عكس النقيض وتعريفه فقال الاوائل هو تبديل كل طرف من طرفي القضية بنقيض الآخر منها مع بقاء الصدق والكيف وقال الاواخر هو جعل الطرف الاول من القضية ثانيا ونقيض الثاني أولا مع بقاء الصدق دون الكيف مثلا كل انسان حيوان عكس النقيض فيه على الاول كل ما ليس بحيوان ليس بانسان وعلى الثاني لاشئ مما ليس بحيوان انسان وسند ذلك موجب هذا الخلاف وما ينبغي عليه من سائحة قد علمت بما سمعت انه ليس لنا الا عكس نقيض واحد مختلف فيه بين القوم لان لاقوم عكسي نقيض أحدهما يسمى بعكس النقيض الموافق والاخر يسمى بعكس النقيض المخالف وان العكوس عند القوم ثلاثة كما اشتهر بين المصريين تدريسا وتدوينا فان ذلك مما ينادى على ان تطلقهم على موافق هذا الفن من باب (تشبهين بالحر اثر بالكاع)

﴿عكس النقيض في الموجهات \* بعكس ما في المستوي بالذات﴾

﴿فالموجبات فيه كالسوالب \* هناك والعكس بقول صائب﴾

المعنى ان حكم عكس النقيض في الموجهات عكس حكم العكس المستوي بالذات أى بالتمام في الموجبات والسوالب دون فرق وحينئذ في حكم الموجبات فيه هو حكم السوالب في العكس المستوي وحكم السوالب فيه هو حكم الموجبات في العكس المستوي جريا على القول الصائب وهو قول المتقدمين في تعريفه وأحكامه وان استحضرت ما تقدم لك في العكس المستوي ايجابا وسلبا نقضا ودليلا هان عليك الامر وبان لديك السر وان أبيت الاوصمة التكرار ولم تقنع به هذا الاظهار فلنفصل لك هذا المجل فنقول تقدم لك في العكس المستوي ان الكلام فيه على نوعين نوع في عكس الموجبات ونوع في عكس السوالب وحيث ان حكم الموجبات هنا هو حكم السوالب هناك وبالعكس فلتجعل الكلام هنا أيضا على نوعين النوع الاول في عكس الموجبات كل ما ثبت هناك للسوالب يثبت هنا للموجبات وقد علمت هناك ان السوالب تنقسم الى كليات وجزيئات وان الكليات لا ينعكس منها الا ستة الداعتان والعامتان والخاصتان وان الداعتين ينعكسان داعمة مطابقة عامة كلية والعامتين عرقية عامة والخاصتين عرقية عامة لا داعمة

في البعض فكذلك الموجبات ههنا تنقسم الى هذا التقسيم وتنعكس الى هذا العكس فان  
 كانت كليات فلا ينعكس منها الا هذه الستة بعين العكس المتقدم فاما الدائمتان  
 فينعكسان دائمة مطلقة كلية بدليل انه اذا صدق كل انسان حيوان بالضرورة او دائما  
 صدق في عكسه كل ما ليس بحيوان ليس بانسان دائما والا لصدق نقيضه وهو ليس ببعض  
 ما ليس بحيوان ليس بانسان بالاطلاق العام وحيث انه سالبة مساوية المحمول فهو بمعنى  
 موجبة محصلة لان سلب السلب الايجاب فتأخذه بمعناه وهو هذه الموجبة القائلة  
 بعض ما ليس بحيوان انسان بالاطلاق العام فان شئت دليل الخلف فضمه صغيري للاصل  
 هكذا بعض ما ليس بحيوان انسان بالاطلاق العام وكل انسان حيوان بالضرورة او دائما  
 ينتج بعض ما ليس بحيوان حيوان بالضرورة او دائما وهو محال وان شئت دليل العكس  
 فاعكس هذا النقيض بالمستوى الى قولك بعض الانسان ليس بحيوان بالاطلاق العام  
 فتجده منافي للاصل الاصيل الصادق وماتاني الصادق كاذب الخ وأما العامتان  
 فينعكسان عرقية عامة موجبة كلية بدليل انه اذا صدق كل كاتب متحرك الاصابع  
 بالضرورة او دائما مادام كاتب اصدق في عكسه كل ما ليس بمتحرك الاصابع ليس بكاتب  
 دائما مادام ليس بمتحرك الاصابع والا لصدق نقيضه وهو ليس ببعض ما ليس بمتحرك  
 الاصابع ليس بكاتب بالاطلاق العام حين هو ليس بمتحرك الاصابع وهو سالبة مساوية  
 المحمول فتكون بمعنى موجبة محصلة قائلة بعض ما ليس بمتحرك الاصابع كاتب بالاطلاق  
 العام حين هو ليس بمتحرك كذا لان سلب السلب ايجاب فتأخذه بهذا المعنى فان شئت دليل  
 الخلف فضمه صغيري للاصل ينتج المحال وان شئت دليل العكس فاعكسه بالمستوى تجده  
 منافي للاصل الخ وأما الخاصتان فينعكسان عرقية عامة لا دائمة في البعض بدليل انه  
 اذا صدق كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة او دائما مادام كاتب الا دائما صدق في  
 عكسه كل ما ليس بمتحرك الاصابع ليس بكاتب دائما مادام ليس بمتحركها لا دائما في  
 البعض اما صدق العرقية العامة فلانه قد ثبت انها عكس العامتين وعكس العام عكس  
 الخاص وأما صدق اللادائما في البعض الذي هو بمعنى ليس ببعض ما ليس بمتحرك الاصابع  
 ليس بكاتب بالاطلاق العام فلانه لو لم يصح هذا عكس اللادائما الذي في الخاصتين  
 الذي هو بمعنى لا شيء من الكتاب متحرك الاصابع بالاطلاق العام لصدق نقيضه وهو كل  
 ما ليس بمتحرك الاصابع ليس بكاتب دائما فتعكسه بعكس النقيض الى قولك كل كاتب  
 متحرك الاصابع دائما فتجده منافي للاصل الصادق الخ هذا حكم الموجبات ان كانت كلية  
 وان كانت جزئية فهي مثل جزئيات السوالب في العكس المستوي وهي لا ينعكس منها  
 الا الخاصتان الجزئيتان فينعكسان عرقية خاصة فكذلك هنا جزئيات الموجبات  
 لا ينعكس منها الا هاتان الخاصتان فينعكسان عرقية خاصة لانه اذا صدق بعض الكتاب  
 متحرك الاصابع بالضرورة او دائما مادام كاتب الا دائما صدق في عكسه بعض ما ليس



متحرك الاصابع ليس بكتاب دائم مادام ليس بمحرك الاصابع لا داعي لدليل الافتراض  
المتقدم هناك في اثبات عكسهما وهما سالبتان وحاصله انك تعلم أولا ان لا داعي في هاتين  
الخاصتين المطلوب عكسهما بمعنى بعض الكتاب ليس بمحرك الاصابع بالاطلاق العام  
ولا داعي التي في العكس المراد اثباته بمعنى ليس بعض ما ليس بمحرك الاصابع ليس  
بكتاب بالفعل فتفرض ان ذات الموضوع في القضية الأصلية شيء معين كزيد سواء كان  
ذلك موضوع المصدر أو العجز ثم تحمل عليه وصف المحمول سلبا وهو محمول العجز لانه هو  
المسلوب فتقول زيد ليس بمحرك الاصابع وهذه مقدمة افتراض تحفظ ثم تحمل عليه  
وصف الموضوع ايجابا وهو كتاب فتقول زيد كاتب وهذه مقدمة افتراض أخرى تحفظ  
ثم تدعى صدق مقدمة أخرى أجنبية مأخوذة من المصدر قائلا زيد ليس بكتاب دائما  
مادام ليس بمحرك الاصابع وتستدل على صدقها بقولك لو لم تصدق هذه المقدمة لصدق  
نقيضها وهو زيد كاتب بالفعل حين هو ليس بمحرك الاصابع فاعكسه في المعنى الى قولك  
زيد ليس بمحرك الاصابع بالفعل حين هو كاتب تجده منافية للأصل الصادق المقتضى انه  
متحرك الاصابع دائما مادام كاتبا وما نافي الصادق كاذب فلزومه وهو النقيض كاذب  
فالأصل وهو هذه المقدمة صادقة ثم لك في تمام الاستدلال الطريقان المتقدمان  
في الطريق الاول ان تضم المقدمة الاولى من مقدمتي الافتراض مع هذه المقدمة  
الأجنبية على هيئة قياس من الشكل الثالث هكذا زيد ليس بمحرك الاصابع زيد ليس  
بكتاب دائما مادام ليس بمحرك الاصابع ينتج بعض ما ليس بمحرك الاصابع ليس بكتاب  
دائما وهذا صدر العكس ثم تضم المقدمة الاولى ثانيا مع لازم مقدمة الافتراض الثانية  
التي هي زيد كاتب وذلك اللازم هو ليس بزيد ليس بكتاب على هيئة قياس من الشكل  
الثالث هكذا زيد ليس بمحرك الاصابع ليس زيد ليس بكتاب ينتج ليس بعض ما ليس  
بمحرك الاصابع ليس بكتاب وهذا عجز العكس الذي بمعنى لا داعي للطريق الثاني ان  
تستخرج صدر العكس وعجزه من جاصل المعنى بدون تركيب قياس بان تقول ان زيدا  
بعض صدق عليه انه ليس بمحرك الاصابع لمقدمة الافتراض الاولى وانه ليس بمحرك  
الاصابع دائما مادام ليس بكتاب للمقدمة الأجنبية فتعين ان يصدق بعض ما ليس بمحرك  
الاصابع ليس بكتاب دائما مادام ليس بمحرك الاصابع فقد خرج صدر العكس ثم تقول  
ان زيدا تصف بعدم تحرك الاصابع لمقدمة الافتراض الاولى وبكونه كاتباً للمقدمة  
الافتراض الثانية وهو بعض الكتاب فيصدق ليس بعض ما ليس بمحرك الاصابع ليس  
بكتاب والطريق الاول أوضح وأخبر هذا ما ينعكس من الموجبات كلية أو جزئية  
ولا ينعكس من جزئيات هذه الموجبات الست الالهاتان الخاصتان وأما جزئيات الدائمتين  
أو العامتين فلا تنعكس لانتقض بالمادة ولا يبينه في أخصها وإذا لم ينعكس الاخص  
لم ينعكس الاعم فتقول يصدق بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة ولا يصدق في

عكسه بعض الانسان ليس بحيوان بأي جهة لصدق نقيضه وهو لا شيء من الانسان  
 ليس بحيوان وكذا لا ينعكس من الموجبات الكمية أو الجزئية غير هذه الست وهاتين  
 الخاصتين الجزئيتين للنقض بالمادة والنيينة في أخصها وهو الوقتية الكمية وإذا لم ينعكس  
 الاخص لم ينعكس الاعم فنقول يصدق كل قرأيس بمخسف وقت الترييع لادائما  
 ولا يصدق في عكسه كل ما هو مخسف ليس بقمر لصدق نقيضه وهو لا شيء من المخسف  
 ليس بقمر

### النوع الثاني في عكس السوالب

كل ما ثبت هناك للموجبات يثبت هذا السوالب وقد علمت ان الموجبات كلها تنعكس  
 بالمستوى ما عدا الممكنات وان عكس الدائمتين منها والعامتين مطلقة حينية موجبة  
 جزئية فكذلك السوالب كلها كلية أو جزئية ما عدا الممكنات تنعكس الى ما انعكست  
 اليه هذه الموجبات هناك بابدال الايجاب في الاصل والعكس بالسلب فقط فاما الدائمتان  
 والعامتان فينعكسان مطلقة حينية سالبة جزئية ولينينه في أعماها وهو العرفية العامة  
 السالبة الجزئية وإذا ثبت العكس للاعم ثبت للاخص فنقول اذا صدق بعض الكتاب  
 ليس بسا كن الاصابع دائما مادام كاتب صدق في عكسه ليس بعض ما ليس بسا كن  
 الاصابع ليس بكتاب بالاطلاق العام حين هو ليس بسا كنها والصدق نقيضه وهو  
 كل ما ليس بسا كن الاصابع ليس بكتاب دائما مادام ليس بسا كنها وعكسه بعكس  
 النقيض الى قولنا كل كاتب سا كن الاصابع دائما مادام كاتب وهو منافي للاصل  
 الصادق الخ وهذه المطلقة الحينية بعينها هي عكس الخاصتين السالبتين كليتين  
 أو جزئيتين بعين هذا الدليل وانما لم ينعكسا مطلقة حينية لادائمة كما انعكسا اليها وهما  
 موجبتان بالعكس المستوي لان لادائما فيهما هما موجبة كلية مطلقة عامة وهي  
 لا عكس لهما هنا كما تقدم في النوع الاول وأما التسع الباقية وهي الوقتيات الاربع  
 والمطلقات الخمس فتنعكس سواء كانت كلية أو جزئية مطلقة عامة سالبة جزئية بدليل انه  
 اذا صدق لا شيء من الكتاب أوليس بعض الكتاب بسا كن الاصابع باحدى الجهات  
 التسع المذكورة صدق في عكسه ليس بعض ما ليس بسا كن الاصابع ليس بكتاب  
 بالاطلاق العام والصدق نقيضه وهو كل ما ليس بسا كن الاصابع ليس بكتاب دائما  
 وتنعكسه بعكس النقيض الى قولنا كل كاتب سا كن الاصابع دائما فتجده منافيا للاصل  
 الصادق الخ هذا توضيح ما أشاره الناظم وقوله بقول صائب أشاره الى مذهب المتقدمين  
 وتوجيه صوابيته يستلزم تهيدا وتوجيها

### التهديد

اعلم ان الادلة التي اعتمدها المتقدمون في تعريف عكس النقيض بما تقدم وجعل حكم



الموجبات فيه حكم السوالب وبالعكس هي دليل الخلف والعكس في الموجبات ودليل  
العكس فقط في السوالب وهما مبنيان هنا على أمرين عام وخاص فاما الامر العام فهو  
ان مبنى هذين الدليين أخذ نقيض العكس المدعى صدقه ثم ضمه الى الاصل كما هو دليل  
الخلف أو عكسه كما هو دليل العكس والعكس المدعى صدقه اما للموجبات واما للسوالب  
فان كان للموجبات ولا ينعكس منها الا الكليات فهو موجبة كلية معدولة لانها مركبة  
من نقيض طرفي الاصل ونقيضها سالبة جزئية معدولة وأما الامر الثاني فهو جعل  
هذا النقيض بمعنى موجبة محصلة كما رأيت في الأدلة المذكورة فإورد المتأخرون المنع على  
هذه الأدلة بسبب من مذهبهم لهذا الامر الثاني باننا لا نسلم ان هذا النقيض الذي هو سالبة  
معدولة بمعنى موجبة محصلة فان السالبة أعم من الموجبة والاعم لا يكون بمعنى الاخص  
ولا يستلزمه لا تفرد الاعم عنه في مادة أخرى واللم يكن أعم وانما كانت السالبة أعم  
لانها تصدق بنفي الموضوع والموجبة خاصة بوجوده وان كان للسوالب كلية أو جزئية  
وهي تنعكس سالبة جزئية فهو سالبة جزئية ونقيضها موجبة كلية فعلى دليل العكس  
فيها تنعكس هذه الموجبة الكلية موجبة كلية بعكس النقيض حتى تجد هذا العكس  
منافيا للاصل وقد أبطلنا عكس الموجبة الكلية كنفسها لانه مبني على ما سمعت من  
كون السالبة المعدولة بمعنى الموجبة المحصلة وقد أبطلناه والمبني على الباطل باطل هذا هو  
المنع الذي أورده المتأخرون على أدلة المتقدمين وأوردوا عليهم أيضا الجليات الموجبة التي  
يكون محمولها من المفهومات الشاملة والسوالب التي تكون موضوعاتها نقائص هذه  
المفهومات فالاولى نحو كل شيء ممكن عام فانه صادق مع كذب عكسه على مذهبهم وهو كل  
لا يمكن عام لا شيء ونحو كل ما هو غير عالم فهو موجود دائما أي مادامت ذاته موجودة  
ولا يصدق عكسه وهو كل ما هو غير موجود فهو عالم دائما والثانية نحو لا شيء من  
اللا يمكن العام بلا شيء أو بلا انسان فانه صادق مع كذب عكسه وهو ليس ببعض الشيء  
أو الانسان أو الانسان ممكنا ما وبذلك لم يسلم مذهب المتقدمين من الخلل ولم تبرأ  
أدلتهم من الدخل فضرب المتأخرون عن مذهبهم صفحا وعدلوا الى ما ذكرنا وعرفوا بما  
عرفوا وحكموا بان حكم الموجبات فيه حكم السوالب بعكس وعلى ذلك جرى صاحب  
الشمسية ومقادير

### في التوجيه

حيثما بطل مذهب المتقدمين في أي داع أثرتاه وفي النظم صوبناه الداعي لذلك هو  
التأمل الصادق في منع المتأخرين للأدلة وإيراداتهم على الدعوى فوجدت زخرف القول  
غرورا امامهم كون السالبة المعدولة ليست بمعنى الموجبة المحصلة الذي هو الامر  
الثاني من مبنى دليلي الخلف والعكس ودعوى ان الاول أعم من الثانية فبناها عدم

التفرقة بين السالبة المدولة والسالبة المسلوبة المحمول وقد نصوا على ان الثانية ليست  
أعم من الموجبة المحصلة بل هي وانما التباينة اعتبارية وان قولهم السالبة أعم من  
الموجبة محله في غير السالبة مسلوبة المحمول وما هنا من الثانية لاه من الاولى لان قولنا في  
عكس كل انسان حيوان كل ما ليس بحيوان ليس بانسان يلاحظ موجبة مساوية المحمول  
لا مدولاته لان كل طرف منها تقيض كل طرف من القضية الاصلية كما هو تعريف عكس  
النقيض فاسباب في طرفها ملاحظ انه بابية الى النسبة التي في كل من الطرفين في  
المعنى لان اطرافها ادمية صرفه بدون هذه الملاحظة حتى تكون مدولة والا لكان  
الحكم فيها بعدى على عدى وهو خلاف الواقع فتم كونها موجبة مساوية المحمول وتقيضها  
سالبة جزئية وسلب السلب ايجاب فلهذا الجزئية حيث تدعى الموجبة المحصلة ولا تغاير  
الا بالاعتبار وايضا نصوا في مجتهد العدول والتحصيل على ان الموجبة المساوية المحمول في  
حكم السالبة في عدم اقتضاء وجود الموضوع وهذه الموجبة هنا هي العكس المذكور  
فاذا لم تهدف لعدم صدقها اذ عدم وجود الموضوع أو اعدم ثبوت المحمول له والا لكان باطل  
لانها كاسالبة في عدم اقتضاء وجوده فتهدف مع عدمه فتعين الثاني فيكون المحمول هنا  
غير ثابت للموضوع الموجود وعدم ثبوته له هو سلبه وسلبه هو عين النقيض القائل  
ليس ببعض ما لا حيوان لا انسان وسلب السلب ايجاب فيصير هذا النقيض بمعنى موجبة  
محصلة قائلة ببعض ما لا حيوان انسان فتم الدليل وثبت المدعى في الموجبات والسوالب  
وواما ما ارادهم الجليات التي تكون محمولات من المفهومات الشاملة والسوالب التي  
تكون موضوعاتها نقائص هذه المفهومات فبناها ايجاب تعميم قواعد الفن دائما لكل  
ما يمكن تصوره وقد نصوا على ان تعميم قواعد الفن انما هو بقدر الطاقة على ان التعميم  
المذكور انما يكون لاجل الاستعمال وهذه القضايا لا تستعمل في العلوم فلا تفرقة تعميم  
قواعد الفن لادخالها وقد نص على ذلك جماعة من محقق المتأخرين فقال بعضهم لاجل  
ذلك كان المستعمل في العلوم عكس النقيض على رأي المتقدمين اذ لا مسئلة في العلوم  
يكون محمولها من المفهومات الشاملة فليس اعتبار المتأخرين المجرد تعميم قواعد الفن  
من غير غرة علمية ترتب عليه اه وقال بعض آخر منهم ان عدم تمام أدلة الاحكام  
أو بطلانها لا يقتضي تغيير الاصطلاح والتعريف الذي تبنى عليه الاحكام بل وان تغيير  
الاحكام أو تخصصها بغير مواد المنع والتمنع مع انه يمكن اتمام أدلة القدمات في الجليات  
بتخصيص أحكامهم بغير المفهومات الشاملة ونقائصها أو باخذ النقيض سلبيا لاعدولها  
اه وقال بعض آخر منهم هذا العكس هو أي على مذهب المتأخرين لا يكاد يحتاج  
المنطق اليه ولا يستعمل في العلوم اه على ان التسمية بعكس النقيض انما تظهر على  
مذهب القدماء لانك أخذت تقيض الطرفين وعكسهما على الهيئة المتقدمة وأما على  
مذهب المتأخرين فبالنظر للجزء الثاني فقط فقد تم الدليل وسقط الدخيل والدخيل هذا



ما صنعت به الافكار وأبرزته من تحت الحجب بكراتنجـ لـ منها الاقار ومن هو بعد  
ما تنورت بصيرته بهذا البيان وأشرقت فيه اشموس البرهان يرى العدول عن مذهب  
القدماء عدلاً والخروج عن جادة الاتصاف قـ لا ولذا خاعت ربة التقليد الاعى  
وانتهجت مناهج الفكر الاسمى

وسرت بفکری فاهتدیت لغنم \* قدیم رقعات الفضل للمتقدم

(ساخته)

سخ لي الآن انه يمكن رفض كل من المذهبين واتخاذ مذهب جديد وهو انه ليس لنا  
الا العكس المستوي فقط لانه تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق والكيفية وهذا  
التعريف منطبق على ما سموه عكس نقيض على مذهب المتقدمين لانه يرجع الى ان  
تأخذ نقيضي طرفي القضية وتجعلهما قضية مركبة من هذين النقيضين ثم تعكسهما  
عكسا مستويا مثلا كل انسان حيوان تأخذ نقيض طرفيه وهو كل ما لا انسان  
لا حيوان وتعكسه بالعكس المستوي الى قولك كل ما لا حيوان لا انسان وكونه عكسا  
لنقيض القضية الاصلية لا يخرج عن ذلك ولا يوجب اختصاصه بهذا الاسم والاسم  
عكس نحو لا شيء من الاله ان يجماد الماخوذ نقيضا لبعض الانسان جماد به عكس النقيض  
مع اتفاقهم على انه مستوي وذلك لان كل قضية فلها باعتبار نسبتها نقيض وهو المشهور  
بالنقيض المبحوث عنه في المنطق وباعتبار طرفيها كذلك نقيض بمعنى ان تأخذ نقيض كل  
طرف من طرفيها وتركهما قضية مستقلة كما تأخذ نقيضا باعتبار نسبتها وتجعله قضية  
مستقلة فكل من هذين النقيضين قضية وعكسهما عكس الاصل سواء بسواء في تبديل  
الطرفين مع بقاء الصدق والكيفية فلو اوجب حينئذ الاقتصار على العكس المستوي  
تقايلا للكليات وضبطا للجزئيات غاية ما هنالك يقسم العكس المستوي الى قسمين عكس  
للقضية المركبة من نقيض طرفي قضية وعكس غيرها وحكم الاول على عكس حكم الثاني  
لانه لانه ان نقيض الطرفين واقيام الادلة اليقينيه على ذلك هذا هو المذهب الجديد فابصره  
فبصرك اليوم حديد وزن الافكار ودع الاغترار (فقيمة كل امرئ ما يحسنه) وقد انتهت  
بنسالكلام بعون ولي الانعام على الموجهات وتعريفاتها ونسبها ونقائضها وعكسها  
وكان نهاية القصد الوقوف على هذا الحد ولكن بعد ان وقع الكتاب تحت الطبع  
وركد من الالهام والطبع ألزمتنا بعض المخلصين وداونهم بذكر المختاطات نظمها وشرحا  
فما واما التفصي لضيق الوقت واستيلاء الملل وطلبنا الاقالة فازداد الاتكاف بما لا يحتمل  
فشرعنا في ذلك مستعينين مواهب الامداد من مبدء الجود ومفيض الابداد فقلنا

﴿وان تكن اقيسة موجهه \* فسميها مختاطات للجهة﴾

المختاطات هي الاقيسة الموجهة أي المركبة من الموجهات سميت بذلك لاختلاط الموجهات بعضها مع بعض فيها وتسمى أيضا عندهم بالاختلاطات وقد علمت في المبادئ المنطقية ان القياس هو القول الموافق من مقدمتين متى سلمتا لزما عنهما الذاتهما قول آخر وينقسم الى استثنائي وهو ما ذكرته فيه النتيجة أو تقيضها بالفعل نحو كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا لكن النهار ليس بوجود الشمس ليست بطالعة واقترافي وهو ما لم تذكر فيه النتيجة ولا تقيضها بالفعل نحو كل انسان حيوان وكل حيوان متحرك بالارادة والاقترافي اما حلي ان تركيب من حليتين أو شرطى ان لم يتركب منهما ما وقد علمت ان الموجهات لا تكون الا في الحليات بقياسها لا يكون الا اقترافيًا حليًا وكل اقترافي لا بد وأن تشمل مقدمته على حدود ثلاثة أصغروا كبر وأوسط فالأصغر ما يكون موضوع النتيجة بعد الانتاج والا كبر ما يكون محمولها كذلك والوسط ما يكون مكررًا بينهما والمقدمة التي بها الأصغر تسمى بالصغرى والتي بها الألبزر تسمى بالكبرى والهيئة الحاصلة من نسبة الحد الأوسط لكل من الحدين المذكورين تسمى شكلًا والهيئة الحاصلة من نسبة المقدمتين الى بعضهما إيجابًا وسلبًا كلية وجزئية تسمى ضربًا والشكال أربعة فالأول ان يكون الوسط محمولًا في الصغرى موضوعًا في الكبرى والثاني ان يكون محمولًا فيهما والثالث ان يكون موضوعًا فيهما والرابع ان يكون موضوعًا في الصغرى محمولًا في الكبرى ولكل شكل ستة عشر ضربًا منها المنتج ومنها المقيم وليبيان ذلك كان لكل شكل شروط بحسب الكيف والكم فشرط الشكل الأول بحسب ذلك إيجاب الصغرى وكلية الكبرى والمنتج منه يقتضي ذلك أربعة شروط والثاني بحسب ذلك اختلاف مقدمتيه بكيفية وكلية الكبرى والمنتج منه يقتضي ذلك أربعة شروط والثالث بحسب ذلك إيجاب الصغرى وكلية الكبرى والمنتج منه يقتضي ذلك ستة شروط والرابع إيجاب مقدمتيه مع كلية الصغرى أو اختلافهما بالكيفية مع كلية أحدهما والمنتج منه بسبب ذلك ثمانية وقد أشرنا في كتابنا المبادئ المنطقية الى ضابط يعرف به المنتج من كل شكل على ترتيب شروطه في آيات فلينظر وكل ذلك يوجد أيضًا في أقيسة الموجهات ففيها هذه الاشكال الأربعة بشروطها وضروبيها وترتيبها وانما يراعى على ذلك شروط بحسب الجهة كما أشار لذلك بقوله

﴿اشكالها كغيرها أربعة \* شروطها حسب الجهات تسعة﴾

وكون شروطها تسعة انما هو باستقرائنا للشسمية وشرحها لعلامه القطب فاننا لم نعلم سواها حال كتابتنا على المختاطات فشرط الانتاج الشكل الأول وشرطان لانتاج الشكل الثاني وشرط الانتاج الشكل الثالث وخمسة لانتاج الشكل الرابع



## ﴿ (الشكل الاول) ﴾

﴿ فشرط شكل أولى فيها \* فعليه الصغرى على ما فيها ﴾

كما ان اقتران الصغرى بالكبرى ونسبتها لها في الكيف والكم يسمى ضربا كما قدمنا فكذا  
 الهيئة الحاصلة من اقتران الصغرى بالكبرى في الجهة بان يتحد أو يختلفا فيها تسمى اختلاطا  
 وهو أعم من الضرب والاختلاطات المتحصلة في كل شكل عقلا أربع مائة لان الموجهات  
 عشرون في كل من مقدمتي الشكل فبضرب احدهما في الاخرى يتحصل ما ذكر منها  
 المنتج ومنها العقيم ولاجل ذلك شرط في كل شكل ما يسقط العقيم ويحصل الناتج فشرط  
 الشكل الاول بحسب الجهة فعليه الصغرى بان لا تكون ممكنة وقوله على ما فيها أي في  
 الصغرى من الخلف المتقدم بين ابن سينا والفارابي في كون صدق الموضوع على افراده  
 فعليا أو امكانيا فن قال بالاول بشرط فعليه الصغرى هنا وفي الشكل الثالث كما يأتي ومن لا  
 فلا وقد علمت أن الاول هو المؤيد والدليل على هذا الشرط ان الانتاج في هذا الشكل  
 مبني على اندراج الاصغرى في الاوسط ليسير من افراده ويسرى عليه حكمه فتلزمه  
 النتيجة وامكان الصغرى ينافي ذلك لانه حينئذ يكون الملاحظ في نسبتها القوة القريبة  
 من الفعل فيجوز عدم تحققها خارجا وفعلا فلا يثبت الاندراج لان الاوسط موضوع  
 الكبرى وصدقه على افراده فعلى فلا يكون من افراده الا ما كان صدقه عليه فعليا وصدقه  
 على الاصغرى حينئذ قوي فلا يسرى حكم الا كبر الى الاصغرى فلا انتاج كما في مثال الفرضي  
 المشهور في صدق كل حمار من كوب زيد بالامكان العام وكل من كوب زيد فرس بالضرورة  
 ولا تصدق النتيجة وهي كل حمار فرس بالامكان العام وبهذا الشرط سقطت الاختلاطات  
 الحاصلة من اقتران الصغريات الممكنات الخمس بالكبريات العشرين وهي مائة وتحصل  
 المنتج ثمانية اختلاط أشار الى ضابط جهة النتيجة فيها بقوله

## ﴿ (كيفية انتاجه) ﴾

﴿ واجعل نتيجة به كالكبرى \* فقط اذا وصفية لا تدرى ﴾

الانتاج في كل شكل يكون بحذف الوسط وأخذ موضوع النتيجة من الصغرى ومحمولها  
 من الكبرى وهذا بعينه يجري هنا لكنه لا يكفي في جهة ضابط النتيجة اذ هي لا بد ان  
 تكون موجهة بجهة من جهات المقدمتين فلمعرفة ذلك في كل شكل ذكر لها ضابطا بعين  
 جهتها فضابط جهة النتيجة في الشكل الاول هو ان تكون كالكبرى في جهتها فقط  
 بدون زيادة ولا نقصان بشرط أن لا تكون الكبرى احدي الوصفيات الاربع وهي

المشروطتان والعرفيتان بان كانت من الدائميتين أو الوقتيتين أو المطلقات أو الممكنات والصغرى معها امام الضروريات أو المطلقات أو الدوام نحو كل انسان متنفس بالاطلاق العام وكل متنفس حيوان بالضرورة ينتج كل انسان حيوان بالضرورة ونحو كل كاتب انسان دائماً وكل انسان متنفس بالاطلاق العام ينتج كل كاتب متنفس بالاطلاق العام وهكذا وانما كانت كالكبرى عند عدم وعقبتها المأخوذات ان مبنى الانتاج في هذا الشكل اندراج الاصغر في الاوسط حتى يتمدى الحكم من الاوسط اليه والجهة تابعة للحكم فكما ثبت للاوسط على أى جهة ثبت للصغر على تلك الجهة وهو ظاهر.

❦ (وان تكن فكالمغرى ان يرى \* بحذفك اللا أو ضرورة ترى) ❦

أى وان تكن الكبرى وصفية تكن النتيجة مثل الصغرى في جهتها مثل الكبرى لكن بشرطين الاول ان الصغرى ان كان فيها التافيه للدوام أو للضرورة بان كانت احدى الخاصتين أو الوقتيتين أو الوجوديتين أو فيها ضرورة خاصة بها بان لم تذكر في الكبرى فيحذف منها ذلك عند الانتاج ولا يؤخذ في النتيجة فالمراد بالضرورة الضرورة الخاصة بها أما دليل كون النتيجة حينئذ مثل الصغرى فهو ان الكبرى اذا كانت وصفية يكون فيها الاكبر دائماً للاوسط بشرط دوام وصف الاوسط لافراده ويلزم من ذلك دوام الاوسط لان كبر بشرط دوام وصفه فهو مامتلا زمان في الدوام وما ثبت لاخذ المتلازمين يثبت للآخر وحيث ان الصغرى حكمت بثبوت الاوسط للصغرى على أى جهة فيلزم ثبوت الاكبر للصغرى على هذه الجهة أيضاً نحو بعض الانسان كاتب بالاطلاق العام وكل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة أو دائماً مادام كاتباً فلا كبرى فيه حكمت بتلازم الكاتب والمتحرك في الدوام حتى كانا واحداً لم ينفك كل منهما عن الآخر والصغرى حكمت بفعالية الاوسط وهو الكاتب للصغر وهو الانسان فيلزم الحكم بفعالية الاكبر وهو المتحرك له أى للصغر وهو الانسان وأما دليل حذف اللا دائماً أو للضرورة منها عند الانتاج فلان الصغرى اذا كانت تكون من القضايا المركبة وتقدم ان اللا دائماً فيها معنى قضية مطلقة عامة واللا ضرورة بمعنى إمكانية عامة كل منهما مخالفة لمصدر القضية في الكيف موافقة لها في الكم والصغرى هنا لا تكون الا موجبة كما هو شرط لشكل الاول بحسب الكيف فتكون لا دائماً ولا بالضرورة سالبة فتشتمل الصغرى على الساب وهو فيها غير منتج في هذا الشكل فلا بد من ملاحظة حذفه منها عند الانتاج حتى لا تخرج عن شرطها مثال ذلك كل آكل متحرك الفم بالضرورة مادام آكل لا دائماً وكل متحرك الفم حيوان بالضرورة أو دائماً مادام متحرك الفم ❦ (سأنتج) ❦ فديقل ان عدم انتاج الجزء لا يوجب عدم انتاج الكل وانه كان الواجب حينئذ عدم استعمال هذا القيد في الصغرى أصلاً في هذا الشكل لانه يخرجها عن شرط الانتاج



إلا أن يجاب عن الثاني بأن الصغرى ما زالت موجبة باقية على شريطةها لأن الإيجاب  
 والسلب في المركبات إنما هو باعتبار الصدر وهو هنا موجب والانتاج إنما هو بحسبه  
 ولذا حذف المحرز عند الانتاج لأن الخروج عن الشرط إنما يكون باعتبار لا باعتبار  
 الصدر وأما دليل حذف الضرورة الخاصة به فلا لأن الكبرى حينئذ تكون غير ضرورية  
 فيجوز انفكاك الأكبر عن الأوسط وحيث أن الأصغر مندرج في الأوسط فيجوز أيضا  
 انفكاك الأكبر عنه لتعدي الحكم من الأوسط كما هو مبني الانتاج في هذا الشكل  
 فلو اعتبرت الضرورة في الصغرى لزم أحد أمرين إما عدم التعدي وإما اجتماع النقيضين  
 في شيء واحد والكل باطل فإدى إليه وهو اعتبار هذه الضرورة عند الانتاج باطل  
 مثال ذلك كل حيوان ماش بالضرورة وقتا ما وكل ماش فهو محرك آلة المشي دائما مادام  
 ماشيا فلا ينتج كل حيوان محرك آلة المشي بالضرورة لأن النتيجة حينئذ تكون  
 ضرورية مطلقة ذاتية وضرورية التحرك المذكور للحيوان ليست كذلك بل لوصف  
 المشي وأيضا ضرورية الصغرى تجعل الأوسط ضروريا بالذات الأصغر وهو لا يفيد  
 إلا كون عقد الوضع ضروريا ولا يسرى إلى عقد الحمل لا يقال يلزم عدم تكرار الأوسط  
 حينئذ لأن الحد الأوسط في الصغرى ضروري لكونه محمولا والجهة الضرورة وفي  
 الكبرى فعلى لا غير لكونه موضوعا وصدق الموضوع على أفراده فعلى لا نقول كل  
 ما ثبت له الأوسط بالضرورة فهو مندرج تحت ما ثبت له بالفعل إذا فعل جهة الإطلاق  
 وهي أعم الجهات الفعلية (سائحة) مقتضى كون النتيجة حينئذ مثل الصغرى بحذف  
 الضرورة أن تكون مطلقة لأنه بعد حذف الضرورة التي بالهـ صغرى تكون النتيجة  
 خالية عن الجهة مع أنهم نصوا على أن الصغرى إذا كانت ضرورية والكبرى عرفية عامة  
 تكون النتيجة داعية مطلقة أو عرفية خاصة تكون النتيجة داعية لداعية وذكروا ذلك  
 أيضا في جدول هذا الشكل ولعل الأولى ما هو مقتضى الضابط من أنها تكون مطلقة  
 عامة في الأولى ومطلقة لداعية في الثانية لأن ثبوت التحرك المذكور للحيوان في مثالنا  
 المتقدم كما أنه ليس بضروري فليس بدائم أيضا كما هو ظاهر ومقتضى ما قبله أيضا وهو  
 أن الكبرى إذا لم تكن وصفية تكون النتيجة مثلها أن الكبرى إذا كانت مطلقة عامة  
 تكون النتيجة كذلك مع أن السعيد في حاشية القطب نص على أن الصغرى إذا كانت  
 إحدى الداعيتين والكبرى مطلقة عامة تكون النتيجة حينئذ مطلقة حينئذ ولم يذكر  
 لذلك وجهها غير تبعيته في ذلك لشرح المطالع ولعل الأولى في هذا أيضا ما هو مقتضى  
 الضابط المذكور إذا وجه للخروج عن مقتضاه لأن أعم جهة الصغرى فيما إذا كانت  
 الكبرى مطلقة عامة هي جهة الإطلاق وهي تنتج المطلقة العامة نحو كل إنسان  
 حيوان بالإطلاق العام وكل حيوان متنفس بالإطلاق العام ينتج كل إنسان متنفس  
 بالإطلاق العام وهي صادقة على أنك علمت فيما تقدم في نسب الموجهات تساوي المطلقة

العامة مع المطلقة الحينية ولا فرق الا في المفهوم فأي موجب لهذا الخروج

❦ (وزد بها الادعاء ان ذكرنا \* قيد الكبرى خاصة واعتبرا) ❦

هذا الشارة الى الشرط الثاني من شرطي كون النتيجة كالمغري عند كون الكبرى من  
احدى الوصفيات وهو انه اذا كان في الكبرى لادعاء بان كانت احدى الخاصتين فيزداد  
في النتيجة على كونها مثل الصغرى وذلك لان الكبرى حينئذ تبدل على أن ثبوت الاكبر  
للاوسط غير دائم والا صغرى مندرج فيه فيكون ثبوت الحكم للاصغر كذلك غير دائم مثال  
ذلك كل منشي كاتب بالاطلاق العام وكل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة أو دائما  
مادام كاتب الادعاء ينتج كل منشي متحرك الاصابع بالاطلاق العام لادعاء أو دائما  
أو بالضرورة لادعاء وتسمى النتيجة حينئذ في الاول وجودية الادعاء وفي الثاني داعة  
لادعاء وفي الثالث ضرورة لادعاء (سابقة) كان حق النتيجة في هذا الشكل ان تتبع  
الكبرى دائما في جهتها حيث انه مبني على الاندراج الموجب للتعمدي وقد يقال ان النتيجة  
في الحقيقة لم تخرج عن تبعيتها للكبرى لان الكبرى اذا كانت وصفية فقد حكمت بدوام  
الاكبر للاوسط مادام وصف الاوسط فيلزم لاجل الاندراج المذكور الحكم بالاكبر على  
الاصغر مادام وصف الاوسط لكن ضرورة الانتاج أوجبت حذف الاوسط فعدم وجود  
التبعية في هذا الوصف لعدم وجوده وأما التبعية المترتبة على الاندراج فبازالت  
موجودة لانها في الذات لا في الوصف لان الحكم في الكبرى لم يكن على خصوص  
ذات الاوسط بل على وصفه العنواني وهو غير موجود في الاصغر ولا يوجب الاندراج  
بقية النتيجة غير موجهة فاسم متبعتها للمغري في جهتها بالشرطين المذكورين تبصر  
(تحصيل) محصل ما ذكرنا النتيجة في هذا الشكل باعتبار الجهة حالتين حالة تتبع فيها  
الكبرى بدون شرط وحالة تتبع فيها الصغرى بشرطين فالاولى فيما اذا لم تكن الكبرى  
احدى الوصفيات الرابع والثانية فيما اذا كانت احداها والشرطان هما أولا حذف قيد  
لادعاء أو بالضرورة من المغري عند الانتاج ان وجد فيها سواء كان بالكبرى أم لا  
وحذف الضرورية الخاصة بالصغرى ان وجدت بها وثانيه ازيادة لادعاء في النتيجة ان  
كانت الكبرى احدى الخاصتين ولما كانت الحالة الثانية فيها تشعب وعبر ضبط باعتبار  
الشرطين المذكورين وضعوا لها جدولا مرعا ولم يكن غير مستوف لجميع الموجهات  
المنتجة هنا وكان فيه افعال بعض امور يجب وضعها ووضعها مستوفيا مستكملا لا يجتزئين  
بالمطلقة العامة عن المطلقة الوقتية والمطلقة الحينية لتساويها وهذه صورته





ان الصغرى لو لم تكن احدى الدائمات ولا الكبرى احدى الموجبات المنعكسة السوالب  
 بان كانت الصغرى من الوصفيات أو الوقتيات أو المطلقات أو الممكنات والكبرى مما  
 عدا الوصفيات والدائمات لاختلقت النتيجة صدقا وكذبا مع وحدة الاختلاط وصدقه في  
 الحالتين والاختلاف موجب للعقم ولنبيّن ذلك في أخص الاختلاطات الحاصلة  
 من ذلك وهو الاختلاط الحاصل من أخص هذه الصغريات وأخص هذه الكبريات  
 وأخص هذه الصغريات هو المشروطة الخاصة والوقتية فالأولى أخص من سائر  
 الوصفيات والثانية أخص من الباقي وأخص هذه الكبريات الوقتية الموجبة فنقول  
 يصدق قولنا لا شيء من المتخسف بمضى بالضرورة مادام متخسفاً وفي وقت الحيلة لولة  
 لا دائماً وكل قرمضى بالضرورة في وقت التربيع لا دائماً والحق في النتيجة الايجاب  
 دون السلب مع انه مقتضى هذا الاختلاط ولو بدلنا الكبرى بقولنا وكل شمس مضيئة  
 وقت عدم الكسوف لا دائماً لكان الحق السلب ومتى لم ينتج هذان الاختلاطان لم ينتج  
 سائر هذه الاختلاطات المتحصلة مما ذكرناه اذ لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم والالزم  
 وجود الملزوم بدون اللازم لان النتيجة لازم الاختلاط ولازم الاعم لازم الاخص

❦ (وأخر متى يمكن ممكنة \* صفراء فالكبرى تكن ضرورة) ❦

❦ (بان ترى مطلقة الضرورة \* أوعامة وخاصة المشروطة) ❦

هذا اشارة الى الشرط الثاني من شرطي هذا الشكل المشتمل كالاول على امرين فاحد  
 الامرين هو انه متى كانت صفراء ممكنة كانت كبراه ذات ضرورة ولما كانت الضرورة  
 تشمل الضروريات بالسبع وليست كلها امر اذ يبين المراد بقوله بان ترى الخ أى فلا بد أن  
 تكون الكبرى ضرورية مطلقة أو مشروطة عامة أو خاصة وذلك لان مقتضى الشرط  
 الاول اما دوام الصغرى أو كون الكبرى من الموجبات المنعكسة السوالب والاول  
 مفقود ههنا لكون الصغرى ممكنة فتعين الثاني وهو كون الكبرى من المنعكسة السوالب  
 الستة فلا تستعمل الصغرى الممكنة حينئذ الا معها لكان استعمالها مع الدوائم الثلاث  
 غير منتج فتعين استعمالها مع الضروريات الثلاث المذكورة في النظم أما كون  
 استعمالها مع الدوائم الثلاث غير منتج فلاختلاف النتيجة في الاختلاطات المتحصلة من  
 ذلك صدقا وكذبا مع صدق الاختلاط ووحده وهو موجب لعدم الانتاج امام الداعة  
 المطلقة فانه يجوز ان يكون الاوسط ثابتاً للصغرى بالامكان ومسئولاً بعنه دائماً فيكون  
 الشيء الواحد ثابتاً للشيء بالامكان ومسئولاً بعنه دائماً فلا يحصل التناقض في الاوسط الذي  
 هو مبني الانتاج في هذا الشكل فيصدق الاختلاط وتكذب النتيجة نحو كل روى فهو  
 أسود بالامكان العام ولا شيء من الروى بأسود دائماً والحق الايجاب وهو كل روى روى  
 على حد شعري شعري دون السلب مع كونه مقتضى الاختلاط ولو بدلنا الكبرى بقولنا



ولا شيء من التركي بأسود دائما كان الحق السلب دون الإيجاب وأمام العرفية العامة  
 فلان الدائنة أنخص منها والعقم مع الاخص يستلزمه مع الأعم وأمام العرفية الخاصة  
 فلانها من كبة من العرفية العامة والمطلقة العامة التي هي بمعنى لا دائما وقد علمت عدم  
 انتاج الاولى معها أو أعدم انتاج الثانية معها فلانه ان كان المصدر موجبا كان العجز  
 الذي هو المطلقة العامة سالبا وبالعكس وشرط هذا الشكل بحسب الكيف اختلاف  
 مقدمتيه ايجابا وسالبا فان كانت الصغرى سالبة كانت الكبرى موجبة وبالعكس  
 فلو كانت الصغرى ممكنة عامة سالبة كانت الكبرى عرفية خاصة موجبة فيكون عجزها  
 سالبة مطلقة عامة فتتعد باعتبار هذا العجز مع الصغرى في الكيف وكذلك ان كانت  
 الصغرى ممكنة عامة موجبة كانت الكبرى عرفية خاصة سالبة فيكون عجزها مطلقة  
 عامة موجبة فتتعد باعتبار عجزها مع الصغرى في الكيف فلم يحصل شرط هذا الشكل  
 بحسب الكيف فلا ينتج حينئذ

❦ (وان تكن ممكنة كبراه \* فاجعل ضرورة به صفراء) ❦

هذا اشارة الى الامر الثاني من الامرين المندرجين تحت الشرط الثاني وهو انه اذا كانت  
 كبراه ممكنة فلا بد أن تكون صفراء ضرورة مطلقة فقوله ضرورة بمعنى ضرورة مطلقة  
 لانها المرادة عند الاطلاق دليل هذا الشرط انك علمت ان الشرط الاول هو امدوام  
 الصغرى أو كون الكبرى من المنعكسة السوالب والامر الثاني مفقود ههنا لكون الكبرى  
 ممكنة فتعين الاول وهو كون الصغرى احدى الدائنتين لكنهما ان كانت دائنة فلا تنتج مع  
 الكبرى الممكنة فتعين كونها ضرورة مطلقة أعدم انتاجها ان كانت دائنة مع الكبرى  
 الممكنة فلا اختلاف في النتيجة الموجب للعقم لجواز كون الاوسط مساويا عن الاكبر  
 بالامكان في الكبرى وثابت له دائما في الصغرى فلا يحصل التناقض في الاوسط المبني عليه  
 انتاج هذا الشكل فيصدق الاختلاط وتكذب النتيجة نحو كل رومي أبيض دائما ولا شيء  
 من الرومي بابيض بالامكان العام والحق الايجاب دون السلب مع كونه مقتضى الاختلاط  
 ولو بدلنا الكبرى بقولنا لا شيء من الهندي بابيض بالامكان العام لكان الحق السلب

❦ كيفية انتاجه ❦

❦ (وازه احدى القضايا دائنة \* فتتج دائنة ملازمة) ❦

أي انه متى كانت احدى مقدمتي هذا الشكل دائنة والمراد بهما احدى الدائنتين  
 الضرورية والدائنة المطلقتين بان كانتا معادائنتين أو ضروريتين أو احدهما دائنة والاخرى  
 ضرورية تكن النتيجة حينئذ دائنة مطلقة فقط ملازمة لهذه الاختلاطات وقد علمت ان  
 الاختلاطات العقلية لكل شكل أربع مائة وان شرط الشكل الاول اسقط مائة

وحصل ثلثمائة وعلمت ضابط نتیجتها وأما الشكل الثاني فيقتضي شرطيه المتقدمين  
سقط منه مائتان واثنان وسبعون لان الشرط الاول اسقط مائتين واثنين وخمسين  
اختلاطا حاصله من ضرب الصغريات الثماني عشرة وهي ماعد الدائتين في الكبريات  
الاربعة عشرة وهي ماعد الست المنعكسة السوالب والشرط الثاني اسقط عشرين  
قاعة من ضرب الصغريات الخمس الممكنات في الكبريات الثلاث الدوائيم ومن ضرب  
الكبريات الخمس الممكنات في الدائة الصغرى وحصل مائة وثمانية وعشرين ناتجة من  
ضرب الصغرى الضرورية في الكبريات العشرين والصغرى الدائة في الكبريات الخمس  
عشرة وهي ماعد الممكنات بخمس وثلاثين ومن ضرب الكبريات الثلاث الضرورية  
في الصغريات الثماني عشرة وهي ماعد الدائتين بربع وخمسين والكبريات الثلاث  
الدوائيم في الثلاث عشرة الصغريات وهي ماعد الدائتين والممكنات بتسع وثلاثين  
والضابط في جهة نتیجتها هو ما ذكره في هذا البيت وما يليه (سائحة) نسخ لنا ان نذكر لك  
دلائل النتائج هنا ليسهل عليك الامر ويعظم لنا الاجر فنقول أدلة انتاج هذه الاشكال  
في المختاطات هي أدلتها في غيرها فاستحضر ما ذكره هناك لتجربيه هنا وما ذكره هناك هو  
ان انتاج الشكل الاول لكونه بينا بنفسه لا يحتاج الى دليل وأما ماعداه من بقية الاشكال  
فلا بد في انتاجه من دليل ودلائلها هي دلائل العكوس المتقدمة وهي العكس والخلف  
والافتراض وليست جميعها جارية فيها على السواء بل يجري فيها ما لا يوجب خروجا  
عن شرط الانتاج أو عن قواعد الفن ومعاني هذه الأدلة الثلاثة هنا هو ما تقدم في بحث  
العكوس الا انها هناك لا ثبات العكس وهنا لا ثبات النتيجة والعكس هناك تقيض  
العكس المدعى اثباته وأما هنا فلا يخرج عن عكس الترتيب أو احدى المقدمتين مع ضمها  
للأخرى أو عدم ضمها ومع عكس النتيجة أو عدم عكسها والخلف لا يخرج عن أخذ تقيض  
النتيجة ثم ضمها لأحدى المقدمتين صغرى أو كبرى والافتراض لا يخرج عن فرض ذات  
موضوع إحدى المقدمتين شيئا معيناً وحل محمولها عليه ثم حل موضوعها حتى يتحصل  
من ذلك مقدمات افتراض فتضم كلا منهما أو تضم أحدها إلى مقدمة القياس صغرى  
أو كبرى وأظنك قد علمت ذلك في بحث القياس في غير الموجهات كما هو مبسوط في  
كتابتنا المبادئ المنطقية ولنبيين لك غو نجامتها هنا في هذا الشكل فنقول الضروب  
المنتجة من هذا الشكل أربعة الاول من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية  
بدلية إلى العكس والخلف فقط أما العكس فهو ان تعكس الكبرى ليرتد إلى الشكل  
الاول وينتج النتيجة المذكورة وأما الخلف فهو ان تأخذ تقيض النتيجة وتجعله صغرى  
لان نتائج هذا الشكل دائماً سالبة فتقيضها وهو الموجبة تصلح لصغرى الشكل الاول  
وتجعل كبرى الضرب كبرى لها لانها لكونها كلية تصلح لكبرى الشكل الاول  
فيقترن من ماعد القياس من الشكل الاول ينتج نتيجة تناقض الصغرى المسلمة المصدق



وما يناقض الصادق كاذب الضرب الثاني من كليتين والصغرى سالبة كلية ينتج  
 سالبة كلية كذلك بدلي إلى العكس والخلف أما الخلف فبالطريق المذكور قبل  
 وأما العكس فلا يمكن بعكس الكبرى لأنها لا يجابها إلا تنعكس الجزئية وهي لا تنتج في  
 كبرى الشكل الأول بل بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة وأما الافتراض  
 فلا يجري في هذين الضربين لما علمت أنه لا يجري إلا في الموجبات وسوالب المركبات  
 والضرب الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية بدلي  
 العكس والخلف كما هو وبالافتراض أيضاً بان يفرض ذات موضوع الصغرى شيئاً معيناً  
 ويحمل عليه محمولها ثم موضوعها فيحصل معك مقدمة افتراض فتضم المقدمة الأولى  
 صغرى إلى الكبرى ليرتد إلى الضرب الأول من هذا الشكل ثم تعكس المقدمة الثانية  
 من مقدمة الافتراض وتضمها مع نتيجة القياس الأصلي الذي معك ينتج النتيجة المطلوبة  
 والضرب الرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية ولا يمكن  
 بيانه بالعكس لا بعكس الكبرى لأنها تنعكس جزئية وهي لا تصلح لكبروية الشكل  
 الأول ولا بعكس الصغرى لأنها لا تقبل العكس إلا إذا كانت إحدى الخاصتين ومتى  
 كانت كذلك فعكسها سالبة جزئية وهي لا تصلح لكبروية الشكل الأول ويمكن بيانه  
 بالخلف كما هو وبالافتراض إذا كانت الصغرى إحدى الخاصتين وبالجملة فانتاج هذا  
 الشكل دائراً على ارتداد الشكل الأول (إذا رسم هذا في مرآة خيالك فنقول) إنما ينتج  
 هذا الشكل هناك دائرة مطلقة إذا كانت مقدمتان مشتملتين على الدوام لأن الاختلاطات  
 المتحصلة منه حينئذ هي الحاصلة من الضروريتين أو الدائعتين أو من الضرورية والدائرة  
 أو من أحدهما وغيرهما. لكن لا يكون ذلك الغير ممكنة إلا مع شرطها المتقدم وهو أنه  
 إذا كانت صغرى تكون الكبرى إحدى الضروريات الثلاث وإذا كانت كبرى تكون  
 الصغرى ضرورية مطلقة لا تقدم من الدليل على ذلك ولنبينه في أعم الاختلاطات  
 الحاصلة من ذلك في الفعاليات وإذا ثبت في الأعم ثبت في الأخص وأعم غير الدائعتين من  
 الفعاليات المطلقة العامة وأعم الدائعتين المطلقة فنقول إذا صدق كل أسود زنجي  
 بالاطلاق العام ولا شيء من الرومي زنجي دائماً صدقت نتيجته القائلة لا شيء من الأسود  
 برومي دائماً والاصدق نقيضه وهو بعض الأسود برومي بالاطلاق العام فان شئت دليلاً  
 الخلف فضم هذا النقيض صغرى لكبرى هذا الاختلاط على هيئة قياس من الشكل  
 الأول هكذا بعض الأسود برومي بالاطلاق العام ولا شيء من الرومي زنجي دائماً ينتج بعض  
 الأسود ليس زنجي دائماً وهو منافي لصغرى الاختلاط الذي معك وهي صادقة  
 وماتاني الصادق كاذب وإن شئت دليل العكس فاعكس كبرى هذا الاختلاط مع بقاء  
 التركيب والترتيب هكذا كل أسود زنجي بالاطلاق العام لا شيء من الزنجي برومي دائماً  
 ينتج لا شيء من الأسود برومي وهي النتيجة المطلوبة وأما دليل الافتراض فلا يجري هنا في

هذا الضرب لانه لا بد ان يكون هنا من قياسين أحدهما من الشكل الذي الكلام فيه  
 لكن من ضرب أجلا والاخر من الشكل الاول وهذا الضرب هو أجبلا لضروب هذا  
 الشكل لانه الاول (تتميم) انما ينتج هذا الشكل ضرورة اذا كانت مقدمة  
 ضرورية بين مطلقتين نحو كل انسان حيوان بالضرورة ولا شيء من الجاد بحيوان  
 بالضرورة لان مبنى هذا الشكل تنافي الاصغر والا كبر في الاوسط ايجابا وسلبا ويلزم  
 من تنافيهما فيه تنافيهما في ذاتهما فلا يحمل أحدهما على الاخر ايجابا ولذا كانت النتيجة  
 فيه دائمة البتة وقد علمت ان المحمول هو الوصف والموضوع الافراد فالتنافي حينئذ بين  
 الاصغر والا كبر اللازم هو تنافي وصف الا كبر لذات الاصغر كما في المثال فانه يلزم من  
 تنافي الانسان والجداد في الحيوان تنافي وصف الجدات لان الانسان فلا يحمل عليه ايجابا  
 وما هنا ليس كذلك لان الاوسط اذا كان ضروري الثبوت لاحد الطرفين وضروري  
 السلب للآخر لم يلزم منه ان يكون أحد الطرفين ضروري السلب عن الآخر لان  
 المحكوم عليه في الطرفين بضرورة الثبوت والسلب هو الذات لان الكلام في  
 الضرورية المطلقة وهي الذاتية لا الوصف وحينئذ فاللازم من هذا التنافي الذاتي في  
 الاوسط هو التنافي الذاتي بين الاصغر والا كبر وليس هو المطلوب بل المطلوب التنافي  
 بين ذات الاصغر ووصف الا كبر كما هي قاعدة الحمل الساي ويلزم من ضرورة سلب  
 الذات ضرورة سلب الوصف لوجود التباين بين ذاتين متشتركتين في وصف عام لهما  
 كما في زيد وعمر والمشتريين في العالمية مثلا وكما في المثال الذي في الفرض المشهور فانه  
 يصدق لا شيء من الجار بفرس بالضرورة وكل من كوب زيد فرس بالضرورة مع كذب  
 قولنا لا شيء من الجار بفرس بالضرورة لصدق نقيضه وهو بعض الجار من كوب  
 زيد بالامكان العام تبصر

﴿ أو مثل صغرى ان دوامه خلا \* محذوفة منها ضرورة ولا ﴾

ما تقدم من ان هذا الشكل ينتج دائمة مطلقة انما هو فيما اذا اشتملت مقدمة على  
 الدوام كما علمته وأما ان خلا عن الدوام ولم يكن في مقدمته لا كالا ولا بضا فته يكون النتيجة  
 مثل الصغرى لكن بشرط انه ان كان به ضرورة مطلقة أو به الغطة لا التي لنفي الدوام أو  
 الضرورة فيحذف منها ذلك عند الانتاج وتؤخذ النتيجة بدونها اما حذف الضرورة فلان  
 الموضوع ان المقدمة لم يشتمل على الدوام فاذا كان في الصغرى حينئذ ضرورة فتكون  
 إحدى المشروطتين أو الوقتيات مع كون الكبرى أحدها أيضا أو غيرها وأخص  
 الاختلاطات الحاصلة من ذلك الاختلاط الحاصل من مشروطتين أو مشروطة  
 ووقتية وكل منهما لا ينتج ضرورة أما في الاول فلان المشروطة العامة يكون الحكم فيها  
 بالضرورة على ذات الموضوع مع وصفه ولذا تسمى الضرورية الوصفية وحيث ان مبنى



هذا الشكل هو تنافي الاصغر والكبرى في الاوسط ايجابا وسلبا يلزم منه منافية الاكبر  
 للاصغر والاصغر هنا محكوم عليه بضرورة ثبوت الاوسط لمجموع ذاته ووصفه والا كبر  
 محكوم عليه بضرورة سلبه عنه ما أو بالعكس والا يلزم منه هو ضرورة بقا المنساقاة بين  
 هذين المجموعين لانهما هما اللذان تنافيا في الاوسط فيتنافيان في أنفسهما ولو كان هذا  
 لازما ليس بمطلوب بل المطلوب هو ضرورة المنساقاة بين وصف الاكبر المحكوم به وذات  
 الاصغر المحكوم عليه كما هو معنى الجمل السليبي وهذا المطلوب ليس بلازم فاللازم غير  
 مطلوب والمطلوب غير لازم مثال ذلك لا شيء من ساكن الاصابع يكتب بالضرورة  
 مادام ساكنا وكل متحرك الاصابع يكتب بالضرورة مادام متحركا فلا يلزم من ضرورة  
 التنافي بين مجموع ذات ووصف ساكن الاصابع وذات ووصف متحركا في الكاتب ايجابا  
 وسلبا ضرورة التنافي بين ذات الساكن ووصف المتحرك الذي هو المطلوب وحينئذ  
 فلا ينتج هذا الاختلاط لا شيء من ساكن الاصابع يكتب بالضرورة لصديق نقيضه وهو  
 بعض ساكن الاصابع يكتب بالضرورة لان مكان العام بل يجب حذف الضرورة من الصغرى عند  
 الانتاج ~~في~~ مقتضى حذف الضرورة من الصغرى في هذا القسم ان النتيجة  
 تكون مطابقة فيما اذا كانت الصغرى احدي المشروطتين لكنهم نهوا على انها تكون  
 عرفية عامة مع الوصفيات الاربع الكبرى وكما هو مبين في الجدول ايضا الذي وضعوه  
 لهذا الشكل وقد يقال ان الصغرى لما كانت مقيدة بدوام وصف الموضوع ولم يعد هذا  
 التقييد الا في الدوام والضروريات وقد حذفت الضرورة للدليل المذكور فحذفها وايد لها  
 الدوام ليصح التقييد بدوام الوصف الموجود بها والا لحذف ايضا مع انه خلاف الواقع وبذا  
 صارت عرفية عامة هكذا نسخ فانتظر عما يظهر لك وجه آخر وأما الثاني وهو الاختلاط  
 الحاصل من الوقتية والمشرطة فلان الوقتية يكون الحكم فيها على ذات الموضوع فقط  
 والمشرطة يكون الحكم فيها على الذات مع الوصف فاذا كان الاوسط ضروري الثبوت  
 للاصغر في بعض اوقات ذاته وضروري السلب عن الاكبر بشرط الوصف أو بالعكس  
 لم يلزم منه الا ان ذات الاكبر ووصفه ضروري السلب عن الاصغر في بعض الاوقات وأما  
 ان وصف الاكبر ضروري السلب عن ذات الاصغر كما هو المطلوب فليس بلازم لجواز ان  
 يكون لزوم ضرورة السلب ناشئا من اقتران الذات بالوصف والمحكوم به على الاصغر انما  
 هو الوصف والسلب في الكبرى ليس ضروريا بالنسبة له فقط بل بالنسبة لاقتران الذات  
 به مثال ذلك كل قرمضي بالضرورة وقت الترييح ولا شيء من المتخسف بجزي بالضرورة  
 مادام متخسفا فقد حكمت في الاولى بضرورة ثبوت الاضائة لذات القمر اكونها  
 ضرورة ذاتية وفي الثانية بضرورة سلبها عن ذات المتخسف مع وصفه اكونها  
 مشروطة عامة فقد حصل التنافي بين ذات القمر ومجموع ذات المتخسف ووصفه في  
 ضرورة الاضائة ايجابا وسلبا ولا يلزم منه الا ضرورة سلب ذات الاكبر ووصفه عن





## \*(الشكل الثالث)\*

❦ (وشرط شكل ثالث كاول \* فعلمية الصغرى ببرهان جلي) ❦

تقدم لك ان الشكل الثالث هو ما كان فيه الاوسط موضوعا فيهما ويشترط فيه بحسب  
الكيف والكم ايجاب الصغرى وكلية احدى مقدمتيه واما بحسب الجهة فيشترط لانتاجه  
فعلمية الصغرى كما اشترط ذلك في الشكل الاول لقيام البرهان الواضح على ذلك وهو انما  
اذا كانت ممكنة فالكبرى معها اما ممكنة او غيرها وأخص الاختلاطات المتحصلة من  
ذلك اختلاطان الاختلاط الحاصل من الصغرى الممكنة الخاصة مع الكبرى الضرورية  
والاختلاط الحاصل منها مع المشروطة الخاصة وهما عقيمان فساثر الاختلاطات المتحصلة  
من الصغرى الممكنة مع غيرها كذلك عقيدة اما عقمة الاختلاطين المذكورين فوجود  
الاختلاف في النتيجة صدقا وكذبا مع وحدة الاختلاط وصدقه مثال الاول كل ما هو  
مر كوب زيد مر كوب عمرو وبالامكان الخاص وكل ما هو مر كوب زيد فرس بالضرورة فيما  
اذا فرضنا ان زيد الم يركب في عمره الا الفرس وعمر الم يركب في عمره الا الجار والحق السلب  
مع اقتضاء الاختلاط الايجاب ولو قلنا بديل الكبرى لاشئ مما هو مر كوب زيد بجمار  
بالضرورة لكان الحق الايجاب مع اقتضاء الاختلاط السلب ومثال الثاني كل كاتب ساكن  
الاصابع بالامكان الخاص وكل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً دائماً والحق  
السلب مع اقتضاء الاختلاط الايجاب ولو قلنا بديل الكبرى ولاشئ من الكتاب بشارك  
الكتابة بالضرورة مادام كاتباً دائماً لكان الحق الايجاب مع اقتضاء الاختلاط السلب  
والسرف في عدم انتاج هذين الاختلاطين هو ان مبني هذا الشكل تعدى الحكم من الاوسط  
الى الاصغر بواسطة اندراج الاصغر تحت الاوسط كما في المثال المتقدم فان الاوسط وهو  
الكاتب في الصغرى مندرج تحته الاصغر وهو ساكن الاصابع بواسطة الحكم به عليه  
وقد حكم في الكبرى على هذا الكاتب المندرج تحته ساكن الاصابع بانه متحرك كما فيكون  
الساكن متحركاً لكان لما قيدنا الصغرى في المثال بالامكان لم يكن صدق الساكن على  
الكاتب فعليه فلم يندرج الساكن في الكاتب فلم يلزم من الحكم عليه في الكبرى بشئ  
الحكم بذلك الشئ على الساكن وكذا في المثال الآخر

## \*(كيفية انتاجه)\*

❦ (واجعل نتيجة به كالكبرى \* ايضا متى وصية لن تدري) ❦

علمت ان الاختلاطات المتحصلة عقلا في كل شكل أربعة مائة وان شرط الشكل الاول  
أسقط مائة عقيدة وحصل ثلثمائة منتجة والثاني أسقط مائتين واثنين وسبعين عقيدة

وحصل مائة وثمانية وعشرين وأما الشكل الثالث فحيث ان شرطه كشرط الشكل الاول فيسقط ما أسقطه وينتج ما أنتج وضابط جهة النتيجة فيه هو ان تكون الكبرى في جهتها بشرط ان لا تكون الكبرى من احدى الوصفيات الاربع بأن كانت من احدى الموجهات الست عشرة الباقية والبيان هنا هو عين البيان في الشكل الاول فتذكر

﴿ وان تكن قتل عكس الصغرى \* بحذفك الداء - ان يدري ﴾

أي وان تكن الكبرى من احدى الوصفيات الاربع فلا تجعل النتيجة مثالها بل تجعلها كعكس الصغرى نحو كل كاتب انسان دائماً وكل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً وحيث ان الصغرى هناك مطلقه موجبة فيكون عكسها مطلقه حينية فتكون النتيجة كهذا العكس في الجهة فائده بعض الانسان متحرك الاصابع بالاطلاق حين هو انسان بالادلة الثلاثة المعروفة في هذا الشكل في غير الموجهات كما علمت ذلك وذكرنا لك شيئاً منه في السانحة المتقدمة في الشكل الثاني والمثال هنا من الضرب الاول من هذا الشكل لانه من كليتين وهو ينتج جزئية بدليلي الخلق والعكس ليرجع الى الشكل الاول أما الخلاف فيه فهو ان تجعل نقيض النتيجة كبرى لان النتيجة لا تكون جزئية يكون نقيضها كلية وهي تصلح لكبروية الشكل الاول وتجعل صغرى القياس الذي معك صغرى لها فينتظم منه ما قياس من الشكل الاول ينتج ما ينافي الكبرى المسلمة الصديق وماتاني الصادق كاذن فيقال هذا لو لم يصدق بعض الانسان متحرك الاصابع بالاطلاق حين هو انسان لصديق نقيضه وهو لا شيء من الانسان متحرك الاصابع دائماً مادام انساناً وتضم هذا النقيض كبرى اقوالك كل كاتب انسان دائماً ينتج لا شيء من الكتابات متحرك الخ وقد كانت الكبرى فائده وكل كاتب متحرك الخ هذا خلاف وأما العكس فهو ان تعكس الصغرى ايرجع الى الشكل الاول وينتج النتيجة المطلوبة بعينها ثم ان جعل النتيجة حينية كعكس الصغرى مشروط بشرطين الاول انه اذا وجد في هذا العكس لاداءاً فانه يحذف منه عند الانتاج نحو كل كاتب متحرك الاصابع دائماً مادام كاتباً لاداءاً لا شيء من الكتابات يساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتباً فالنتيجة كعكس الصغرى وعكسها هنا مطلقه حينية لاداءة فتجعل النتيجة كهذا العكس بحذفك الداء منه والبيان هنا في حذف لاداء هو البيان المتقدم في الشكل الاول فاستحضر وأشار الى الشرط الثاني من شرط كون النتيجة كعكس الصغرى عند كون الكبرى وصفية بقوله

﴿ وضعه لها اذا ألفيته \* بخاتمة الكبرى كما دريته ﴾

أي واذا كان لاداءاً موجوداً بالكبرى بان كانت عرفية خاصة فخرجك النتيجة كعكس الصغرى تضم لها لاداءاً الموجوداً بالكبرى كما علمت ذلك في الشكل الاول بياناً واداملاً





الاختلاطين الايجاب وصدق هـ. ذين الاختلاطين مع حقيقة الايجاب كثيرا كونه على مقتضاها كقولنا كل انسان كاتب بالامكان وكل مترك الاصابع انسان بالضرورة واما عقم الضرب الرابع فلا تا اذا قلنا بديل الكبرى في المثال الاول ولا شئ من الفرس بناهق بالضرورة وفي المثال الثاني ولا شئ من الاحجار المركوب لزيد مر كوب لعمر و بالضرورة مادام مر كوب زيد لا دائما لكان الحق الايجاب الضروري مع اقتضاء الاختلاطين السلب وصدق هـ. ذين الاختلاطين مع حقيقة السلب ظاهر واما اذا كانت كبرى فلا ن الضروب التي كبراهاموجبة أيضا خمسة الاول والثاني والثالث والسادس والثامن والاول اخص من الثاني والثالث اخص من السادس والثامن والكبرى اذا كانت ممكنة في هـ. ذين الضربين مع اخص الصغريات أعني الضرورية الموجبة التي هي اخص البسائط والمشرطة الخاصة التي هي اخص المركبات لا تنتج واذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم اما في الاول فلانه يصدق في مثال الفرض المشهور كل مر كوب زيد فرس بالضرورة أو كل مر كوب زيد فرس هو مر كوب زيد بالضرورة مادام مر كوب زيد لا دائما وكل حمار مر كوب زيد بالامكان الخاص والحق السلب الضروري مع اقتضاء الاختلاطين للايجاب وصدق هـ. مع حقيقة الايجاب ظاهر لكونه حينئذ على مقتضاها واما في الثالث فلا نالو بدلنا الصغرى في الاختلاطين المذكورين بقولنا لا شئ من مر كوب زيد بناهق بالضرورة فقط أو هو مر كوب زيد بالضرورة مادام مر كوب زيد لا دائما لكان الحق الايجاب الضروري مع اقتضاء الاختلاطين للسلب وصدق هـ. مع حقيقة السلب كثير هذا تحرير الدليل على هذا الشرط المشار اليه بقوله على ما حرر

❦ (ولاسوالبابه لا تنعكس \* أصلا برهان جلي لا يلتبس) ❦

الشرط الثاني من شروط انتاج هذا الشكل انه اذا استعملت فيه سوالب فلا تكون من التي لا تنعكس أصلا لا صغرى ولا كبرى بسبب البرهان القائم على ذلك الواضح الذي لا لبس فيه وذلك ان السوالب التي لا تنعكس هي ماعد الستة المعلومة الداعيتين والعامتين والخاصتين وقد علمت خروج الممكنات فيقيت منها الوقتيات الاربع والمطلقات الخمس فهي حينئذ تسع وأخصها الوقتية وهي مع اخص البسائط أعني الضرورية وأخص المركبات أعني المشرطة الخاصة اما أن تكون صغرى أو كبرى وعلى كل فالاختلاط الحاصل منها مع ما ذكر لا ينتج اما اذا كانت صغرى فلا ن يصدق قولنا لا شئ من القمر بمنخسف بالضرورة وقت الترييع لا دائما وكل ذي محاق فهو قمر بالضرورة والحق الايجاب مع اقتضاء الاختلاط السلب واما اذا كانت كبرى فلا ن يصدق قولنا كل منخسف فهو ذو محاق بالضرورة ولا شئ من القمر بمنخسف وقت الترييع لا دائما





كونها سالبة وذلك لان الضرب السادس من جزئية سالبة صغرى وموجبة كلية كبرى  
ينتج بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثانى وحينئذ فله شرطان الاول ان تكون  
صغراه احدى الخاصتين لانه لا ينعكس من سوالب الجزئيات غيرها وهذا الشرط  
قد علم من ثانى شروط هذا الشكل والثانى انه يشترط فيه ما يشترط فى الشكل الثانى  
حيث انه لا ينتج الا بعد رجوعه له ومن جملة شروط الثانى ان الصغرى اذا لم تكن احدى  
الدائمتين تكون الكبرى من الموجبات المنعكسة السوالب والساقط من هذا الضرب  
بمقتضى الشرطين العامين وشرطه الخاص به ثلثمائة وثمانية وثمانون حاصلة من ضرب  
الصغريات الممكنات فى الكبريات العشرين بمائة وضرب الكبريات الممكنات فى الصغريات  
الخمس عشرة بخمسة وسبعين ومن ضرب التسع السوالب غير المنعكسة فى الكبريات  
الخمس عشرة بمائة وخمسة وثلاثين ومن ضرب الصغريات الاربع المنعكسة وهى ما عدا  
الخاصتين فى الكبريات الخمس عشرة بستين ومن ضرب الصغرى بين الخاصتين فى الكبريات  
التسع غير المنعكسة السوالب بثمانية عشر والمنتج اثنا عشر من ضرب الخاصتين  
الصغريين فى الكبريات الست المنعكسة السوالب وستأتى الاشارة الى ضابط نتيجتها

(وخاصة فى ضرب (ح) صغراه \* معكوسة سالبة كبراه)

الشرط الخامس كون صغرى الضرب الثامن احدى الخاصتين وكبراه مع ذلك من  
الموجبات الست التى تنعكس وهى سالبة وذلك لان الضرب الثامن من سالبة كلية  
صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول  
ثم عكس النتيجة فلا بد أن يحصل بعد عكس الترتيب هيئة شكل أول ينتج سالبة جزئية  
تنعكس وهى لا تكون الا احدى الخاصتين والشكل الاول لا ينتجها الا اذا كانت  
كبراه احدى الخاصتين وصغراه من القضايا الست المنعكسة السوالب وهو الضرب  
الرابع منه لانه ما تر كب من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية  
والضرب الثامن لا يرجع اليه بعكس الترتيب الا اذا كانت صغراه احدى الخاصتين  
السالبتين وكبراه من القضايا الست المنعكسة السوالب وكون الشكل الاول لا ينتج  
احدى الخاصتين المذكورتين الا اذا كانت كبراه احداهما وصغراه من الست المنعكسة  
السوالب ظاهر لانه لا ينتج ذلك الا اذا كان فيه سالبة جزئية وشرط صغراه الايجاب  
فلا تكون سالبة فتعين السلب فى كبراه وشرط كبراه الكمية فتعينت الجزئية فى  
صغراه ولا تكون نتيجته احدى الخاصتين الا اذا كانت الكبرى كذلك والصغرى من  
احدى الوصفيات الاربع وذلك لان النتيجة حينئذ تتبع الصغرى مخذوفاتها تقدم  
ومضمومها الى الدائم الموجد وبالكبرى وهو عند رضعه لا يصير النتيجة خامسة الا اذا كانت  
الصغرى عماد كرا وكانت احدى الدائمتين وهذه هى الست المنعكسة السوالب اما أن



كانت من الاربع الوصفيات فظاهر لان النتيجة حينئذ تكون مثل الصغرى مع انضمام لادعاء الوجود بالكبرى اليه لان الكبرى احدى الخاصتين وبانضمام لادعاء الذى به الاحدى الوصفيات تصير النتيجة من الخاصتين مشروطة أو عرفية وأما اذا كانت من الدائتين والموضوع ان الكبرى من احدى الخاصتين فلان النتيجة حينئذ كذلك تكون مثل الصغرى مع انضمام لادعاء الوجود بالكبرى اليها فتصير النتيجة ضرورية لادعاء أو دأعة لادعاء سالبة جزئية وهما أنخص من العرفية الخاصة السالبة الجزئية فيصدق على كل منهما انها عرفية خاصة سالبة جزئية فتعكس الى النتيجة المطالبة والعقيم والمنج من هذا الضرب كالذى قبسه عدد اودليلا وقد أشار الى ضابط نتيجة جميع المنج من ضروب هذا الشكل مبتدئا بضابط نتيجة الضربين الاولين فقال

﴿ كيفية انتاجه ﴾

﴿ ومنج في أولى ضربيه \* كعكس صغرى ان يحز شرطيه ﴾  
 ﴿ دوام صغرى أو همامن التى \* قد عكست من سالبات الستة ﴾

الضربان الاولان من هذا الشكل هما الاول والثانى فالاول ما كان من موجبتين كليتين والثانى من موجبتين والكبرى جزئية ينتجان موجبة جزئية بدليل عكس الترتيب ثم عكس النتيجة وحيث لا سلب فيهما فالساقط من كل منهما هو المائة والخمسة والسبعون الحاصلة من ضرب الممكنات الصغريات فى الكبريات العشرين وضرب الممكنات الكبريات فى الصغريات الخمس عشرة والباقي كله منتج وضابط جهة نتيجتها على حالتين الحالة الاولى ان تكون النتيجة فيهما كعكس الصغرى بشرطين على البدلية الاول منهما دوام الصغرى بان تكون ضرورية أو دأعة مطلقة والثانى عند فقد هذا تكون المقدمتان معامن الموجبات الست المنعكسة السوالب بيان الاول انه اذا كانت الصغرى من الدائتين تكون الكبرى من الموجبات الخمس عشرة وهى ما عدا الممكنات وأعم الاختلاطات الحاصلة من ذلك هو الحاصل من كون الصغرى دأعة مطلقة والكبرى مطلقة عامة وهو منتج كعكس الصغرى ونفى أنتج الاعم شيئا أنتجته الاخص ودليل انتاج هذا الاختلاط كعكس الصغرى هو دليل انتاج هذين الضربين من غير الموجهات وهو عكس الترتيب ثم عكس النتيجة كما سمعت فنقول انه يصدق كل انسان حيوان دأعا وكل ناطق انسان بالاطلاق العام فتصدق نتيجته كعكس الصغرى فى الجهة وحيث ان الصغرى هنا دأعة مطلقة فعكسها كما تقدم مطلقة حينية قائلة هنا بعض الحيوان ناطق بالاطلاق العام حين هو حيوان والدليل عكس الترتيب ثم عكس النتيجة وهو ظاهر وبيان الثانى وهو اذ لم تكن الصغرى من احدى الدائتين وكانت معا من الموجبات المنعكسة السوالب ان أعم الاختلاطات الحاصلة من ذلك هو الحاصل

من كون كل من ماداة مطلقة وهو منتج كعكس الصغرى لانه يصدق كل انسان حيوان دائما وكل ناطق انسان دائما وينتج كعكس الصغرى وعكسها هنا مطلقة حينية قائلة بعض الحيوان انسان بالاطلاق العام حين هو حيوان ودليله كما في ما قبله

﴿ وان خلا عن ذين فهي مطلقة \* أي عامة نسبتها محققة ﴾

هذا اشارة الى الحالة الثانية من حالي النتيجة في أول ضرب في هذا الشكل أي اذا خلا هذا الشكل في هذين الضربين عن هذين الشرطين المذكورين على البدلية بان اتقيا معا فلا تكون النتيجة حينئذ كعكس الصغرى بل تكون مطلقة عامة محققة النسبة وقوله نسبتها محققة وصف كاشف ونقيض ما ما يكون كل من المقدمتين من الوقتيات والمطلقات أو الصغرى من الوصفيات والكبرى من غير المنعكسة السوالب أو الكبرى من المنعكسة السوالب والصغرى مما عداها اما كونها حينئذ ليست كعكس الصغرى فلانقض الوارد على ذلك ولنبينه في أخص الاختلالات الحاصلة من ذلك وهو الاختلال الحاصل من أخص الصغريات وهي المشروطة الخاصة وأخص الكبريات وهي الوقتية واذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم فنقول يصدق كل منخسف منظم بالضرورة مادام منخسفا لا دائما وكل منخسف وقت الحياولة لا دائما والصغرى هنا مشروطة خاصة وعكسها مطلقة حينية لا داعة فلو جعلنا النتيجة هنا كهذا العكس في الجهة لقلنا بعض المظم قريبا لاطلاق العام حين هو مظم لا دائما وهو كاذب كما هو ظاهر وأما كون النتيجة حينئذ مطلقة عامة فللدليل المتقدم وهو عكس الترتيب ثم عكس النتيجة وهو ظاهر

﴿ ومنتج داعة في (ج) و (د) \* و (هـ) اذ به دوام أسندا ﴾

﴿ أي كان في احدها الاول \* وفي سوى الصغرى لماله ولي ﴾

تقدم لك ان المنتج من الثالث أربعة وخمسون اختلاطا وأما المنتج من كل من الرابع والخامس فتسعون قاعة من ضرب الكبريات السوالب المنعكسة في الصغريات الخمس عشرة وضابط جهة النتيجة فيها على حالتين الأولى هي ما أشار اليها هذين البيتين والمعنى ان ضابط جهة النتيجة في هذه الضروب الثلاثة وهي ضرب (ج) أي الثالث وضرب (د) أي الرابع وضرب (هـ) أي الخامس ان تكون داعة مطلقة بشرط اشتمالها على الدوام ولما كان اشتمالها عليه ليس على معنى واحد في الكل فسر به بقوله أي كان الخ أي انه بالنسبة للضرب الاول من هذه الثلاثة يكون معنى اشتماله على الدوام وجوده في أي مقدمة من مقدماته بان تكون احدها داعة أو ضرورية مطابقة وبالنسبة لما ولي له في الذكروها الرابع والخامس يكون معناه وجوده في الكبرى فقط والضرب الثالث ما كان من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية بعكس الترتيب والرابع من كليتين



والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية بعكس المقدمتين ليرجع الى الشكل الاول والخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعكس المقدمتين وبيان انتاج الثالث للدائنة المطلقة في هذه الحالة ان الاربعة والخمسين اختلاطا المنتجة فيه منها هئتان ثمانية وثلاثون فالثلاثون فيما اذا كان الدوام بالصغرى والثمانية فيما اذا كان بالكبرى وأعمها ما كان من صغرى دائنة مطلقة وكبرى مطلقة عامة وهو منتج لما ذكر بدليله المتقدم في تعريفه هنا وهو عكس الترتيب فنقول اذا صدق لاشئ من الانسان بفرس دائنا وكل كاتب انسان بالاطلاق العام صدقت نتيجة القائلة لاشئ من الفرس بكاتب دائنا لانك لو عكست الترتيب لرجع الى الشكل الاول وأنتج نتيجة تنعكس الى هذه النتيجة بعينها وبيان انتاج الرابع والخامس للدائنة المطلقة في هذه الحالة ان التسعين اختلاطا المنتجة في كل منهما منها هئتان ثلاثون من ضرب الكبيرين الدائنتين في الصغريات الخمس عشرة وأعمها هو الحاصل من كون الكبرى دائنة مطلقة والصغرى مطلقة عامة وهو منتج للدائنة المطلقة بدليله المتقدم في تعريفه هنا وهو عكس المقدمتين فنقول اذا صدق كل أو بعض الانسان متنفس بالاطلاق العام ولاشئ من الجاد بانسان دائنا ينتج سالبة جزئية دائنة مطلقة قائمة ليس بعض المتنفس بجماد دائنا لانك تنعكس المقدمتين فيهما ليرجع الى الشكل الاول وينتج النتيجة المذكورة بعينها

❦ وان عن الشرط الجميع قد خلا \* فعكس صغرى ينتج عند الملا ❦

❦ بحذفك الدائنا ان وجدنا \* في عكسها وصفا له مقيدا ❦

أى ان خلت جميع هذه الضروب الثلاثة عن الشرط المذكور أولا في جعل النتيجة دائنة بان لم تكن احدى المقدمتين في الثالث ولا الكبرى فقط في الرابع والخامس من احدى الدائنتين فلا تكون النتيجة دائنة بل تكون كعكس الصغرى وبانتفاء الدوام من المقدمتين في الثالث تكون صغراهما من الرابع السوالب المنعكسة بقية الستة وكبراه من الرابع الموجبات المنعكسة سواليها واختلاطات الحاصلة من ذلك ستة عشر بقية الاربعة والخمسين المنتجة فيه كلها منتجة كعكس الصغرى في الجهة بشرط حذف الدوام من هذا العكس ان كان به أما كونها كعكس الصغرى فلان أعم الاختلاطات الحاصلة من ذلك هو الحاصل من المشروطة والعرفية العامتين وهو منتج لما ذكر بدليله المتقدم وهو عكس الترتيب ثم عكس النتيجة فنقول اذا صدق لاشئ من الكاتب يساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتبها وكل متحرك الاصابع كاتب دائنا مادام متحركها وحيث ان الصغرى مشروطة عامة سالبة فعكسها عرفية عامة كذلك صدق في نتيجته لاشئ من ساكن الاصابع متحركها دائنا مادام ساكنا لانك لو عكست الترتيب لا نتج نتيجة تنعكس الى هذه النتيجة وبانتفاء دوام الكبرى في الرابع والخامس تكون كبراهما من

الرابع المنعكسة السوالب وصغراهما من الخمس عشرة والاختلاطات الحاصلة من ذلك ستون بقية التسعين المنتجة فيما تنتج كلها كعكس الصغرى بحذفك اللادائما منها اما كون النتيجة حينئذ كعكس الصغرى فلا نأعم هذه الاختلاطات هو الاختلاط الحاصل من كون الكبرى مشروطة عامة والصغرى مطلقة عامة وهو منتج لما ذكر بدليله المتقدم وهو عكس المقدمتين فتقول اذا صدق كل أو بعض الكتاب انسان بالاطلاق العام ولا شيء من ساكن الاصابع بكتاب بالضرورة مادام ساكنها وحيث ان الصغرى هنا مطلقة عامة موجبة كلية فعكسها مطلقة عامة جزئية صدقت نتيجة المطلقة العامة السالبة الجزئية القائلة ليس بعض الانسان ساكن الاصابع بالاطلاق العام لانك لو عكست المقدمتين لرجع للشكل الاول وأنتج النتيجة المذكورة بعينها وأما حذف اللادائما من هذا العكس في الضروب الثلاثة فلا نأعم في الثابت بمعنى مطلقة عامة موجبة ولا دخل لا يجب صغراهما في الانتاج وفي الرابع والخامس بمعنى مطلقة سالبة ولا دخل لسالب صغراهما في الانتاج

### ❦ (و) منتج في (و) كشكل ثان \* بعكس صغراهما لرد دان ❦

يعني ان ضابط جهة النتيجة في الضرب السادس من هذا الشكل أن تكون كنتيجة الشكل الثاني من بعد عكس صغراهما وذلك لان هذا الضرب من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني وينتج النتيجة المطبوعة في حيث انه راجع الى الشكل الثاني بعد عكس صغراهما فتكون جهة نتيجته بجهة نتيجته وتقدم انما تكون دائرة مطلقة ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه والافك الصغرى محذوفانها اللادوام واللاضرورة والضرورة ان كان ذلك ثم اولا بدأت تكون صغرى هذا الضرب احدى الخاصتين السالبتين لانها هي التي تنعكس من السوالب الجزئية وكبراه اما ان تكون من احدى الدائمتين اولافان كانت منها فالنتيجة دائرة والافك الصغرى محذوفانها اللادائما مثال الاول ليس بعض الكتاب ساكن الاصابع بالضرورة أو دائما مادام كاتبها لا دائما وكل متحرك الاصابع كاتب دائما ثم تعكس الصغرى حتى يرجع للشكل الثاني الى ليس بعض ساكن الاصابع بكتاب دائما مادام ساكنها لا دائما ينتج ليس بعض ساكن الاصابع بمحرك كهادائما ومثال الثاني ان تبدل الدوام في كبرى هذا المثال بالاطلاق العام ويستدل على ذلك في الحالتين بدليل الشكل الثاني المتقدم والمنتج من هذا الضرب اثنا عشر اختلاطا حاصلة من ضرب الصغرى بين الخاصتين في الكبرى الست المنعكسة السوالب لانك علمت رجوعه للشكل الثاني وشرطه اما دوام صغراهما أو كون كبراه من المنعكسة السوالب وهنا صغراهما ليست بدائرة بل هي احدى الخاصتين لما علمت آتفا فيلزم ان تكون كبراه من المنعكسة السوالب



والساقط ثمانية وعشرون منها ثمانية وعشرون بمقتضى شرطى هذا الشكل  
السابقين وثمانية وسبعون بمقتضى رجوعه للشكل الثانى قائمة من ضرب الصغريات  
الاربعة السوالب المنعكسة فى الكبريات الخمس عشرة والكبريات التسع السوالب غير  
المنعكسة فى الصغريين الخاصتين

﴿ فى (ز) كشكل ثالث من بعدما \* كبراه تعكس عكسا لازما ﴾

أى ان ضابط جهة النتيجة فى ضرب السابع من هذا الشكل ان تكون كجته فى  
الشكل الثالث من بعد عكس الكبرى فى هذا الضرب وذلك ان هذا الضرب من  
موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية بعكس الكبرى ايرجع الى  
الشكل الثالث وينتج النتيجة المطلوبة وحينئذ تكون نتيجته كنتيجة الشكل الثالث  
وتقدم انما تكون كالكبرى ان لم تكن من الوصفيات الاربع والافتك كن مثل عكس  
الصغرى محذوفا منها اللادوام الذى بها ان كانت الكبرى احدى العامتين ومضموما  
اليها ان كانت احدى الخاصتين وحيث ان هذا الضرب من موجبة كلية صغرى وسالبة  
جزئية كبرى فلا بد ان تكون كبراه من السوالب المنعكسة لما تقدم ولا جل انما تنعكس  
هنا رجوعه للشكل الثالث ولا ينعكس من السوالب الجزئية الا الخاصتان فنكون  
احدى الخاصتين السالبتين فالنتيجة حينئذ مثل عكس الصغرى مضموما اليها لا دائما  
الموجود بالكبرى نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام ليس بعض ساكن  
الاصابع بكاتب دائما مادام ساكنا لا دائما فتعكس الكبرى الى قولك ليس بعض السكاك  
بساكن الاصابع دائما مادام كاتب لا دائما ينتج كعكس الصغرى فى الجهة وهى هنا  
مطابقة عامة وعكسها كنفها فتكون النتيجة مطابقة عامة قائلة ليس بعض متحرك  
الاصابع ساكنا بالاطلاق العام وتضم له لا دائما الموجود بالكبرى والادليل ما تقدم  
هناك والمنتج من هذا الضرب ثلاثون احتمالا حاصلة من ضرب الكبرى بين الخاصتين  
فى الصغريات الخمس عشرة والباقي عقيم وهو ظاهر

﴿ فى ضرب (ح) كعكس نتيج الاول \* بعكس ترتيب له فاستكمل ﴾

يعنى ان النتيجة فى ضرب الثامن من هذا الشكل تكون كعكس نتيجة الشكل الاول  
بعد عكس الترتيب وذلك لان هذا الضرب من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية  
كبرى ينتج سالبة جزئية بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول ثم عكس النتيجة لترجع  
الى النتيجة المطلوبة ولذلك كانت نتيجته كعكس نتيجة هذا الشكل فى الجهة وتقدم ان  
نتيجة الشكل الاول كالكبرى ان كانت غير الوصفيات الاربع والا فـ كالصغرى محذوفا  
منها اللادائم واللا ضرورية والضرورية المخصوصة بها ان كانت الكبرى احدى العامتين  
ومضموما اليها مع ذلك لا دائما ان كانت الكبرى احدى الخاصتين وحيث ان صغرى هذا





## جدول نتائج الضرب الرابع والخامس

كـ		صـ
بريات		
ضرورية	دائمة	ضرورية
مشروطة عامة	عرفية عامة	عرفية خاصة
عرفية خاصة	عرفية خاصة	عرفية خاصة
نتائج		
دائمة	مطلقة حينية	ضرورية
دائمة	مطلقة حينية	دائمة
دائمة	مطلقة حينية	عامة
دائمة	مطلقة حينية	مشروطة
دائمة	مطلقة حينية	عامة عرفية
دائمة	مطلقة حينية	خاصة
دائمة	مطلقة حينية	مشروطة
دائمة	مطلقة حينية	عرفية خاصة
دائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
دائمة	مطلقة عامة	لا دائمة
دائمة	مطلقة عامة	وجودية
دائمة	مطلقة عامة	لا ضرورية
دائمة	مطلقة عامة	وجودية
دائمة	مطلقة عامة	وقعية
دائمة	مطلقة عامة	منتشرة

## جدول نتائج الضرب الثالث

كـ		صـ
بريات		
ضرورية	دائمة	مشروطة عامة
عرفية خاصة	عرفية عامة	مشروطة خاصة
نتائج		
ضرورية	دائمة	مطلقة حينية
دائمة	دائمة	مطلقة حينية
عامة	دائمة	مطلقة حينية
مشروطة	دائمة	مطلقة حينية
عرفية عامة	دائمة	مطلقة حينية
خاصة	دائمة	مطلقة حينية
مشروطة	دائمة	مطلقة حينية
عرفية خاصة	دائمة	مطلقة حينية
مطلقة عامة	دائمة	مطلقة حينية
لا دائمة	دائمة	مطلقة حينية
وجودية	دائمة	مطلقة حينية
لا ضرورية	دائمة	مطلقة حينية
وجودية	دائمة	مطلقة حينية
وقعية	دائمة	مطلقة حينية
منتشرة	دائمة	مطلقة حينية

## جدول نتائج الضرب السادس

كبريات		كبريات		كبريات	
خاصة	مشروطة	عرفية	عرفية	خاصة	مشروطة
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة

## جدول نتائج الضرب السابع

كبريات		كبريات		كبريات	
خاصة	مشروطة	عرفية	عرفية	خاصة	مشروطة
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة

## جدول نتائج الضرب الثامن

كبريات		كبريات		كبريات	
خاصة	مشروطة	عرفية	عرفية	خاصة	مشروطة
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة

وقد تم بحمد الله الكلام على المختلطات بما لم نقف عليه لغیرنا من التوضیحات والتحقیقات ولم نحص  
حول مخدراته قریحة معاصر ولا اختصاص بجليل المزایا والتناسب بين غريب القضايا  
أردفنا الموجهات وما يلزمها بالانحرافات وما يعتورها ولا انحرافها عن الطبع حتى لا تكاد تستعمل  
في محاوره العامة فضلا عن الخاصة جعلنا هاذيل الاعقاب وخاتمة الكتاب فقلنا

## خاتمة في الانحرافات

(وان على محمولها سور دخل \* أو ان بموضوعها الجزئي اتصل) ﴿﴾  
(فسميها في عرفهم من انحرافه \* لكونها عن وضعها مختلفة) ﴿﴾

يعني ان القضية ان دخل السور على محمولها أو اتصل بموضوعها الجزئي فتوزيد كل انسان أو كل  
زيد انسان فسميها في عرف المناطقة منحرقة لكونها اختلفت عن أصل وضعها باختلاف السور فيها  
وانحرافه عن أصل وضعه من دخوله على الموضوع الكلي



﴿ وانحصرت في مائة واثنى عشر \* قد كذبت في اثنين منها بالنظر ﴾

المصرفات انحصرت في مائة واثنى عشر قضية منها صادق ومنها كاذب فالنكاذب منها اثنتان والباقي صادق وهذه الحصر والتكذيب أدى اليهما النظر الصائب في العقليات وتطبيق الاحكام على الجزئيات اما انحصارها فيما ذكر فهو ان المنصرفات كما علمت قسمان قسم دخل السور فيه على محموله وقسم دخل فيه على موضوعه الجزئي فالاول ستة وتسعون لان المحمول اما كلي أو جزئي وفي كل منهما اما أن يكون السور كليا أو جزئيا فهذه أربعة وفي كل منها فالموضوع اما كلي أو جزئي ثمانية وفي كل منها اما مسور بالسور الكلي أو الجزئي أو مضمحل بأربعة وعشرين وفي كل منها فكل من الموضوع والمحمول اما أن يقتربا بحرف الساب أولا يقتربا به أو يقتربا بالموضوع فقط أو المحمول فقط بنسب وتسعين منها أربعة وعشرون في حمل الجزئي على الجزئي منها ستة لما اقترن فيه الطرفان بحرف الساب نحو ليس كل زيد ليس كل خالد ليس بعض زيد ليس بعض خالد ليس كل زيد ليس بعض خالد ليس زيد ليس بعض خالد ومنها ستة لما اقترن فيه المحمول فقط بحرف الساب نحو كل زيد ليس كل بكر كل زيد ليس بعض بكر زيد ليس كل بكر زيد ليس بعض بكر زيد ليس بعض بكر ومنها ستة لما اقترن فيه المحمول فقط بحرف الساب نحو كل زيد بعض خالد كل زيد بعض خالد بعض زيد بعض خالد زيد كل خالد زيد بعض خالد ومنها أربعة وعشرون في حمل الكلي على الكلي وأربعة وعشرون في حمل الجزئي على الكلي وأربعة وعشرون في حمل الكلي على الجزئي وتقسيمها وأمثلة ما ظهر ان مما تقدم والثاني وهو القسم الذي دخل السور فيه على الموضوع الجزئي يندرج فيه ست عشرة صورة وذلك لان الموضوع لا يكون الا جزئيا مسورا فهو اما مسور بالسور الكلي أو الجزئي وفي كل فالمحمول اما كلي أو جزئي بأربع وفي كل منها فاما ان يقتربا بحرف الساب أولا يقتربا أو يقتربا بالموضوع فقط أو المحمول فقط بست عشرة وانما لم تبلغ في العدد كالتقسيم الاول لان الموضوع هنا سقط منه ما اذا كان كليا أو مضمحلا وسقط من المحمول ما اذا كان مسورا بالسور الكلي أو الجزئي فتتضمن هذه الست عشرة الست والتسعين قباهان تبلغ مائة واثنى عشر وهذه الست عشرة منها أربع لما اقترن فيه الطرفان بحرف الساب نحو ليس كل زيد ليس بانسان ليس كل زيد ليس بخالد ليس بعض زيد ليس بانسان ليس بعض زيد ليس بخالد ومنها أربع لما اقترن فيه الطرفان بحرف الساب وأربع لما اقترن فيه الموضوع فقط وأربع لما اقترن فيه المحمول فقط

وأمثالها ظاهرة مما تقدم هذا ما اقتضاه النظر في حصرها وأما كذبها في الصورتين  
فاشار إليه بقوله

﴿مالو الجزئي أثبتت أفرادا \* أوجعت في فردها آحادا﴾

يعني ان الصورتين اللتين تكذب فيهما المنحرفة من هذه الصور المائة واثنى عشرة هما  
مالو أثبتت للجزئي الذي لا يقبل الشركة ولا التعدد أفرادا أو حكمت باجتماع الآحاد  
والأفراد في فرد واحد فالأولى تكون بسبب دخول السور على الجزئي فمحمولا أو موضوعا  
أو هاهنا محمول على كل عمرو وكل زيد خالد بكر كل زيد والثانية تكون بسبب دخول  
السور على المحمول الكلي فمحور على كل إنسان وهذان السببان لا يوجبان الكذب في  
الصورتين المذكورتين إلا حيث كانت المنحرفة موجبة كما رأيت في الأمثلة وكما هو  
مقتضى قوله في النظم أثبتت وجمعت وفي حكم الموجبة سالبة الطرفين فمحول ليس كل زيد  
ليس كل عمرو ولأن سلب السلب إيجاب فهي بمعنى كل زيد كل عمرو وهو كاذب لا اجتماع  
السلبين فيه وتحويل ليس زيد ليس كل إنسان لأنه بمعنى زيد كل إنسان وهو من الصورة  
التي جمعت في فردها آحادا قال صاحب المختصر وإنما كانت سالبة الطرفين في قوة  
الموجبة مع أنها سالبة معدولة وهي أعم من الموجبة لأنها لا تقتضي وجود الموضوع  
لأن هذه ليست سالبة معدولة لأن السالبة المعدولة ليس فيها سلب سلب وإنما فيها سلب  
محمول على فإلزامه دخول فيها على موجبة إلا أنها معدولة وأما هذه السالبة التي فيها  
سلب السلب فقد دخل فيها السلب على قضية سالبة لا على موجبة معدولة فتنفي هذا  
السلب ما كان فيها قبل من الحكم السلبى وبالضرورة أن تنفي الحكم السلبى إيجاب فتقف  
على هذا الفرق الحسن اللطيف فإنه قد تحير بهدم التنبيه له كثير اه وهو يؤيد ما تقدم  
أنه في رد ما عترض به المتأخرون مذهب المتقدمين في عكس النقيض فلهذا الجهد وحكم  
المنحرفة الصادقة في العكوس والنقائض وغيرها حكم باقى القضايا بدون تفاوت وعليه ك  
بالاعتبار والامتحان فيما أعطيناك من القانون الكلى

﴿ثم الصلاة للنبي الخاتم \* المصطفى مقام المكارم﴾

قد أشبهنا الكلام على الصلاة وما قيل فيها من مذهب الجمهور ومذهب ابن هشام في  
تقرير اتنا على حواشى السور قندية وحواشى الماوى عليها وأتى باللام تحاشيا عما عساه  
يتخيل من كون الصلاة بمعنى الدعاء وهو يعلى للضرورة وباللام للسيرة وإن أجيب عنه  
ولا يخفى لطف ما في قوله الخاتم الخ من براءة الانتهاء مع الإشارة إلى الحديث المشهور  
(بعثت لأتمم مكارم الأخلاق) مع قوله في طائفة الشرح (كل ميسر لما خلق له)

﴿آياتهم اتمت وعدت بالجل \* تار يخها نهل سميت عن المثل﴾

٧٢١ ٥٠٠ ٨٥

١٠٦

سنة ١٣٠٦



أى ان عدة آيات هذه المنظومة مجموعة في جل قولك (بالجل) وهو مائة وستة وتاريخ  
العام الذى ابتدئت وختمت فيه هو جل قولك (نجل سمعت عن المثل) وذلك لان ابتداء  
الحقيقى لجمنا هذه الرسالة نظمها وشرحها أول الربيعين من سنة ست وثلاثمائة وألف هجرية  
وانتهائها الساعة الرابعة من ليلة الخميس ثامن أول الجمادين من هذا العام الموافق  
لعاشر شهر ربيع آخر سنة تسع وثمانين وثمانمائة وألف افرزكية ولثالث شهر طوبة سنة  
خمس وستمائة وألف قبطية

### ﴿استرواح لى الرواح﴾

كان جمنا هذه الرسالة في ثانى عام من قراءتنا القطب على الشمسية بالخواشى المنسوبة  
للعلامة السيد على الجم الغفير من نهباء الطالبين ونجباء المترشحين بالجامع الازهر  
والعجب ان بعض من (نهم) بهمة ناصية اتفاق وتسمية قضايا بقاظه ناعمة الفتنة وداعية  
الشقاق قد غص دماغه بريق الحسد وخص بضربان الحق في شرايين الجسد فصار  
يتبعنا في كل خطوة ابتدعناها ويرقبنا في كل شرعة انتهجناها ان خيرا كقراءتنا بعض  
الكتب الحكمية كلف نفسه مالا يطيق في قراءتها وان شرا على زعمه طاربه على أجنة  
الدناء خسة وسعاية وطن به على موائد طفله بطنه وجباية ان هم لينا لنا أفعده الهجر  
وجذبه مركز الثقل وان سكن أحرقة الحق دينا الحسرة والعلل يبيت وراءنا يعوى  
وتحذر لاذعة لسان يروى رويدك أيها العاوى ورائى \* لتخبرنى متى نطق الجاد  
ومن لى بان يسمعه ولقد قتلتك بالهجاء فلم ت \* ان الكلاب طويلة الأعمار  
وكنا سمعنا ان العلامة الملوى كتابة على الموجهات ولكن لعدم انتشارها طبعنا لم يتيسر لنا  
الاطلاع عليها وربما وجدت خطأ عند من لا يستطاب منه طاب ولا ينال ماله الا  
بعناء ونصب وفي النفس عزة وان كان فى العيش قلة والطبع جوح عن التقليد  
والاستتباع وحسبنا الاعتراف من مواهب الفيض ومناهل الابداع

وبى نفس أية الانقياد \* فلا ترغى التذلل للابادى  
لديها الموت أهون من سلام \* على غمر غنى عن مرادى  
برانى دونه أو ذا احتياج \* وهى تل تحتاج نار الرماد  
وفى فيض المهيمن ما كفانى \* ففى عزة حسن اعتقادى  
فلا طلعت على الشمس يوما \* اذامن غيره استزلت زادى  
على حين استذل الناس عيش \* فباشوا بالتعبس للعباد  
اعبد الله يدعى عبدا له \* أو الا ساد تخضع للغواضى  
وهل عبد شريف النفس حر \* يصبر خده طاب ازدراد  
يساجانى الزمان كؤوس عيش \* أمر من المروء على القتاد  
ولى قلب كطود لا يبالى \* بما صنع الزمان من الفساد

ومن نار الخطوب عليه برد \* فكيف يضره شر الزناد  
 فاست بسائل ما عشت يوما \* أدهري في ودادي أم عنادي  
 وصرت بعزل دهرى قبالي \* وماللقوم من خاف وباد  
 وعدت لو حدثني ولزمت بيتي \* فطاب العيش لي وصفافوادي  
 وأكبرني الهى عن حسودي \* فلا أخشى انتقاصا من معاد  
 ولا أرجو ازديادا في زمان \* كبير الحظ فيه أخو جاد  
 فلا والله ما في العيش خير \* اذا غنى يسود على الرشاد  
 فلا زال الحسود منغصابي \* يغص بشهد فضلي وازديادي  
 ولا زال الاله يهـ زماني \* ويجعلني نكالا للارغادي  
 والحمد لله قد جمعت ذلك في هذه الرسالة من درر الفرائد وغرر الفوائد ما لم تره لغيرنا من  
 الناظرين (نخذ ما آتيناك وكن من الشاكرين) ومع ذلك فساأبرئ نفسي من القصور  
 والتقصير فباع مدارك البشر عن حقائق الخبر قصير سبحانه لا علم لنا الا ما علمتناهم  
 المولى ونعم النصير  
 فرجك يا من عليه الحساب \* وزلفاك يا من اليه المآب

### خطا و صواب هذا الكتاب

صفحة	سطر	خطا	صواب
٥	١٨	الارجحات	غير الموجهات
٧	١٧	الساكن	
١٠	١٥	الوقت	الوصف
١٠	١٦	الكتابة	التصريح
١١	٣	مع	
١٣	١٨	وينفرد ان الى قوله الذاتيه	
١٣	٢٥	أومادام	مادام
٢٦	٠٦	المشروطة	العرفية
٤٤	٠١	الاصابع	
٥٢	٨	وان تكن فكالمغرى ودشلمغرى ان تكن	

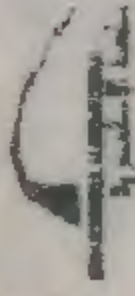
ومثله هذا لا يخفى عزوه الى الطبع لما ان النقل كان من المسودة وبها من المجو  
 والاثبات ما أوقع في الاشتباه

بحقوق الطبع محفوظة للؤلف

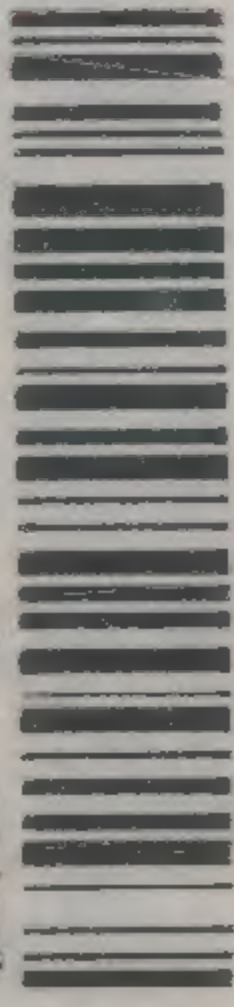








Bibliotheca Alexandrina



0415087